

مركز دراسات الوحدة العربية



مؤسسة عبد الحميد شومان

هذا العصر المتفجّر

نظرات في واقعنا وواقع الإنسانية

الدكتور قسطنطين زريق

التيار القومي العربي

المحتويات(*)

مقدّمة

ـ ١ ـ

منذ سنوات ست جمعتُ في كتاب عدة محاضرات كنت القيتها في مناسبات مختلفة وحاولت فيها استشفاف بعض وجوه مستقبلنا من خلال المشكلات التي نعانيها، وجعلت للكتاب عنواناً: «أي غد؟» تعبيراً عمّا يتخلله من تساؤل عن المستقبل ومن إيمان بضرورة استقراء ملامحه واستخراج صورته إذا أردنا أن يكون سعينا في الحاضر صحيحاً مجدياً.

وها أنا أقبل على ضم فصول أخرى في هذا الكتاب الذي أقدّمه الآن للقارىء العربي. ولئن كانت هذه الفصول تتناول مواضيع مختلفة، وقد انشئت كمقالات أو القيت كمحاضرات في ظروف متفاوتة، فاني أرجو أن يلمس القارىء فيها كلها ما تتضمن من عناية بالحاضر ومن تقدير لخطورة المرحلة الدقيقة التي نجوزها نحن، وتجوزها الإنسانية، في هذا اليوم الفاصل من حياتها وحياتنا، بل من الحياة التي غدت واحدة للبشر أجمعين. إنه يوم لا كالأيام، وعصر ليس له بين العصور الماضية عديل ولا مثيل: عصر تتفجر فيه قوى الحياة البشرية ويتمخض بأعظم الامكانات وبأدهى الأخطار.

على أن بين الحاضر والمستقبل صلة لا تنقطع ووحدة لا تنفصم. فالحاضر يكوّن المستقبل، ويمده بفضائله ونقائصه، وينتجه بفضل ما ينجز ويحقق وفي حدود ما يعجز عنه ويخفق. على أنه، من جهة ثانية، يتلوّن بصور المستقبل التي يرسمها أبناؤه، ويتأثر بما تحتويه من صحة وسداد أو من علة وفساد، وبذا يغدو المستقبل نتاجاً للحاضر ومبعثاً له في الوقت ذاته. انهما وحدة متفاعلة لا يكمل أحدهما إلا بالآخر، ولا يفهم إلا على ضوئه ومن خلال المعاني المتجلية فيه. فلا بدع إذن أن يكون الاهتمام الواعي بالحاضر هو أيضاً اهتمام بالمستقبل، والعكس بالعكس، ولا بدع إذا التقى التساؤل عن مآتي الغد

وتحليل معاني اليوم وإذا اتضح كل منهما بالآخر واستمد منه وأمده دقة نظر واتساع فهم وإدراك. واني لراضٍ سعيد إذا صح هذا عن «أي غد؟» و«هذا العصر المتفجر»، وإذا أحسّ القارىء بأن بين «الكتابين» اهتماماً مشتركاً واتصالاً وتجاوباً.

ــ ٢ ــ

وبعد، فلا بد لأي مؤلف يقدم على جمع مقالات أو محاضرات في كتاب من أن يجوز فترة تردد وتلكؤ. ذلك أن الكتاب الموحد هو بلا جدال خير من الأبحاث المجموعة، إذا تساوت بقية الاعتبارات وتعادلت القيم والصفات. ولكن الظروف التي يحياها الكاتب في هذه الأيام ــ عندنا وفي العالم اجمع ــ تعمل على توزيع اهتماماته وتفريق جهوده، فلا يأتي الكتاب، القائم على بحث متصل وتتبع متوفر، إلا متباطئاً وئيداً. ولما كان التفرغ المطلوب لمثل هذا البحث والتتبع لا يزال، كما أشرت في الفصل الأخير من هذه المجموعة، مطلباً عسيراً وإمكاناً صعب التحقيق وبخاصة في مجتمعنا، فلقد أخذ أدب «المحاضرة» و«المقال» يحتلّ مقامه بجانب أدب «الكتاب»، وغدت مجموعاته تنافس الكتب الموحدة في عالم النشر. ولهذه الظاهرة مساوئها ومحاسنها. فإنها دلالة ضعف إذا طغت الكتب المجموعة على الكتب الموحدة، وإذا لم ينصرف المؤلفون، أو لم يتح لهم مجتمعهم أن ينصرفوا، انصرافاً كافياً إلى الأبحاث المتصلة المترابطة المتماسكة. ولسنا ننكر ان لهذه الأبحاث، وللكتب التي تجسّدها، مكانها الخاص، إن لم نقل مقامها الأول، في عالم التأليف والكتابة. فإذا قلّت وضعفت كان في هذا قصور من رجال الفكر ومن مجتمعهم، وجاء دليل عجز وتخلف في حيّز الفعل العقلي، وهو حيز يقع من الحياة والحضارة في الوسط والصميم.

أمّا حسنة الأدب الذي وصفنا ــ أدب «المحاضرة» و«المقال» ــ فهي انه قريب التناول، في عصر تتضافر ظروفه وأحواله على تقييد قدرات الكاتب والقارىء معاً على تحمل أعباء الأبحاث الطويلة والدراسات المستفيضة، وتجعلهما أميل إلى ما تمكن معالجته أو تتيسر مطالعته في وقت محصور وبجهد تحده شتى الضرورات والشواغل.

ومهما يكن من أمر، فالعبرة ليست في الشكل بل في المحتوى. انها في القيمة الذاتية: في اصالة الفكر، ودقة النظر، ومدى التجرد، وصحة التحليل والتعليل، وسواها من متطلبات البحث والتأليف. هذه هي الاعتبارات الأساسية التي إذا تعادلت بين كتاب وكتاب، كان الفضل بعدها للكتاب الموحد على الأبحاث المجموعة. أمّا إذا لم تتعادل ــ وقلما تتعادل ــ فالفضل يبقى للقيمة الذاتية التي تمثلها. ولكم من مقال حوى من الحقيقة وأحدث من الأثر ما لم تحوه ولم تُحدثه عشرات الكتب والمصنفات. ولست أدعي للمقالات التي يضمها هذا الكتاب أنها تتميز هذا التميز أو تبلغ هذه المرتبة. ولكني أرجو

أن ترتفع إلى المستوى الذي يتطلبه جلال الموضوع وخطره وأن يكون فيها ما يفيد في تبيّن بعض خصائص واقعنا الحاضر، وفي الإعداد لمستقبل جليل وغد مشرق.

ـ ٣ ـ

تلقي هذه المقالات نظرات على واقعنا وعلى واقع الانسانية من زوايا مختلفة، فلا تستوعب هذين الواقعين ولا تحيط بهما، ولكنها تلتقي في نقاط متقاربة، أرجو أن يجد القارىء اتصالاً بينها، وخطاً أو خطوطاً واضحة تجمعها. وتتكون هذه الخطوط من أفكار واعتقادات أساسية تبدو من خلال هذه الأبحاث. ولئن لم تؤلف صورة كاملة جامعة، فإنها تدل على اتجاه في النظر، وعلى تقدير للأشياء وللأحوال، وعلى تحليلات واستطلاعات وتساؤلات، قد يوافق عليها القارىء أو لا يوافق، ولكن آمل أن يتبيّنها على كل حال وأن يجد فيها تقارباً وتجاوباً.

ولعلّ من الخير أن نستخرج بعض هذه الأفكار، وأن نحاول تلخيصها وتنسيقها في هذا المطلع، فقد يكون في هذه المحاولة ما يعين على تبيّن الروابط الأساسية التي تشدّ هذه المقالات بعضها إلى بعض، على اختلاف موضوعاتها وتنوع مراميها.

أول ما تصدر هذه المقالات عنه هو الاعتقاد الماثل في عنوان الكتاب والمبسوط في فصله الأول: وهو أننا نعيش اليوم في يوم فريد خطير، وفي عصر تختلف حياته عن حياة العصور الماضية في سرعة جريها، وفي مدى التبدلات التي تطرأ عليها، وفي عمق هذه التبدلات وانتشارها، بل تكاد هذه الحياة ان تباين ما سبقها في لبّ خصائصها وجوهر طبيعتها. ولذلك، لا بدّ لنا، إذا أردنا سلامة البقاء وعزة الشأن، من اكتساب عقلية وافية بأغراض هذه الحياة قادرة على إدراك أسرارها مؤهلة أيّانا للمشاركة فيها وللاسهام في توجيهها. وليس شراً وأشد خطراً علينا من أن نخدع أنفسنا فنعتقد أننا نستطيع أن نبلغ هذه الأغراض عن غير طريقها السويّ، وبغير العقليّة المرجوّة، ولما كانت أعظم قوة تفجر حياة هذا العصر هي قوة العلم، فالميزة الجوهرية التي يجب أن تتصف بها العقلية المرجوة، هي الميزة العقلانية العلمية التي تؤمن بالحقيقة وتتقصاها ولا ترضى إلا بها هادياً ودليلاً. فلا سلامة إلا باكتساب هذه العقلية، وكل سبيل آخر يؤدي إلى الضلال والخسران.

وهذا العصر الجائش الذي نعيشه قد وصل مصائر الشعوب بعضها ببعض، وجعل من البشرية وحدة مترابطة في واقعها وفي مصيرها، على رغم الفروق والمنازعات التي تتقاسمها وتتوازعها. فلم يعد بإمكاننا أن نفهم واقعنا إلا في نطاق الواقع البشري الشامل، ولا أن نسعى إلى حلّ أية مشكلة من مشكلاتنا دون أن نأخذ بعين الاعتبار تفاعلها ومشكلات الشعوب الأخرى، بل والمشكلات العامة السائدة في هذا العصر. فلا

بد إذن من أن ننظر في أمورنا وفي ما حولنا بتفتح وبإدراك منطلق جامع يستوعب العالم بأسره ويعي كل قضية من القضايا في أوسع إطاراتها.

ولكل قضية من القضايا مظاهرها وباطنها. والباطن هو دوماً ما تحتويه من مضمون حضاري. فقد تبدو قضية ما بمظهر سياسي، أو اقتصادي، أو اجتماعي، أو بأكثر من مظهر واحد. ولكن هذه المظاهر لا تنبىء بحقيقتها. ولا تُفقه هذه الحقيقة إلا عندما ينفذ النظر إلى الباطن والمضمون ويجلو المعاني الحضارية التي تتداخل فيهما. فالمعارك التي تجوزها البشرية اليوم هي في جوهرها معارك حضارية، والغلبة فيها ستكون للشعوب الأوعى لمعاني الحضارة، والأسبق في اكتسابها وفي توليدها. ومعركتنا نحن، على تنوع وجوهها وتعدد مجالاتها، هي في باطنها معركة واحدة: معركة التخلف الحضاري. فإلى هذا الباطن والمضمون يجب أن توجّه الانظار ــ سواء أكانت القضية قومية أم عالمية ــ إذا أريد أن تكون المعالجة نافذة صحيحة. ونضيف، جرياً مع الفكرة السابقة: ان كل قضية قومية قد غدت اليوم قضية عالمية، والعكس بالعكس.

وإذا كانت الحضارة هي باطن ومضمون، فإن لها هي أيضاً باطنها ومضمونها. وهذا الباطن هو جماع القِيم التي تحتويها. فما هي القيم التي تسعى الشعوب إلى اكتسابها اليوم والتي تتمثل في الحضارة الطاغية في هذا العصر: أهي وفرة وسائل العيش، أم القوة، أم التحكم والتسلط، أم التحرر السياسي، أم التكافؤ الاقتصادي، أم العدالة الاجتماعية، أم لفيف من هذه أم من غيرها؟ وما هي مراتب هذه القيم، ودرجات صحتها أو فسادها؟ وكذلك الأمر في واقعنا نحن. ان هذا الواقع، الحضاري في جوهره، منوط بالقيم التي يتضمنها أو التي ينشدها. فإذا كان فيه انحراف أو خطأ أو فساد فمردّ ذلك إلى نوع القيم التي يطلبها وكيفية سعيه إليها.

والقيم، كما قلنا، على مراتب، بعضها أقرب من بعض وأدنى. أو، بتعبير آخر، ان بعضها هي وسائل لسواها، فإذا وُضعت الوسيلة موضع الغاية، ووقف السعي عندها، قصر هذا السعي عن ايتاء ثماره المرجوة، بل قد ينقلب مبعث خطأ وموئل فساد. فلا غنى إذن عن التمييز بين الوسائل والغايات، أو بين الغايات القريبة والبعيدة. أين يقع التحرر السياسي مثلاً في هذا المجال: أهو غاية يكتفى ببلوغها، أم وسيلة إلى غاية أبعد؟ وما هي هذه الغاية؟ وكذلك الأمر في الوحدة، والثورة، والاشتراكية، والديمقراطية، والتنمية الاقتصادية، والحرية الفردية، وسواها من الغايات التي نختلف في استهدافها في هذه الأيام. ما هي مراتبها؟ وأية منها لا تعدو ان تكون وسائل لسواها؟ وهل يمكننا أن نبلغ غايات صحيحة بوسائل فاسدة، أم يجب، كما علّم غاندي، أن تكون وسائلنا لتلك الغايات سليمة أيضاً من الفساد وصريحة مستقيمة؟ هذه هي بعض الأسئلة التي تفرض نفسها علينا عندما نجابه واقعنا على حقيقته، أي بترابطه البشري، وبمضمونه الحضاري،

وبما ينطوي عليه هذا المضمون من قيم، وما يستهدفه من غايات.

ومن القيم التي تحتل أعلى المراتب، وتوشك أن تكون غايات فحسب: الحيوية العقلية، والصفاء الخلقي. فهما من المضمون الحضاري السليم في الأصل والصميم. وكل حضارة من الحضارات، بل كل حال من أحوال الشعوب، إنما تقاس، آخر الأمر، بنوع الحيوية العقلية والصفات الخلقية التي يتميز بها الأفراد ويتسم بها الشعب أو الحضارة كمجموع. ولعلّ هذا اليوم الخطير الذي نعيشه لا يحتاج إلى شيء حاجته إلى مثل هذه الحيوية والصفاء. فبالعقل الناشط نفعل فعلاً حقيقياً نافذاً في الطبيعة وفي مجتمعنا وفي أنفسنا. بل إن العقل هو في جوهره خلق. فإذا حصل هذا الخلق لأي مجتمع من المجتمعات أو وطن من الأوطان، فلا تخفْ عندها على سلامته، ولا تخشَ أن تزعزعه الزعازع أو أن يذهب ضحية طمع خارجي أو تناحر داخلي.

والقيم إنما تتجسد بالأشخاص، والفعل إنما يصدر منهم. فالعامل البشري هو الذي يتحكم ويحدِّد. ليس تقدم المجتمعات ونمو الحضارات رهناً بامكاناتها المادية، وإنما بنوع العنصر البشريِ الحاصل فيها وبمبلغ قدرته على إخراج هذه الإمكانات إلى حيّز الفعل. ولئن كانت الفِكَر والعقائد تتفاضل وتتمايز في ما بينها، فالمحكّ الأخير هو صفات الذين يحملون لواءها، وخصائص المجتمع الذي تقوم فيه بوجه عام. وان أخطر أزمة يجوزها مجتمع من المجتمعات هي التي تنشأ عن افتقاره إلى الأشخاص القادرين على الارتفاع إلى مستوى أحداثه والأحداث المحيطة به، وإلى صعيد العقائد التي تنتشر فيه.

وأهم ما يتميز به هؤلاء الأشخاص، فوق كفاياتهم العقلية وقيمهم الذاتية، هو أنهم أهل عطاء لا أهل أخذ، يقدمون أداء الواجب على طلب الحق. انهم يعرفون أن للقيم أثمانها التي يجب أن تؤدى، فيقبلون على هذه التأدية راضين مختارين، لا مخدوعين ولا خادعين، بل يتخطون حدود الواجب إلى العطاء الذي لا ينتظر بديلاً، ويغدو شعورهم بمسؤوليتهم وتحمُّلهم تبعتهم مصدر حريتهم ومبعث كرامتهم ومنبثق اشعاعهم في ما حولهم.

ومثل هؤلاء الأشخاص لا يتهيأون لمجتمع من المجتمعات إذا لم تكن فيه خلايا حية فاعلة تولدهم وتتعهدهم. وهذه الخلايا على أنواع مختلفة وعلى درجات متباينة من الفعل والاثر. ولا شك أن من أهمها في هذا العصر، بل في كل عصر، خلية «الجامعة»، وهي المؤسسة التي يفرض فيها أن تجسّد ـ أكثر مما تفعل أية مؤسسة أخرى ـ معاني العقل الناشط والخلق الصافي، وان تولد الأشخاص الفاعلين المؤهلين حقاً للارتفاع إلى مستوى الأحداث ومتطلبات الأيام. ولذا انصب اهتمامنا في أحد فصول الكتاب إلى وجه من وجوه هذا الدور الخطير الذي تقوم به الجامعات، وانساب أيضاً هذا الاهتمام في ثنايا الفصول الأخرى. وفي الواقع أن حال الجامعات في أي بلد من البلدان هي أصدق

صورة لما سيكون عليه ذلك البلد في جيله التالي. فإذا أردنا أن نستشف المستقبل من خلال الواقع الحاضر فلننظر، أول ما ننظر، في أمر جامعاتنا، وإذا كنا نحرص على ذلك المستقبل فلنحرص عليها أشد حرص ولنبذل لها أوفى عناية ورعاية.

— ٤ —

هذه هي الفِكَر الرئيسية التي تعم هذه المقالات والتي تؤلف سلكاً أو اسلاكاً متلاقية تصلها بعضاً ببعض. ولرب قائل يقول: ما شأن هذا كلّه في خضم الأحداث الخطيرة التي تهز عالمنا العربي والعالم الإنساني، وفي فورة التبدلات السريعة التي تتتابع عليهما، وفي هبّتنا الحاضرة لخلق مجتمع أفضل؟ أليس يعني هذا تهرباً من مسؤولية مباشرة ملحّة في سبيل التوكيد على مبادىء لا تتصل اتصالاً وثيقاً بصميم قضايانا الراهنة، مهما يكن نصيبها من الصحة أو اثرها في الغد البعيد؟

اني ممن يقولون بالالتزام، وممن يؤمنون بأن المفكر يجب أن يعيش عصره، وأن يختبر الأحداث بأعمق معانيها، وأن يضع فكره وجهده في خدمة القضايا التي يدله عقله واختباره على أصالتها وجدارتها. وإذا استعرضنا القضايا التي تبرز من ثنايا هذه الفصول وجدنا أهمها ثلاثاً: الحضارة، والعقل، والخلق. وثمة قضية رابعة تعمها وتسري في كل ما عداها، هي قضية القيم: ذلك أن القضايا الفردية والقومية والإنسانية، والمساعي والحركات والدعوات التي تتوجه إليها، إنما تتفاضل وتتمايز بما تتضمنه أو بما تنشده من قيم وخيرات. على أن سلامة التوجه تقتضي وجود معيار صحيح لهذه القيم. فإذا لم يوجد، أو إذا كان المعيار مختلاً أو فاسداً، اختلت القضية وفسدت المساعي في سبيلها.

فليس عبثاً إذن أن يضع المرء ذاته في خدمة قضايا الحضارة والعقل والخلق والقيم. إنها القضايا الأصلية الأساسية في كل عصر ولدى كل مجتمع. ومن خلالها تدرك القضايا الأخرى على حقيقتها، ويحكم لها أو عليها. إنها قضايا حريّة بأن تطرح وتبحث وتوضح، وبأن تتجند العقول والنفوس في سبيل كشف مضموناتها والدفاع عنها وحمايتها من ضروب العبث والفساد، وما أكثرها في هذه الأيام! إن هذا التجند لخليق بأن يرقى إلى أعلى مراتب الالتزام، لأن الالتزام لا يقدّر بمدى صدقه وتملكه للنفس فحسب، بل بنوع القضايا التي تستثيره وتستدعي بذله كذلك.

أمّا انعكاسات هذه القضايا على واقعنا الحاضر فكثيرة متنوعة، أشرنا إلى بعضها عند استعراضنا الفِكَر السارية في فصول الكتاب في ما سبق من هذه المقدمة. منها أن مشكلتنا الأولى في مرحلتنا الحالية هي تخلفنا الحضاري، وان حاجتنا الملحة هي إلى العقلية العلمية، وان في مقدمة واجباتنا إذن حشد العقول وتأليب المواهب والكفايات، وإن كل مذهب أو مسعى لا يسنده خلق فردي وخلق قومي سائر إلى الفساد والافساد،

وانه يجب أن نحرص أشد الحرص على هذا الخلق فنصونه ونمتّن أصوله وننميّه، وان علينا أن نميز في ما نستهدفه وندعو إليه بين الوسائل والغايات، وإن خير نظام هو الذي يقوم على الانتظام، وأرفع حرية هي التي تنبعث من التحرر من الوهم والهوى وتغدو إحساساً بالمسؤولية، وان حرصنا على القيم الانسانية الأصيلة ودفاعنا عنها هو أقوى مدد لنا في بنائنا الداخلي وفي كفاحنا الخارجي، حتى في هذا العصر الذي كثيراً ما تزدرى فيه هذه القيم وتصاب ويصاب أصحابها بالنكس والخذلان.

قد يجد القارىء ان هذه القضايا وثيقة الصلة بما نعيشه في هذا اليوم وقد لا يجد. وعلى أية حال، عسى أن يكون في طرحها، حتى في هذا الشكل غير المكتمل وغير المنتظم، ما يفيد في تعزيز الجهد الفكري المسؤول المستديم المتعمق الذي يقتضينا إياه إدراكنا لهذا اليوم واعدادنا للغد الآتي. حسبنا، على الأقل، ألا نكون أخطأنا القصد أو ضللنا السبيل.

أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣ — **قسطنطين زريق**

هذا العصر المتفجّر

التيار القومي العربي

ـ ١ ـ

في صباح السادس من شهر آب/ أغسطس عام ١٩٤٥ ألقت طائرة حربية أميركية قنبلة على مدينة هيروشيما أحدثت من التدمير والتقتيل ما لم تحدثه أداة حربية قبلها. ذلك أنها أطلقت طاقة جديدة هائلة، استطاع العلماء أن يولدوها من تفجير الذرة. وكانت تلك القنبلة رمزاً لانتقال البشرية إلى عصر جديد من عصور تاريخها، هو الذي أخذنا ندعوه العصر الذري. وبادرت الأمم الكبرى إلى التنافس في صنع هذه القنابل وتفجيرها، سعياً إلى تضخيم فعلها وتخزين أكبر عدد منها، إلى أن غدا هذا التنافس أعظم خطر على البشرية في مرحلتها الحاضرة، يعرّضها لحرب لا تبقي ولا تذر ويدنيها من شفير الهلاك.

غير أن تفجير القنابل الذرية ـ على عِظَم خطره وهول أثره وبروز الاهتمام به ـ ليس المظهر الوحيد لانطلاق الطاقات في عالمنا الحاضر. فالحياة البشرية المعاصرة تتفجر في شتى الجوانب ومختلف الميادين. وها نحن أولاء نشهد انبثاق قدرات عجيبة رهيبة واندفاع تيارات متدفقة متدافعة، تنبيء بمستقبل يختلف اختلافاً جوهرياً عما عرفناه في الماضي أو نخبره في الحاضر. ولعل بعض تلك التفجرات هي أعمق غوراً من التي تطلق اليوم من الذرة فتسلب لبَّنا وتنشر الاخطار في أجوائنا وتنفث في نفوسنا القلق والارتياع. بل لعل تلك هي السبب الباطن، وما هذه سوى النتيجة الظاهرة.

ولقد اخترت، في سبيل هذا البحث، ثلاثة من التفجيرات الأساسية التي تتميز بها الحياة البشرية المعاصرة، آملاً أن يكون في محاولة تصورها وتدبّر معانيها ما يفيد في اكتشاف حقائق الحاضر واستجلاء غوامض المستقبل.

أول هذه التفجرات هو تفجر العلم والمعرفة، الذي يبدو مظاهره الرائعة في إطلاق طاقة الذرة وغزو الفضاء واشباههما من الفتوحات الجبارة والخوارق الخلاّبة. على أنه لا

يقتصر على هذه وحدها، بل يعم جميع الجهود الإنسانية المنصرفة إلى مجابهة الطبيعة وإدراك الحياة.

لقد اعتاد المؤرخون أن يدعوا التقدم العلمي الذي حدث في غربيّ أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر «الثورة العلمية». لقد كانت فعلاً ثورة باهرة حمل لواءها أمثال ليوناردو دي فينشي، وكوبرنيكوس، وتيخو براهه، وكبلر، وفرنسيس باكون، وغاليليو، وديكارت، ونيوتن. وقلبت هذه الثورة التفكير الإنساني رأساً على عقب، ووجهته وجهة جديدة، فإذا هو يرتاد آفاقاً للمعرفة مجهولة ويفتتح أبواباً مغلقة، وإذا الاكتشافات النظرية تتتابع وتتسع، وتغزو حقول التطبيق فتصبح مبعثاً لـ«الثورة الصناعية» التي ما عتمت ان بدلت وجه أوروبا، بل وجه العالم أجمع.

وظلت قوى العلم في تقدم، وظلت نتائجها في توسع وتجمّع. وأخذت تمعن في سرعة جريها في مطلع هذا القرن، حتى غدت في عقوده الأولى ثورة علمية جديدة تتفجر في كل ناحية من نواحي المعرفة، وتندفع في الميادين النظرية والتطبيقية اندفاعاً لا يعرف حداً أو يطيق قيداً. فما من شك اننا نعيش اليوم في خضم ثورة علمية تكاد تفصل بين الماضي والمستقبل، وهي تفعل في حياتنا المادية ونظمنا الاجتماعية وتفكيرنا وعقائدنا فعلاً أشد نفاذاً وأوسع نطاقاً من فعل الثورة العلمية الأولى. ولعلنا لا نخطىء الصواب إذا قلنا ان هذه الثورة العلمية الثانية هي الصفة الأولى المميزة لحياتنا الحاضرة، بل هي الحقيقة الكبرى التي يجب أن نتفهمها ونسعى إلى امتلاك ناصيتها إذا أردنا أن نكون من أبناء هذا الزمان ومن بناة الزمان الآتي.

لهذه الثورة العلمية وجوه عدة لا يتسع المجال لعرضها جميعاً. ولذا اكتفي هنا بالإشارة إلى **أربعة** منها: **أولها** الشمول، فهي لا تقتصر في انطلاقها على نواح محدودة من الطبيعة أو من الحياة الإنسانية، بل تسير بموكب عريض شامل، متعدد الاختصاصات متنوع الوظائف، ولكنه موكب واحد بترابطه الذاتي الداخلي، وبتصديّه لشؤون المعرفة جمعاء، وبشموله كل علم من علوم الطبيعة أو الإنسان. ووجهها **الثاني** هو عمق فعلها النظري. إن الثورة العلمية الأولى قلبت مفهومنا للعالم رأساً على عقب، ثم جاءت هذه الثورة الثانية فبدلت هذا المفهوم الجديد تبديلاً أساسياً. فالأسس والقواعد التي تقوم عليها فيزياء اينشتين هي غير القواعد والأسس التي تستند إليها فيزياء نيوتن. بل ويكاد هذا القول يصدق في كل علم من العلوم وكل منحى من مناحي المعرفة، حتى ان سبل التحقيق ذاتها، وطرق الاستكشاف، وأساليب المنطق، قد تغيرت. فنحن الآن أمام علم جديد في أدواته ونتائجه، وأمام مفهوم للكون وللحياة يختلف اختلافاً جذرياً عن مفهومنا السابق.

أما الوجه **الثالث** لهذه الثورة العلمية فهو سعة فعلها التطبيقي. وهو وجه يطالعنا

أنّى قلّبنا انظارنا، ويبدو في ما نشاهده أو نسمع به من صناعات واختراعات وفتوحات تسابق الخيال وتحيّر الالباب. فالعالم من هذا القبيل في ثورة صناعية ثانية لها مثل ما كان للأولى، بل فوق ما كان للأولى، من أثر بليغ ومن فعل نافذ مستمر في تبديل الأوضاع وتغيير معالم الحياة.

ووجه **رابع** للثورة العلمية الحاضرة: هو تزايد سرعتها واندفاع تقدمها. فهي تتطلب من أرباب العلم وطلبته يقظة دائمة وجداً مستمراً، بل إنها لتتطلب هذا الجد وتلك اليقظة من كل جماعة وكل شعب من شعوب الأرض. إنها لا تتمهل ولا ترحم، وكل من يتباطأ أو يتنكب، يُقضى عليه بالتخلف، وتقل كفاءته للابداع وللاسهام في بناء الحضارة، بل قد تضيع جدارته بالعيش والبقاء.

من هذا التفجر العلمي الذي أعتبره أهم تفجرات الحياة البشرية المعاصرة وأعمقها، أنتقل إلى تفجر آخر، هو في أكثره نتيجة لذاك، واعني به تفجر السكان. فسكان العالم في تكاثر متفاقم، بل في تفجر جائش أخذ يثير المخاوف ويدعو إلى القلق على المصير. ان الثورة العلمية الحاضرة والثورة الصناعية التي تصحبها تضاعفان القدرة على استغلال موارد الطبيعة وعلى اكتشاف موارد جديدة وعلى الانتاج المتوافر المتضخم. ولكن هذا التضخم في الانتاج يكاد لا يلحق بتضخم السكان. فمن ناحية تكثر الموارد والمنتجات: أغذية والبسة ومساكن وغيرها، ومن ناحية أخرى يزداد عدد مستهلكيها والمحتاجين إليها. فكأننا في سباق، يا له من سباق خطير النتائج كثير المضاعفات! ان ثلثي سكان الأرض لا يحصلون اليوم على ما يقوم بأودهم، فكيف تكون حالنا مع عشرات الملايين التي تضاف كل عام؟

ثمة دلائل عدة على تفجر السكان هذا، أذكر منها على سبيل المثال الحقائق التالية:

يقدر الباحثون أن عدد سكان العالم كان يبلغ في مطلع العهد الميلادي حوالى ٢٥٠ مليوناً، وفي منتصف القرن السابع عشر حوالى ٥٠٠ مليون، وفي منتصف القرن الثامن عشر حوالى ٧٥٠ مليوناً، وفي منتصف القرن التاسع عشر حوالى ١٢٠٠ مليون. ومنذ ذلك الحين، وبفعل الوسائل العلمية التي استنبطت وطبقت في المحافظة على الصحة ومكافحة الأمراض، أخذ عدد السكان يقفز قفزات مديدة سريعة، فبلغ في مطلع هذا القرن الفا وخمسمائة مليون، وفي عام ١٩٣٠ أدرك الالفي مليون. وتقدر دوائر الأمم المتحدة انه قد أصبح الآن ثلاثة آلاف مليون، أو تعدى ذلك، أي انه في مدى ثلاثين سنة (من ١٩٣٠ ـ ١٩٦٠) ارتفع بمعدل ٥٠ في المئة. وإذا بقي معدل الزيادة على حاله ـ وجميع الدلائل تدل على انه سيبقى، بل الأرجح انه سيرتفع ـ فسيبلغ عدد سكان الأرض سنة ١٩٧٥ أربعة آلاف مليون، وسيصبح في آخر هذا القرن بين الستة والسبعة

من آلاف الملايين. وينتهي الأمر بدائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة إلى القول إنه إذا ظللنا نجري على هذا المنوال، فلن يكون للفرد بعد ستمائة سنة أكثر من مساحة متر مربع من الأرض.

وللدلالة على ارتفاع معدل زيادة السكان نذكر ان هذا المعدل كان في النصف الأخير من القرن التاسع عشر ستة في الألف، ثم أصبح في النصف الأول من هذا القرن تسعة في الألف. أما في السنوات الخمس من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٥ فقد قفز إلى ستة عشر في الألف. انه حقاً لتفجرٌ حياتي لم يسبق له في التاريخ مثيل.

قلنا ان لهذا التفجر الحياتي مضاعفات عدة خطيرة، منها ان أضخم الزيادات وأرفع المعدلات هي عند الشعوب المتخلفة تقنياً واقتصادياً. ففي بلاد أمريكا اللاتينية ارتفع من تسعة عشر في الألف قبل الحرب العالمية الأولى إلى أربعة وعشرين في الألف بين عامي ١٩٥٠، و١٩٥٥، وبلغ في بعض البلدان الآسيوية، كسيلان مثلاً، الثلاثين في الألف أو يزيد. ويقدّر أن سكان آسيا سيبلغون في أواخر هذا القرن أربعة أضعاف سكان أوروبا، بينما كانوا ضعفيهم في أوائله. وليس هذا غريباً إذا علمنا أن سكان الصين وحدهم يزدادون اليوم حوالى خمسة عشر مليوناً في السنة، وسيصبحون بعد سنوات معدودة ألف مليون.

إن هذا الازدياد الضخم يقيد بشدة الجهود التي تقوم بها الشعوب المتخلفة اقتصادياً لرفع مستوى عيش ابنائها، ويزيد في الفوارق القائمة بينها وبين الشعوب المتقدمة عليها في ميادين العلم والصناعة. على أن أثر هذا التضخم يشمل هذه الشعوب المتقدمة أيضاً ويبرز في مشكلات تتفاقم يوماً عن يوم، كاتساع المدن، وتشابك طرق المواصلات، وتعقد أجهزة الانتاج الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي، وعجز وسائل الحكم السابقة عن القيام بالضروريات الطارئة. فحري إذن بمن يهمه فهم مشكلات الحاضر الرئيسة ومصادر الأزمات الناشئة أن يعي حق الوعي هذا التفجر الجديد في الحياة الانسانية ومضاعفاته الخطيرة.

وهذا التفجر، على خطورته، قد يغدو هيناً لولا تفجر آخر يلازمه وما ينفك يشتد تدفقاً، وعنفاً، فيهز الأوضاع القائمة من جذورها ويثير عواصف ويحدث انقلابات تتجاوب اصداؤها في كل جانب من جوانب المعمور. انه تفجر الحاجات والآمال والمطامح، والنقمة المتصاعدة على الظلم والعوز والمرض والجهل وشتى صنوف العبودية والشقاء. هذا التفجر الثالث هو أيضاً، إلى حد بعيد، من نتاج تفجر العلم والمعرفة وما صاحبه من تعزيز مبادىء العدالة والمساواة ونشرها، ومن اتساع سبل الاتصال والاذاعة والتعليم التي نبهت جماهير العالم إلى حاجاتها الأساسية وإلى حقوقها في الحياة الكريمة.

ليس الظلم ـ ظلم فرد لفرد أو لجماعة، أو ظلم شعب لشعب ـ شيئاً حديثاً في التاريخ. فلقد عرفته شتى العهود بأشكاله المختلفة. ولكن الجديد هو هذه الثورة عليه، اللاهبة المنتشرة التي نشهدها في عالم اليوم. ولم يكن الفقر قبل اليوم أمراً عجباً أو منكراً. فلقد تعودته جموع كبرى من البشر حتى أَلِفته على مر الزمان، ولكنها لم تعد تألفه في هذا الزمان، بل أخذت تحاول أن تنتفض منه وتطالب بسد حاجاتها في العيش، بل بأن يكون لها منه مستوى يليق بكرامتها الإنسانية. وكذا قلْ عن المرض، والجهل، والذل وسواها من صنوف التخلف والشقاء. لم تكن جماهير البشرية في الماضي تشعر بهذه الأعباء، وان شعرت بها فقد كانت تقبلها على انها قدر لازم وقضاء محتوم. أما اليوم فقد أخذت تتألم من الألم، وتحس بالحاجة، وتتوق إلى الحق، وأخذ جسدها الجبار يتململ ويهتز، فتهتز الأوضاع القائمة عليه، فتتصدع أو تنقلب أو تندثر.

هذا التفجر في الإحساس بالحاجة والحق وهذه الفورة في المطامح والآمال يضاعفان، كما قلنا، خطورة تفجر السكان. ويصبح السباق بين تدفق العلم والانتاج وتطور الأوضاع السياسية وانتشار العدالة الاجتماعية من جهة، وبين توفية حاجات تتوافر لعدد من الناس يتكاثر من جهة أخرى ـ يصبح هذا السباق أمراً عسيراً محفوفاً بالمزالق والأخطار، باعثاً شتى المشكلات والأزمات، عاقداً حول مصير الإنسانية غيوماً من القلق والاضطراب كثيفة سوداء.

هي ذي إذن ثلاثة مظاهر لتفجر الحياة الإنسانية في هذا العصر. وهي ان دلت على شيء، فعلى أن التطورات السابقة قد بلغت من السرعة والتجمع والتفاعل مبلغاً لم تعهده البشرية في ماضيها، واننا الآن على أبواب مستقبل جليل رهيب: جليل بما يحمله من تحقيقات وقدرات، ورهيب بما ينطوي عليه من شدائد وأخطار.

ـ ٢ ـ

هذا التفجر الهائل الذي اكتفينا بذكر ثلاثة من مظاهره البارزة يثير مشكلات عديدة لكل شعب من الشعوب وللانسانية جمعاء. وليس ممكناً في بحث مقتضب كهذا أن نبسط هذه المشكلات أو نبين طرق حلها. فهي من الضخامة والعمق وقوة الفعل بحيث يصعب أو يستحيل على أحد اليوم أن يدعي بأنه يستطيع وحده الاحاطة بها أو سبر غورها واستخراج متضمناتها. على أنه ليس من شك بأن هذه المشكلات لن تعالج ذاتها ولن يحل بعضها بعضاً، وان أمرها لا يصح أن يترك للقدر أو لقوى التطور تفعل بها ما تشاء. فإذا أريد لها مجابهة صادقة ومعالجة مجدية فإنما يكون هذا بفعل إنسان هذا العصر وبفضل ما يحوزه من عدة وذخيرة وما يتحلى به من صفات وميزات. فلعل من الخير إذن أن نحاول استكشاف هذه الميزات، وان نرسم لأنفسنا صورة للعقلية التي

تجتمع فيها وتنبثق عنها. ذلك ان اكتساب هذا النوع من العقلية هو الشرط الأول، والضامن الأقوى، لرقي الحياة المقبلة، بل لمجرد بقائها وصونها من التصدع والانهيار.

فما هي الصفات التي يجب أن تتصف بها العقلية الجديدة للفوز في مصارع الحياة المقبلة؟ وما هو النهج الذي يجب أن تسير عليه؟

أولى هذه الصفات هي، في نظرنا، **الريادة والاستطلاع**: فنحن لا نستطيع بناء عالم الغد إذا لم نحسن تصوره ولم ندرك كنهه. والأوضاع ـ جميع الأوضاع ـ في تبدل مستمر وتغير متسارع بفعل التفجرات التي المعنا إليها. وها هي ذي الأمم الناشطة ـ أو الجماعات الناشطة منها على الأقل ـ تعمل اليوم لاستجلاء ما ستكون عليه الحياة بعد عقد أو عقدين أو ثلاثة من السنين وتعد نفسها لها سواء في الانتاج الصناعي أو التنظيم الاجتماعي أو الإنشاء التربوي أو غيرها من مظاهر النشاط في القطاعين العام والخاص. وهذا هو المعنى الأساسي للتخطيط، الذي أصبح لكل أمة في هذا العصر شرطاً من شروط الحياة ووسيلة لا بديل لها ولا محيد عنها. ان التخطيط الصحيح يتطلع إلى المستقبل، فيرسم الغايات ويحدد الوسائل على ضوء الصورة التي يكونها له. انه لا يُعرض عن الحاضر والماضي، لأن تراث الماضي ورواسبه وقدرات الحاضر وحدوده ذات أثر في تحقيق صورة المستقبل، وقد تكون دافعة لهذا التحقيق أو عائقة عنه. ولكن نقطة الانطلاق هي من المستقبل ذاته. ولذا كان أهم شروط التخطيط السليم أن تكون هذه الصورة صحيحة، وان تأتي نتيجة لاستطلاع نافذ لآفاق الحياة الخافية، وتفهم واعٍ لمجاريها المتدافقة ولما ستؤول إليه في هذه المرحلة أو تلك من مراحل الزمن.

ان عالم الغد سيختلف عن عالم اليوم، وأشكال الحياة ونظمها في تحول وتبدل. وقد وضح لنا في هذه البلاد ان ما تعودناه وجرينا عليه في العقود الأولى من هذا القرن لم يكن مجدياً لمجابهة التطورات التي حدثت في أواسطه، وكذلك ان ما يوافق عقدنا السابع هذا لن يكون كافياً للعيش والظفر في العقد التاسع أو حتى الثامن. وليس الزمن مجرد مرور سنوات. ليس له طوله فحسب، بل إن له عرضه وعمقه أيضاً. ليس من الضروري ان يتساوى عام وعام، وعقد وعقد، وقرن وقرن. بل إن صفة كل من هذه وقيمته تتوقفان على زخوره وغناه بالأحداث والتطورات. ومن الراجح ان السنوات العشرين أو الثلاثين القادمة لن تجد لها مثيلاً في الماضي، لأن التطورات التي ستشحن بها ستأتي أشد زخماً وأوسع دائرة من سابقاتها، بفعل اندفاع العلم النافذ إلى أصغر جزيئات المادة والمنطلق إلى أجواء الفضاء الواسعة، وبنتيجة التهاب الآمال والمطامح والأهواء الإنسانية.

ان للماضي عِبَره، وما يحمله من خيرات وما يكنزه من ذخائر. وان لنا من هذا كله عدة ومدداً. ولكن غايات الحياة تتعدل، وأساليبها تتبدل، ونظمها وأشكالها تتحول،

وعلاقاتها تتعقد، ومشكلاتها تتسع وتتعمق، فلا يمكن ضبطها إلا بفكر أقوى منها فعلاً وأسرع جرياً وأبعد مدى، وبقدرة على استباق الأحداث والإعداد لها بدلاً من التخلف عنها والخضوع لحكمها، وبتمرس على ريادة الآفاق واستطلاع المجهول، وبتمكن فريق من أبناء المجتمع ـ وبالأخص قادته ـ من أن يعيشوا لا لزمانهم فحسب، بل لما بعد زمانهم أيضاً.

اننا لا نحسن البناء لعام ١٩٨٠ أو لعام ٢٠٠٠ إلا إذا كان قادتنا، أو بعض قادتنا على الأقل، يفكرون تفكير ذلك الزمان، ويتكلمون لغته، ويعيشون تحت وطأته. ينطبق هذا على كل أمة وعلى الإنسانية بمجموعها. والأمة التي لا تتميز عقليتها بالاستطلاع والاستكشاف ولا تجد السير قدماً إلى الغد الآتي سيوقظها يوماً عنف الصراع، وقسوة السباق، وستجد انها في مؤخرة الركب، وانها ليست وفية لماضيها وحاضرها، لأنها لم تكن وفية لمستقبلها.

وصفة ثانية من صفات العقلية الجديدة التي نحاول رسمها هي **عالمية نطاقها**. فكما ينبغي أن تمتد زمناً إلى الأمام ما وسعها الامتداد، كذلك يجب أن تتسع لتشمل العالم البشري بكامله. فالثورات العلمية والصناعية المتتابعة وسواها من التفجرات التي تجتاحنا قد صغَّرت عالمنا، وقربت ابعاده، وربطت بين أجزائه، ووحدت مصيره. ان العلم لا يستسلم للقيود ولا يقف دون الحدود لأن من طبيعته الانطلاق والتقدم والاقتحام. وكذلك الصناعة، فهي لا تحيا إلا إذا ارتقت وتضخمت، ولا ترتقي وتتضخم إلا إذا اتسع نطاقها لتحصل على المواد الأولية مهما تكن بعيدة ولتجد لمنتجاتها الأسواق الكافية مهما يقم في وجهها من حواجز وعقبات. ولسنا بحاجة إلى أدلة على هذا، فهي متوافرة واضحة لكل ذي نظر في حقول الاختراع والانتاج والمواصلات والاذاعة، وكل ناحية من نواحي حياتنا المادية والاقتصادية.

ومثل سريان العلم والصناعة سريان الفِكَر والآمال والآلام والنزعات. وهذه الظاهرة الثانية هي إلى حد كبير نتيجة للأولى، أي للوسائل العلمية والصناعية المستحدثة التي يسرت للسريان الفكري والشعوري أسبابه وشقت له سبله. وهنا أيضاً تتوارد الأدلة وتتكاثر. فاننا نرى أن أي تطور يحدث في بقعة من بقاع العالم تتجاوب أصداؤه في البقاع الأخرى. ومع أن ثمة بقاعاً لها حساسيتها الخاصة بسبب موقعها الجغرافي أو مواردها الطبيعية أو وضعها الحضاري، فإن هذه الحساسية أخذت تنتشر من مكان إلى آخر وتنفذ إلى أقاصي الشمال والجنوب ومجاهل خط الاستواء، فتتعدد مناطق الانفجار ومنافث الخطر وتتسرب آثارها إلى كل ناحية من نواحي المعمور.

لم يعد ممكناً ان تبقى بعض شعوب الأرض سائدة وسواها مسودة. لم يعد ممكناً أن تظل كثرة من أبناء الأرض جائعة وقلة متخمة. لم يعد ممكناً أن تنعم بلاد بالسلم،

بينما تذوق غيرها مرارة الحرب. ان العالم ـ كل العالم ـ يعيش اليوم في حرب باردة. ولئن حمي وطيسها يوماً، فإن ما ستحدثه من خراب ودمار وتقتيل لن يقتصر على شعوب أو بلاد معينة، بل سيطغى على الشعوب كافة، وسيقرر مصير الحضارة، بل بقاء النوع الإنساني ذاته.

لقد صدق من قال إن البشرية قد ولجت اليوم «العصر الكوكبي» الذي يجب فيه أن يمتد النظر والفكر إلى كوكبنا بكامله. وها ان شعوباً متقدمة لا تكتفي بهذا المدى على بعده، ولا ترضى أن تظل أسيرة هذا الكوكب، بل تنطلق لبسط سلطتها على الفضاء، فإذا هي تجتاز «العصر الكوكبي» الذي لم تكد تلجه لتقف على عتبة عصر أكثر جدّة هو «العصر الكوني».

وعلى هذا، فالعقلية المنشودة لضمان البقاء في هذا الزمن وللوقوف في وجه تفجراته هي عقلية عالمية في نطاقها، كوكبية، بل كونية، في سعة مداها. فلم يعد يصح للفرد أن ينظر إلى مشكلات أمته من زاوية مصلحته الخاصة، أو من نافذة حيّه أو طائفته أو عشيرته أو طبقته أو بلده، بل يتوجب عليه، إذا أراد أن يكون له رأي مسؤول أو فعل منتج، أن يضع هذه المشكلات في موضعها من التطورات العالمية، الظاهرة منها والخفية، فيسعى إلى ادراكها في هذا النطاق، وإلى معالجتها بما ينطبق على مقتضيات هذا العصر «الكوكبي»، إن لم نقل «الكوني»، ومتضمناته.

ولهذه العقلية المنشودة صفة ثالثة هي **المرونة**. ان من أسهل الأشياء للفكر الإنساني أن يجري في مجار ثابتة وان يتخذ لنفسه قوالب جامدة، فيرتضيها، ويجد في سهولتها غنى عن الجد المطلوب للتنبه والاقدام والنمو. أما العلم فشأنه غير هذا. انه، كما قلنا، في انطلاق مستمر يأنف أن ينحصر في قيد أو قالب. ولذا كان من أهم أسباب التضعضع والاضطراب في الحياة الفردية والعامة تأخر عقلية الفرد أو المجموع عن اللحاق بالركب العلمي عندما تتصلب هذه العقلية فتعجز عن التطور. ولذا أيضاً كانت اليقظة والمرونة وقابلية النمو من أبرز الميزات التي يتطلبها عصر كالذي نعيش فيه متميز بانطلاق العلم واندفاع الآمال والأهواء.

وليست المرونة التي أعني ذلك الميعان الذي لا يعرف لنفسه مبدأ صريحاً أو موقفاً معيناً، وإنما هي نشدان الحق أينما وجد والاستعداد للاعتراف به وقبول نتائجه ومتضمناته مهما اختلفت عما تعوده المرء أو جرى عليه. وليست هذه المرونة مطلوبة في المواقف النظرية فحسب، وإنما تتطلبها كذلك الحياة العملية التي لا تقل اليوم عن حياة النظر والفكر سرعة في التبدل أو عمقاً في التحول. فيقظة الطبقات والشعوب المتخلفة واحساسها الملتهب بحاجاتها وحقوقها لن تسمح للشعوب والطبقات المنعمة المترفة بأن تحتفظ بنعمها وترفها. فمن كانت له من هذه الشعوب والطبقات المرونة الكافية

للاعتراف بهذه الحقيقة ولتبديل مواقفه وطبيعة عيشه على ضوئها كان أجدر بالبقاء وبمجاراة الركب. وهذه التطورات ذاتها التي ذكرنا، وما تتطلبه من تنظيم يزداد على الأيام توثقاً وتعقداً، لن تبقي مجالاً لحرية فرد أو سيادة دولة بالمفاهيم التي كانت لهما في القرن الثامن عشر أو التاسع عشر، بل ستقتضي من الافراد والجماعات والأمم اقراراً صادقاً بهذا الواقع وتقيدات يفرضونها على ذواتهم ليكفلوا لأنفسهم الأمن وإمكان التقدم في عالم اليوم وعالم الغد. وهكذا في كل شأن آخر من شؤون الحياة. ان المفاهيم تتغير أو تضطر إلى التغير، والأوضاع تتبدل أو يفرض عليها التبدل، فلا غرو إذا تطلب هذا كله قدرة عقلية تتميز بالتنبه والمرونة والنمو المستمر.

وهذا أمر ليس جديداً في تاريخ الحياة. فإن النظر في تطور أنواع الأحياء على وجه البسيطة يدل على أن تلك التي بقيت وسادت لم تكن أقواها وأضخمها، بل كانت أشدها استجابة لحاجات المحيط وأكثرها تطوراً بحسب مقتضياته. وهذه الصفات هي التي مكنت النوع الإنساني – على ضعفه الجسدي بالنسبة إلى أنواع أخرى – من أن يبرز ويتغلب على سواه ويسير قدماً في بناء الحضارة. وكذا الأمر في الجماعات والشعوب التي انقسم إليها النوع الإنساني. فإن درجة يقظتها ومرونتها واستجابتها للأحوال المتبدلة كانت عاملاً من أهم عوامل ازدهارها أو ذبولها ورقيها أو انحطاطها. وإذا كانت هذه الصفات تُطلب في كل عصر، فَأَحْرِ بها أن تطلب في هذا العصر الذي اشتد فيه التنافس وكثرت الحاجات وقوي الضغط على كل شعب من شعوب الأرض.

إن كثرة الحاجات هذه، المتولدة من تزايد السكان ومن انتشار شعورهم بحقوقهم، تشير إلى صفة أخرى من صفات العقلية التي يفرضها هذا العصر المتفجر. تلك هي **تقدير أهمية الانتاج والادخار والقدرة عليهما**. ان رفع مستوى عيش أي شعب من الشعوب، أو رفع المستوى المعاشي الإنساني عموماً، لا يكون بحسن التوزيع بين الجماعات والشعوب فحسب، بل بزيادة الانتاج في الوقت نفسه. ولذا كان من أهم الواجبات المفروضة في هذا العصر الاقبال على الموارد الطبيعية لتفجير طاقاتها واستغلال ثرواتها لسد الحاجات المتصاعدة. ومثل الموارد الطبيعية الموارد البشرية. بل لعل هذه أهم من تلك وأعظم. ان في عقول الكثرة من بني الإنسان التي لا تزال تنوء تحت شتى أنواع الشقاء طاقات مخزونة وذخائر مدفونة يجب أن تطلق وتستثمر لخيرها ولخير المجموع. لذلك نقول انه يكاد يكون جرماً، بل هو الجرم بعينه، ان تبقى موارد طبيعية أو بشرية دون بعث أو استغلال. بل يجدر بنا أن يكون توفير الانتاج وحسن تنظيمه في مقدمة اهتماماتنا وان نيسّر لهما الأسباب والوسائل، وان نعد الناشئة لتتسم بالعقلية الانتاجية، فتقدر خطورة هذا الجهد البشري وتكون مجهزة لتحقيق شروطه والقيام بأعبائه.

وكما ان القعود عن الانتاج جرم، كذلك يجرم من يسرف في تبديد المنتجات أو

إضاعة الثروة. يصدق هذا في النطاق القومي، وفي النطاق الإنساني عامة. نعود فنؤكد أن انقسام أي قوم إلى فريق منعم وفريق معدم («the have-s» و «the have nots») لم يعد جائزاً أو ممكناً في هذه الأيام. فكيف يجوز أو يمكن ذلك إذا كان الفريق الأول يغالي في الاسراف والتبديد، ويضيّع الثروة القومية، التي كان مفروضاً أن يكون قيّماً عليها، في سبيل شهواته وأهوائه ومصالحه؟؟

وينطبق هذا في النطاق الإنساني على الفريقين المماثلين اللذين تنقسم إليهما شعوب الأرض. ويزداد صدقاً وانطباقاً بتكاثر الفريق المحروم وبارتفاع شعوره بحاجاته، وبالاسراف الطاغي في تبديد المواد الأولية والمنتجات المستحدثة. إن الإنسانية تسير سيراً جنونياً في هذا التبديد، ومع أن العلم يمعن في الاكتشاف وفي إيجاد موارد جديدة للطاقة والانتاج، فان الافراط في هدر المواد الأولية المعروفة أو التي ستعرف سيقيد الجهود الرامية إلى تعزيز الانتاج ورفع مستوى العيش، بل قد يكون خطراً على النظام الصناعي الحاضر بكامله.

— ٣ —

هذه الصفات التي ذكرناها للعقلية المرجوة تدعو إليها، بقدر كبير، تطورات العصر. وأهم هذه التطورات التقدم العجيب الرهيب في ميادين العلم. فلا غرو إذا تأثرت صورتها بطبيعة العلم، أو جاءت نتاجاً لها. فالعلم بطبيعته رائد مستطلع يخترق الآفاق وينفذ خلال الحدود، وهو بذلك عالمي النطاق، بل هو الذي وحّد عالم اليوم مادياً وتقنياً، وإن لم يستطع بعد توحيده عقلياً وروحياً. والعلم متنبه مرن يعترف بالحق ويخضع له ويكيّف نظمه وأساليبه بحسبه. وهو كذلك منتج مفجر للطاقات، بل هو العامل الأقوى في استغلال موارد الطبيعة وفي النظام الصناعي الهائل الذي أنشأه لهذا الاستغلال والذي يزداد كل يوم ضخامة واتساعاً وتعقداً ورقياً.

لذلك لا يعجبن القارىء إذا شددنا على صفة بارزة، إن لم نقل الصفة البارزة، للعقلية التي تتطلبها تطورات هذا العصر، ونعني بها **الطابع العلمي**. نشدد عليها ونؤكد مع أن القارىء قد يشعر اننا لا نأتي هنا بشيء جديد. فما أكثر ما يُدعى عندنا إلى العلم، وتبيّن حاجتنا إليه، ويعلن إيماننا به. ولكن بين هذا الاعلان وتلك الدعوة وبين القيام بفروضهما مدى واسعاً ومجالاً للجد والبذل بعيداً.

أول هذه الفروض يقع في صميم الشخصية الفردية. وجوهره الإيمان الصادق بالحقيقة، والعزم على احترامها والعمل لرفع لوائها وتغليبها على سواها. وليس هذا بالأمر السهل. فسبيل الوهم أوسع وأيسر من سبيل الفهم والإدراك. وتتبع الحقيقة يقتضي من الجهد وبذل النفس أكثر مما يقتضيه اتباع العادة واتخاذ الأساليب الجارية. والخضوع

للحقيقة أو القول بحكم العقل قد يؤدي إلى التنازل عن مصلحة أو الاعراض عن هوى أو التخلي عن تقليد متبع. وهو يطلب، فوق هذا، نقداً صريحاً للذات ومحاسبة مستمرة للنفس. كل هذه المتطلبات عسيرة لا تأتي بالطبيعة ولا تجاري السليقة، بل تحصل بفعل قناعة مستحوذة وإيمان مستأثر وبنتيجة ما يفرضانه من جهد وسعي ومن بذل وتضحية.

وعلى هذا، فإن تكوين العقلية العلمية المرتجاة يقتضي، أول ما يقتضي، قراراً صادقاً في صميم نفوس قادة الرأي والعمل يسري منهم إلى المجتمع ولا يني ينتشر حتى يصبح قراراً راسخاً في صميم المجتمع بكامله. ومآل هذا القرار هو أن الحقيقة هي أرفع قيمة إنسانية وأنفس ما يمكن أن يكتسبه مخلوق، وأنها في نهاية الأمر أسلم للفرد وللمجتمع من الخطأ وأبقى، وأن طريق الخلاص الأمينة هي طريقها، طريق العلم والعقل.

فإذا حصل هذا القرار والاقرار، سار المجتمع في السبيل الذي يصبح العلم فيه محور اهتمامه ومدار سياسة دولته بأرفع معاني السياسة وأصدقها. وعندها، إذا برزت قضية من القضايا، لم يقبل الناس بالكلام يُلقى فيها على عواهنه أو بما تمليه مصلحة فرد أو جماعة أو بما يلهب الشعور أو يثير الحماسة، بل تاقوا إلى حكم الحقيقة ومنطوق العلم. وإذا احتيج إلى تدبير أو تنظيم، كانت المبادرة إلى إيلائه ذوي المعرفة والاختصاص، لأن أي سبيل آخر عائق أو مضلل في عصر لا يتحمل العاقة أو الضلال، ومبدد للجهد هادر للثروة في حين أن كل هدر وتبديد يضر بالمصلحة الكبرى ويجرم في حق الوطن والإنسانية.

يتساءل البعض أحياناً: لماذا تخفق الدولة حيث تنجح المؤسسات التجارية والصناعية؟ إن من أسباب هذا الاختلاف هو أن القائمين على هذه المؤسسات يقدرون شدة التنافس في الميادين المحلية والوطنية والعالمية، ويدركون انهم إذا اهتموا بالمصالح الآنية الصغرى والتهوا بها عن المصلحة الباقية الكبرى ولم يكونوا أسرع من سواهم في متابعة تطورات العلم واقتباس نتائجه وتطبيقها، فقد قضي عليهم بالتخلف أو بالاندثار. هذه الحقيقة ذاتها أصبحت تنطبق اليوم على الدول والمجتمعات. فما كان منها أشد أحساساً بالتنافس والتسابق في هذا العصر، وأكثر تقديراً للمصلحة الكبرى، وأوفر أهلية للإنتاج، وبكلمة جامعة، ما كان أعظم إيماناً بالعلم وقياماً بفروضه، غدا أقدر على البقاء والقيادة وأجدر بهما.

ومن فروض هذا الإيمان في النطاقين الشخصي والعام، العمل لتوفير وسائل العلم وبناء أجهزته. ومن أهم هذه الأجهزة معاهد التعليم. وانه لمن نافل القول أن نردد انه يجب أن يكون لمعاهد التعليم، بمستوياتها المختلفة، حرمتها، وأن تحرص هي أولاً وان يحرص القائمون على الأمر ثانياً أن تكون خالصة للعلم، وان تصبح هياكل للحق لا يقربها أحد إلا بما تفرضه من احترام واجلال، وان تعزز مواردها وتيسر أسباب نموها

لتُخرج بدورها أهم مورد للوطن وهو المورد البشري المدرك المنتج.

على أن معاهد التعليم لم تعد كافية في هذا العصر العلمي إلا إذا انضوى إليها أو إذا واكبها معاهد للبحث والاستقصاء تسهم في نمو المعرفة البشرية، أو في تطبيقها في حقول وأحوال جديدة. فالأمم الناشطة هي اليوم في تسابق وتنافس شديدين في هذه المجالات، يقيناً منها أنها سبل القوة والمنعة ووفرة الإنتاج وازدهار الحضارة. لقد كانت قوة الأمم في الماضي تقاس بوفرة عددها على وجه الاطلاق. أما اليوم فإنها تقاس بعدد الفاعلين الحقيقيين من أبنائها وبمستوى فعلهم في شتى وجوه الانتاج والإبداع. والثروة الصحيحة التي تتمتع بها أمة من الأمم هي ثروتها العلمية القائمة بجامعاتها وبمعاهد الأبحاث العاملة فيها، وبالأجهزة الاختصاصية المنبثة في مصانعها ومتاجرها ومنظماتها الاجتماعية والتربوية ودوائرها الحكومية ـ تلك الثروة المتمثلة آخر الأمر بعدد المتمكنين من العلم نظراً وتطبيقاً وبدرجة تمكنهم، أو بتعبير آخر، بعمق العقلية العلمية في الأمة ونوع فعلها ومدى انتشارها. فكل ثروة أخرى منبثقة من هذه، وكل قوة غير هذه القوة مستمدة منها وصادرة عنها.

وإذا كان اكتساب العقلية العلمية والقيام بفروضها أمراً عسيراً في الحقل الشخصي، فأعسر منه وأبعد منالا ان تطبع هذه العقلية حياة المجتمع، وان تغدو محور اهتمامه ومدار سياسته وأساس تنظيمه. ولكنها السبيل الذي لا محيد عنه، والعدة التي ليس لها بديل، إذا أراد المجتمع أن يضمن لنفسه العيش أو أن يكون له أثر في الحضارة وذكر في التاريخ. ولذلك كانت كل تضحية رخيصة، وكل بذل هيناً، في سبيل هذه الغاية عند من يقدر خطرها ويؤمن بها إيمان قناعة واعتزام لا إيمان ارضاء واستهواء.

ـــ ٤ ـــ

على أن العقلية العلمية، على أهمية قدرها وجلال نتاجها، تظل ناقصة إذا لم يزاوج يقظتها وفعلها يقظة وفعل من جانب آخر من جوانب شخصية الفرد والمجتمع: أعني به الضمير. العقل يحدد الغايات ويبين الوسائل ويرسم الخطط، ويميز الصواب من الخطأ، ولكنه كثيراً ما يقف عاجزاً دون الحفز إلى الحق والاستثارة إلى الخير أو دون الانضباط والارتداع عن مزالق الشر والفساد، وذلك بسبب نضوب معين الضمير وخفوت صوته. ثمة ضمير فردي، وضمير مسلكي، وضمير قومي، وضمير إنساني. وكل منها يقوى أو يضعف، ويفعل أو يعجز، بقدر ما يتكون في المجتمع من خلايا فردية أو جماعية ترعى الضمير وتصونه وتبقيه حياً يقظاً نامياً فيتسرب منها فعله إلى خلايا المجتمع الأخرى حافزاً أو رادعاً، ومكوناً الضمانة الأخيرة لسلامة الجسم الاجتماعي ومناعته الذاتية.

ونحن إذا قلبنا نظرنا اليوم في المجتمعات القومية وفي المجتمع الانساني عامة هالنا فقر هذه الخلايا وضعف حيويتها وضآلة فعلها. أين هي هذه الخلايا في مجتمعنا العربي: في المدارس، أو المعابد، أو المصانع أو المتاجر، أو في دوائر السياسة ومناطق الحكم والإدارة؟ أتراها كافية لتكوين ضمير فردي حي وضمير مسلكي رادع وضمير قومي ضابط منضبط يُركن إليه لكفالة السلامة ولاختصار المراحل في عالم يسوده السباق والاصطراع وغموض المصير؟

ولئن هالنا هذا الفقر والنضوب في الجيل الحاضر، أفليست صورته أشد هولاً وأدعى إلى القلق المثير عندما نتطلع إلى الأجيال الناشئة فنعي حق الوعي أثر الدعوات المتناقضة التي تدعى اليها، والأجواء الريبية التي تنمو فيها، وعجز وسائل تربيتنا العامة والمدرسية عن توليد البواعث النفسية الصحيحة فيها، ووفرة العوامل التي تولد بواعث الضعضعة والفساد؟؟

وإذا نظرنا إلى الإنسانية بوجه عام ألسنا نرى أن أزماتها العنيفة راجعة، بنسبة كبيرة، إلى هذا التفاوت الفائق بين تفجر علمها ونضوب ضميرها، أو بين القدرة على إطلاق الطاقات الهائلة من معاقلها والعجز عن توجيهها وضبطها؟ لقد صدق من قال إن من أصح المعايير لتقدير قيمة حضارة من الحضارات نوع الوجدان الذي يتجسد فيها، وحيوية الضمير الذي يتمثل في القرارات التي يتخذها أفرادها وجماعاتها، وفي نوع علاقاتهم بعضهم ببعض وسلوكهم وتصرفهم كمجموع.

أخشى أن يبدو الحديث عن الضمير في هذه الآونة عبثاً وهراء. فنحن هنا وغيرنا في عالم اليوم نؤثر عليه قيماً ووسائل ودعوات أخرى. نؤثر القوة المادية، والعنف، وتبديل المؤسسات، وتغيير النظم، وتعديل القوانين. ولكلٍ من هذه مكانه ودوره وخطورته، ولكن لها كلها حداً تقف عنده، ووراءها جميعاً عاملاً يعين وجهة فعلها ومداه ونتيجته. هذا العامل هو العنصر الإنساني الذي يتولى تنظيمها وتنفيذها وحمل أعبائها. وأما الحد فهو ما يتصف به هذا العنصر من عدة عقلية ومن ذخيرة ضميرية وضمانة خلقية، وبالتالي من تهيؤ واستعداد للنهوض بمسؤوليات هذا الزمان.

— ٥ —

انه زمان ثوري، لا شك في هذا ولا جدال. ثورة بل ثورات: في كل منطقة من مناطق العالم وكل بقعة من بقاعه. ثورة، بل ثورات: في السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والعلم، والمطامح والآمال. ولكنّا ننسى أحياناً أن من أعظم القوى الثورية في التاريخ، إن لم نقل أعظمها، قوة العقل وقوة الضمير. قلما نصف العقل بالثورية. ولكن ما أروعه وأنفذه ثائراً عندما تتيقظ قواه وتجيش حيويته. انه يثور على الضلال والوهم،

وعلى الخداع والانخداع، وعلى كل ما يخالف الحق أو يستهين به أو يحسبه سلعة بيع وشراء. وثورته هذه هي التي تهيىء للثورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحدد قدرها وجدواها. وقد تبين لنا انه لولا الثورية العلمية الحديثة، ومصدرها العقل، لما حدثت التطورات الهائلة التي تجتاح عصرنا الحاضر في الصناعة والانتاج، وفي فنون الحرب والسلم، وفي توافر السكان، وفي انطلاق الآمال إلى نوع من الحياة جديد.

إن مواطن العقل، عندما تكون أمينة لوظيفتها ـ وهذا هو شرطها الأساسي ـ تغدو مصدر قوة ثورية عارمة دافقة عميقة الأثر لأنها ثورة على أرسخ عوامل الجمود والتأخر والانحطاط، وهما الوهم والضلال.

وكذلك ثورة الضمير. لولاها لما انتشر دين، ولا قام اصلاح، ولما أعطت الحضارة بعضاً من أفضل ثمارها وأعزها وابقاها. إن أصوات من استيقظت ضمائرهم في التاريخ لا تزال تحدث أثرها في تنبيه الغافلين، واستنهاض المكبوتين والمعذبين، وزعزعة الأوضاع الفاسدة، والحث على إقامة صروح للحياة أمتن وأفضل وازهى. وما أعظم الانقلاب الذي يحدث في حياتنا لو انبعثت اليوم في نفوسنا ثورة ضميرية صحيحة، وأخذ كل منا يسلك في حياته الخاصة والعامة بوحي من ضمير واعٍ حي!

على أن سبيل الثورية الضميرية، كسبيل الثورة العقلية، صعبة شاقة لأنها تتطلب محاسبة مستمرة للذات واستعداداً للخضوع لأحكامها، ولأنها، كما قال النبي العربي الكريم، تمثل الجهاد الأكبر، جهاد النفس.

ـ ٦٠ ـ

إننا حقاً نعيش في عصر متفجر. أترانا نحسن مجابهته إذا لم نقابل هذا التفجر حولنا بتفجر في داخلنا لا يقل عنه دفقاً وغزارة وفعلاً ـ تفجر لطاقات الضمير ولإمكانات العقل؟ إن الموارد الطبيعية التي يمكن الإنسان اعتمادها لحفظ بقائه ولضمانة ازدهار حضارته هي موارد محدودة، ولقد خطا العلم خطوات جبارة في استكشافها والتحكم فيها واستغلالها لرفع مستوى العيش الإنساني. أما الموارد التي لم تستغل بعدُ الاستغلال المنشود والتي سيكون لها فعلها المحتِّم في المراحل المقبلة من التاريخ، فهي الموارد البشرية في داخل الإنسان ذاته. ان استكشافها وتفجير طاقاتها لأشد مشقة وأبعد منالاً من تفجير الموارد الطبيعية. وبعض تلك الموارد البشرية أصعب قياداً من بعض. فإلهاب الآمال وبث الاحساس بالحاجة والاستنهاض للمطالبة بالحق أيسر وأهون سبيلاً من إيقاظ الضمير وتكوين الشعور بالتبعة وبالواجب وتفتيح مدارك العقل وتحقيق قابلياته.

وخلاصة العبرة التي نستمدها من هذا كله هي أن أي تبديل نحدثه في أسباب عيشنا وطريق تنظيمنا ـ في أوضاعنا السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ـ لا يكون له

أثره النافع الباقي إلا أذا صاحبه أو سابقه تبدل جذري في صميم نفوسنا، وان الثورية الأولى الضامنة لسواها هي الثورية الداخلية الشخصية، هي التي لا تلقى منا اليوم إلا أقل عناية واضأل اهتمام.

إنّا، وأمثالنا من الأمم، نطمح اليوم إلى بلوغ أهداف أصبحت محط أنظارنا ومعقد آمالنا: أهداف السيادة، والقوة، والحرية، والعدالة الاجتماعية، والفعل الحضاري. ولعل خير ما يهدينا في اختيار السبل المؤدية إلى هذه الأهداف أن ننظر إليها على ضوء التطورات العميقة في الحياة البشرية والتبدلات التي تفرضها في كل من هذه المفاهيم. فما هو الضامن للسيادة إذا لم تستند إلى قدرة عقلية ناشطة في حسن استثمار الموارد المادية وإقامة أجهزة الدفاع وتنظيم علاقات المجتمع؟ وأي جدوى للقوة إذا لم تعنِ امتلاك ناصية التقنية والعلم وتوجيههما للتسلط على قوى الطبيعة ولتوفير الأسباب لرفع مستوى العيش وحماية أبناء الشعب من شرور الفاقة والجهل؟ وأية قوة يمكنها أن تستمر إذا لم تعتمد مناعة الشعب الداخلية المستمدة من تفتح العقل وسلامة الخلق؟ والعدالة الاجتماعية، أيمكنها أن تؤتي ثمارها الفضلى إذا لم يجارِ سن القوانين ووضع الأنظمة تعاون شعبي هو في نهاية الأمر من مولدات ضمير فردي وضمير قومي حيين واعيين؟

والحرية، أتكون كاملة إذا اقتصرت على التحرر من الغير، ولم تبلغ نطاق التحرر من النفس: من أوهامها وجهالاتها، وأهوائها وغواياتها؟ وهل من سبيل إلى هذا التحرر الذاتي سوى سبيل الضمير والعقل، التي أشار إليها قول السيد المسيح: «تعرفون الحق، والحق يحرركم».

هذه بضعة أسئلة اكتفي بعرضها على القراء، وأترك لهم الإجابة عنها. واني على يقين من أنهم سيختلفون في هذه الإجابة. بل إن منهم من لا يرضى حتى بطرح هذه الأسئلة، لأنه يرى غيرها أحق وأجدى. ولذا فمبلغ رجائي هنا هو أن تكون هذه الأسئلة أسئلة جوهرية مستمدة من صميم الواقع صادرة عن تقدير صحيح للقوى التي تتفاعل فيه. فإذا كانت كذلك، أثارتنا إثارة حقيقية وهيأت، ولو قليلاً، لذلك التفجير المرجو لطاقاتنا العقلية الذي به يمكن تحقيق آمالنا في السلامة والكرامة في هذه المرحلة العسيرة الفاصلة من حياتنا وحياة الإنسانية.

حسبي هذا، وحسبي أخيراً أن اردد دعاءً صدر من نفس عظيم من عظماء هذا القرن ــ عظيم في ميادين الفكر الطليق، والأدب الصافي، والغنى النفسي، والوعي الحضاري، عظيم احتفلت مشارق الأرض ومغاربها من عامين بمرور مئة عام على ولادته: رابندرنات طاغور. ورد هذا الدعاء في مجموعة شعرية رائعة ــ «جيتنجالي» أو «القربان الشعري» ــ أصدرها الشاعر بلغته البنغالية ثم نقلها نثراً إلى الانكليزية، ونشرت بهذه اللغة عام ١٩١٢:

«إلى تلك الجنة
حيث الفكر لا يخاف، والرأس يرتفع عالياً،
حيث المعرفة حرة طليقة،
حيث لا جدران تضيّق الإنسان وتفتّت العالم،
حيث الكلمات تنبعث من أعماق الحق،
حيث النزوع الذي لا يضنى يمتد بذراعيه إلى الكمال،
حيث جدول العقل الصافي لم يضلّ طريقه في بيداء التقليد المقفرة،
حيث الذهن يسير بقيادتك إلى آفاق الفكر والعمل المتسعة أبداً،
إلى تلك الجنة من الحرية، أيقظ، يا ابتي، وعي أمتي!».

التراث الحضاري

ـ ١ ـ

إن مشكلة الحضارة، في هذا العصر المتفجر، هي من أهم المشكلات التي يجابهها كل شعب وتجابهها الإنسانية جمعاء. انها «مشكلة» من وجوه عدة، منها: ان الفِكَر المتفشية في هذه الآونة المضطربة، والأهداف التي ترتسم أمام العيون وتخفق لها المشاعر والقلوب ـ كالمنعة والسيطرة، والرفاه المادي، والتقدم الاجتماعي وأمثالها ـ والتي تتفاوت صحةً وجدوى، تطغى الآن على الاهتمامات الحضارية، كما أن معانيها ونتائجها الحضارية لا تبين للأنظار ولا تتضح للأذهان. هذا، مع أن هذه المعاني والنتائج يجب أن تظل قبلة الاهتمام إذا أريد للحياة أن تكون صحيحة وللرقي أن يتحقق ويطرد.

ثم إن العواصف والاعصار التي تثور في عالم اليوم لا تهدد الأوضاع السياسية والاجتماعية فحسب، بل ينفذ خطرها إلى لبّ الحضارة الإنسانية. والحضارة هي جوهر الحياة، وجماع معانيها. وتعرّضها للخطر حريٌّ بأن يثير أعمق القلق، وبأن يبعث أشد المخاوف لدى كل فرد وكل شعب حريص على القيم التي من دونها لا يبقى للوجود البشري أي طعم أو معنى.

والشعوب التي ندعوها حيناً «متخلفة» وحيناً «نامية» تسعى اليوم سعياً حثيثاً إلى نوع من الحياة جديد، وتحاول أن تنهب مراحل «التقدم» نهباً. فما هو جوهر هذه الحياة الجديدة، وهذا التقدم المنشود؟ أية غايات حضارية تستهدف؟ ما مقدار صحة هذه الغايات، وصواب السبل المتبعة إليها؟

هذه بعض وجوه القضية التي دعوناها «مشكلة الحضارة» في هذا العصر. وثمة وجوه أخرى لا تقل عن هذه جلالاً وخطراً. ومن هنا تبدو أهمية النظر في كل ما يقوّم الحضارة أو يتصل بها من قريب أو بعيد. وها نحن في هذا الفصل نعالج مقوماً من أبرز

هذه المقومات، هو التراث الحضاري، الذي تتلخص فيه القيم والمعاني الحضارية عبر الأجيال.

فما هو هذا التراث الحضاري؟ ما جوهره، وخصائصه، وأثره؟

للحضارة، وللتراث الحضاري، مدلولات مختلفة عند الباحثين. ويكفينا هنا أن نشير إلى اثنين رئيسين منها، وأن نميز أحدهما عن الآخر. الأول مدلول عام نجده عند علماء الاجتماع عندما يطلقون لفظ «الحضارة» على نظام الحياة التي يحياها مجتمع من المجتمعات، بما يشمله هذا النظام من أشكال الحكم، وسبل المعاش والاجتماع والتربية، والعادات والتقاليد والأخلاق وسواها من مظاهر الحياة. فبهذا المعنى العام يكون لكل مجتمع من المجتمعات حضارته: أي أسلوب حياته وما يصدر عن هذا الأسلوب من نتاج مادي وعقلي وروحي. ويذهب بعض علماء الاجتماع أو الباحثين في الأجناس (الانثروبولوجيا) إلى حد إطلاق هذا اللفظ على حياة الشعوب التي لم تدخل ميدان الحضارة بالمعنى التقليدي المعروف، كشعوب ما قبل التاريخ أو كتلك التي لا تزال تعيش في أطوار بدائية في بعض مناطق العالم ومجاهله. فهم يدرسون آثارها المادية، وأساليب عيشها، وعاداتها وتقاليدها، ويرسمون من هذا كله صورة لما يدعونه «حضارتها».

ثم إن هذا المعنى لا يتصدى في أغلب الأحيان إلى التقويم، وإلى التمييز بين مختلف عناصر الحضارة. ففي كل حضارة من الحضارات تحقيقات إبداعية ومكاسب ومآثر في ميادين العمل والفكر، وفيها من جهة أخرى عيوب ونقائص أوقفتها عند حدودها، ومنعتها من التقدم إلى آفاق أبعد أو التوصل إلى نتائج أجلّ وأسمى. في كل حضارة عناصر ايجابية تمثل خير ما بلغته وحققته لنفسها وللإنسانية، وعناصر سلبية كانت مبعث تقييد وتعطيل ومصدر افساد داخلي كثيراً ما أدى بالحضارة إلى التفسخ والانهيار. أما الذين ينظرون إلى الحضارة بالمعنى العام الذي المعنا إليه فهم يكتفون بالوصف ولا يعمدون إلى مقارنة هذه العناصر بعضها ببعض ومقابلتها وترتيبها في منازلها المختلفة، سواء في ما يتعلق بحضارة معينة أو بالحضارات المختلفة.

بجانب هذا المعنى العام للحضارة معنى خاص، هو الذي يقتصر على العناصر الحضارية التي دعوناها «ايجابية»، أي الذي يتمثل بخلاصة القيم التي تتميز بها حضارة من الحضارات، وبالمآثر الباقية التي خلّفتها في سجل التاريخ الإنساني. فنحن إذا التفتنا إلى أية حضارة من الحضارات الكبرى التي يتألف منها موكب التاريخ، كالحضارة المصرية، أو اليونانية، أو الهندية، أو العربية، أو الغربية الحديثة، وإذا نفذنا إلى جوهرها الباطن وراء مظاهرها الخارجية، الفينا هذا الجوهر يتميز بنظرة خاصة إلى الوجود، وبمكاسب وابداعات معينة في الفكر والتطبيق: في رؤى الحق والخير والجمال وتحقيقها.

هذا الجوهر هو الذي يبقى بعد أن تزول المظاهر، وهو عنوان الحضارة ومقياس عظمتها وجلالها. ونحن في هذا الفصل إنما ننظر إلى الحضارة بهذا المعنى الخاص الذي يتضمن الموازنة والتقويم.

ولا بدّ لنا هنا من أن نعود فنؤكد أهمية الموضوع الذي نتصدى له. فالحضارة، بمعنييها العام والخاص، هي عندنا محور التاريخ ولبّه. انها كذلك، بالمعنى العام، لأن الأحداث الماضية والحاضرة ليست في الواقع سوى مظاهر لأوضاع حضارية معينة، ولا يمكن أن تفهم على حقيقتها إلا من ضمن هذه الأوضاع. فما من قضية سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو عقلية، عانيناها في الماضي، أو نعانيها اليوم، إلا وهي مرآة لوضع حضاري سابق، أو للوضع الذي نحن فيه الان. ولذا لا بد لنا، إذا أردنا أن نفهم قضايانا أو غاياتنا حق الفهم، من أن ننظر إليها بمدلولاتها الحضارية. وهذا يتطلب منا، أول ما يتطلب، أن ندرك الوضع الحضاري الذي نحن فيه: ما هي خصائصه، وعلاقته بالأوضاع الحضارية للمجتمعات الأخرى، ومنزلته بالنسبة إليها. ثم انه يتطلب بعد هذا أن ننزل القضية أو الغاية التي نتدبرها في مكانها من هذا الوضع، وأن نرى أثره فيها، وأثرها فيه.

هذا من حيث المعنى العام للحضارة. وهو يصدق، بل هو أصح وأصدق ـ إن جاز لنا التعبير ـ من حيث معناها الخاص. فما من شك في أن التحقيقات الايجابية للحضارات المختلفة هي لب التاريخ وعصارته. هي التي تسبغ على التاريخ معناه، وهي التي تكمن وراء ما في الحياة الحاضرة من غنى وبهاء، وتشق سبل الأمل للمستقبل. هي الغاية التي يجب أن يسعى إليها أي فرد أو أي مجتمع إذا أراد أن تكون له حياة فاضلة مثمرة، وإذا ابتغى أن يكون له منها منطلق لحياة أكثر فضلاً وأعظم ثماراً.

أما في ما يختص بالتراث الحضاري فأهمية تدبُّره تعود إلى اننا اليوم في خضم هبّة قومية عارمة تشمل كل ناحية من نواحي حياتنا. ومن الطبيعي في هذ الحال أن نلتفت إلى تراثنا الماضي وأن نحس به إحساساً حاداً دقيقاً. ولكننا في هذا الالتفات والاحساس نتخذ منه مواقف مختلفة. فمنا من هو متهافت عليه أعظم تهافت مكتفٍ به أعظم اكتفاء، ومنا من هو منصرف عنه ثائر عليه أشد ثورة وأبعد انصراف، ومنا آخرون في مواقف متنوعة متضاربة بين هذا وذاك. وشر ما في أي موقف من هذه المواقف أن يكون صادراً عن عاطفة أو هوى، لا عن إدراك صحيح لجوهر الماضي، أو عن تحقيق لشروط هذا الإدراك ومقتضياته، وتقدير لتبعاته ونتائجه. فمن الخير إذن أن نحاول استيضاح تراثنا واستخلاصه، من ضمن مفهوم سليم لمعنى التراث، ليكون استمدادنا من الماضي غنياً مفيداً، وانطلاقنا منه سوياً سديداً.

— ٢ —

وبعد، ليس مرادنا هنا سوى إيراد بعض الأفكار والأحكام العامة عن «التراث الحضاري» لتكون موضع نظر ومجال تحقيق ونقد وتدبر، لعل أن يكون في هذا ما يسعفنا في المهمة التي تقع على عاتقنا في بعض حضارتنا الماضية وبناء حضارتنا الجديدة. وبناء الحضارة إنما هو الغاية التي تنتهي إليها ـ أو التي يجب أن تنتهي إليها ـ جميع ما نبذل من جهود، ونرسم من خطط ومشروعات، ونقيم من منشآت ومؤسسات.

ولكي يكون للحديث معناه من ضمن هذه المهمة الاستيضاحية البنائية، فإنّا سنبقي نصب أعيننا ـ ما استطعنا ـ تراثنا الحضاري الخاص. هذا مع العلم انه ليس بالمستطاع، كما سيبدو لنا، أن نفصل أي تراث حضاري عن التراث الإنساني العام، أو أن نبتر الصلات التي تربطه بسواه من الحضارات.

التراث الحضاري هو خلاصة ما بلغنا من مكاسب وتحقيقات في سبيل الحياة الفاضلة. وماذا نعني بالحياة الفاضلة؟ نعني الحياة المتحررة: المتحررة من قيود الطبيعة ومن تحكم الانسان بالانسان ومن اهواء النفس، والمرتقية، بفضل هذا التحرر، في مراتب العقل ومدارج الروح. ان في ماضينا، وفي ماضي أي شعب من الشعوب، وفي الماضي الإنساني عامة: احداثاً واحداثاً، تختلف معنى وقيمة واثراً. فيها الأزمات والثورات والحروب، والاطماع والمنافسات والمنازعات السياسية. فيها الجهود التي بذلت في سبيل كسب العيش ورفع مستواه، وما أحدثت من نتائج في استثمار الطبيعة والتسابق إلى اجتناء فوائدها وفي بناء الأجهزة الاقتصادية والسياسية لحماية المصالح وتوفير المنافع. فيها التطورات الاجتماعية والتدابير التربوية، فيها الاستكشافات العلمية والتطلعات الفنية والروحية. فيها هذا وكثير غيره، وهي أمور يتصل بعضها بالبعض الآخر، يتأثر به ويؤثر وينفعل ويفعل. ولكن هل لهذه الأحداث والأفعال قيمة واحدة؟ بأي مقياس نقيسها، وبأي ميزان نزنها؟

إن المقياس الذي نقترح هو مقدار ما أدت هذه الأحداث والأفعال إلى تحرر الإنسان من قيود الطبيعة ومن تحكم أبناء جنسه به ومن تسلط أطماعه عليه، وما اتاحه هذا التحرر من ارتقاء، ومن كسب وتحقيق في عوالم العقل والروح. وبهذا المقدار ـ لا أكثر ولا أقل ـ تدخل هذه الأحداث والأفعال في التراث الحضاري، وتزيد فيه وتنميه. ونحن إذا نظرنا إليها تتوالى وتتفاعل في الماضي وجدنا أن بعضها يؤدي إلى هذه الغايات، بينما يقف البعض الآخر في سبيلها ويعطل أو يفسد الجهود الآيلة إليها. ومن هنا قلنا ان بعض عناصر الحياة والتاريخ والحضارة ايجابي المحتوى والأثر، وبعضها الآخر سلبي. وكل منهما يختلف في مدى فعله وأثره: الإيجابي في مقدار انتاجه وإبداعه

واسهامه في التحرير والترقية، والسلبي في مبلغ افساده وتعطيله واخضاعه العقل والنفس لهذا أو ذاك من ضروب الاستعباد. والحياة صراع دائم بين هذين النوعين من العناصر، فبقدر ما تتغلب العناصر الايجابية تكون ثمة حضارة، ويكون بناء ووجود حقيقي، وبقدر ما تتغلب العناصر السلبية يكون تفسخ، وتهدم، وانعدام.

وإذا أنعمنا النظر في العناصر الايجابية، التي تؤلف كما قلنا التراث الحضاري، وجدنا أنها تنقسم ثلاثة أنواع. فمنها أولا تلك الجهود المنصرفة إلى التحرير من قيود الطبيعة وإلى استثمار مواردها. وإذا شئنا ان نطلق على هذه الجهود لفظاً عاماً شاملاً قلنا انها «التكنولوجيا» أو التقنية. فمنذ أن وجد الإنسان على وجه البسيطة نراه يحاول أن يرد عن نفسه غوائل الطبيعة وأدواءها وأخطارها، ويسعى الى استغلال ما تنطوي عليه من موارد لكسب عيشه وتوفير حوائجه. ومن أول نار اشعلها الإنسان بحك عود بعود أو حجر بحجر إلى الطاقة الذرية التي يدأب اليوم على تفجيرها واستثمارها، سلسلة متماسكة من الجهود عبر الأجيال، أسهمت فيها شعوب عديدة، وتقدمت وانتشرت ببطء حيناً وباندفاع حيناً، في سبيل غاية عامة واحدة هي اطلاق الحياة الإنسانية من عقال الطبيعة وحمايتها من غضباتها العاصفة ومن أدوائها السارية النافذة، واستخدام قواها لسد الحاجات وضمان العيش ورفع مستواه. هذه الجهود تؤلف بمجموعها مجرى عظيماً من مجاري التراث الحضاري الإنساني. وكل حضارة من الحضارات تقاس بمبلغ اسهامها في هذا المجرى ومشاركتها، عن هذا السبيل، في تحرير الإنسان من الطبيعة وتوفير وسائل تقدمه ورقيه.

أما النوع الثاني من الجهود فهي التي ترمي إلى تحرير الإنسان من ربقة الظلم والاستعباد التي يقيده بها سواه من الناس. فنحن نلاحظ من فجر الإنسانية إلى الوقت الحاضر مظاهر شتى لتسلط القوي على الضعيف واستغلال القادر للعاجز. على اننا نلاحظ، من ناحية أخرى، جهوداً متتابعة بعضها رفيق هادىء وبعضها ثوري غاضب لرفع هذا الظلم ولتحرير الأفراد أو الجماعات والأمم. فمنذ شرعة حمورابي، أو حتى من بذورها في مواطن الإنسان الأولى إلى شرعة حقوق الإنسان التي سنتها منظمة الأمم المتحدة، سلسلة متماسكة من الجهود لاقرار حقوق الافراد والجماعات وتحريرها من الاعتداء والاستعباد. وتماشي هذه الجهود التنظيمية – بل تسببها في غالب الأحيان – حركات وثورات دعا إليها قادة ومصلحون وأنبياء وقامت بها شعوب أو طوائف من شعوب في سبيل الغاية ذاتها. وقد تكون هذه الجهود والثورات متباعدة في الزمان أو المكان، ولكنها كلها متآلفة في ما بينها إذ تتجه في جوهرها إلى الغرض ذاته: وهو تحرير الإنسان من ظلم الإنسان، وبث التعاون المبني على العدل بدل التسلط والاستغلال والتطاحن. وهي بذلك تدخل في التراث الحضاري الإنساني وتكوّن مجرى آخر من

مجاريه الرئيسة. وكل حضارة من الحضارات تقدر بمقدار امدادها لهذا المجرى، وبالقسط الذي تقدمه بواسطته في سبيل تحقيق الحياة الفاضلة، الحياة المتحررة المترقية. وثمة مجرى ثالث، هو الذي يتكون من الجهد لاستكشاف الحقيقة ونشرها، ومن التطلع إلى الخير ومحاولة تحقيقه، ومن تأمل الجمال وإبداعه. وهي كلها جهود مؤدية إلى رقي الكيان الذاتي وتنمية فضائله. انها تدخل في حيز الغايات، بينما يدخل النوعان السابقان في الأكثر في حيز الوسائل. ذلك أن الجهود التي يتمثلان بها تحرّر الإنسان من قيوده الخارجية: من الطبيعة ومن أبناء جنسه، وتوفر له الوسائل المادية والمعنوية، في سبيل الحياة الفاضلة. ولكن ما هي الحياة الفاضلة؟ ما هي هذه الغاية؟ كيف تختلف عن الغايات الأخرى؟ ما هي مراتبها، وكيف نرتقي من مرتبة فيها إلى أخرى؟ هذا ما عني به العلماء، والفلاسفة، والشعراء، وأرباب الفنون ورجال التأمل والاختبار، وما جاء على ألسنة الأنبياء والمرسلين. وهنا أيضاً نرى أرواحاً متعارفة، وعقولاً متآلفة، ونفوساً متضامنة في السعي إلى الحقيقة وإبداع الجمال وتحقيق الخير. ومجموع هذا النتاج هو المجرى الثالث ــ والأهم ــ من مجاري التراث الحضاري الإنساني. وكل حضارة من الحضارات تقاس بهذا المقياس ويحكم لها أو عليها بقدر ما تصب من خير في هذا المجرى الحضاري، أي بقدر ما رأى أبناؤها من معاني الفضيلة الذاتية، وما حققوا منها في نفوسهم، وما شاركوا في تحقيقه في نفوس سواهم، أو بعبارة أخرى، بقدر ما استخدموا وسائل الحياة المتوفرة لهم في سبيل غايات أنبل فأنبل.

ولا يعتقدنّ أحد أن هذه الأنواع أو المجاري الثلاثة التي يتألف منها التراث الحضاري منفصلة الواحد منها عن الآخر، فهي متصلة متآلفة يقوّي بعضها بعضاً وينميه. فالتقدم التقني الرامي إلى استثمار الطبيعة مرتبط أشد ارتباط بالبحث العلمي النظري الساعي إلى استكشاف الحقيقة ونشرها. والجهود الآيلة إلى تحرير الإنسان من الظلم والاستعباد متصلة أوثق اتصال بتحريات الفلاسفة ورؤى المبدعين ودعوات الأنبياء والملهمين. جميعها تتآزر، حتى على بعد في المكان والزمان وعلى اختلاف في الظروف والأحوال، في خدمة الحياة الفاضلة، وهي، كما قلنا، غاية كل حضارة ورمزها وعنوانها.

ــ ٣ ــ

هذه هي الفكرة الأولى التي نود اثباتها عن «التراث الحضاري». وهي تتضمن الفكرة الثانية التي نتقدم الآن إليها. **ان أي تراث حضاري قومي هو في جوهره تراث انساني**. انه كذلك بمعنيين رئيسيين: أولهما بكونه نتاج الشعور بحاجات إنسانية أصيلة تتعدى المكان والزمان والظروف والأحوال. فالاحساس بقيود الطبيعة وظلم الإنسان، والسعي إلى التحرر منهما، واستكشاف غايات الحقيقة والخير والجمال، والجهاد لبلوغها،

نزعات أصيلة في الإنسان، بل هي التي تسبغ عليه إنسانيته، مهما تكن الأرض التي ينزلها أو العرق الذي ينتمي إليه، أو الظروف التي تعيش فيها. ومن هنا نجد أن الذين يمثلون الحضارات المختلفة أفضل تمثيل، والذين يبلغون منها الذرى، يستطيعون أن يتعارفوا ويتآلفوا مهما تكن فوارقهم الجنسية واللغوية والزمنية. من هنا نرى دعوات الأنبياء تسند بعضها بعضا وتؤيد الواحدة منها الأخرى. ومن هنا أيضاً نلحظ أن العلماء والفلاسفة ـ حتى بعض رجال الدين ـ من مسلمي الشرق ومسيحيي الغرب في القرون الوسطى استطاعوا في أحيان كثيرة أن يتفاهموا وأن يأخذ بعضهم عن بعض، في الوقت الذي كانت شعوبهم تتحارب أو تتنافر أو تشعر انها على أشد ما يكون فرقة واختلافاً. ومن هنا أخيراً يمكننا القول إن أحد الموازين الرئيسة التي نزن بها تراثاً حضارياً قومياً، هو مبلغ تذوق أبناء التراثات الأخرى له وتفهمهم إياه. إن كل تراث حضاري يتخذ أشكالاً وألواناً وحللاً يتميز بها. ويبرز هذا التميز في بعض مظاهر التراث أكثر منه في غيرها. فهو مثلاً في الأدب والفن أظهر منه في العلم والصناعة، وذلك لاتصال المظهرين الأولين اتصالاً أعمق بالاختبارات الخاصة التي يمر بها الأفراد والشعوب وبنوع ظروفهم وأوضاعهم. ولكن هذه الاختبارات، والأدب والفن الناتجين منها، تكون ضئيلة المعنى خافتة الأثر إذا لم تصدر بالوقت ذاته عن احساسات وحاجات انسانية تخص الإنسان بما هو إنسان، وتتعالى عن ظروف البيئة والزمان والمكان. وعلى هذا الأساس يغدو أديب من الأدباء أو مصور من المصورين أو فيلسوف من الفلاسفة كسباً إنسانياً ويدخل لا في تراث قومه فحسب، بل في التراث الإنساني العام. لا شك إذن في ان كل حضارة تتميز بمدى ما يستطيع أبناء الحضارات الأخرى أن ينفذوا إليها، فيتفهموا علمها، ويتذوقوا أدبها، ويستلهموا فنها، أي بقدر ما يعبر هذا كله عن حاجات إنسانية أصيلة، وما يتضمن، بالتالي، من قيم إنسانية.

والتراث القومي تراث إنساني بمعنى ثانٍ، هو أن الحضارات التاريخية لم تكن واحدتها منفصلة عن الأخرى، بل تلاقت وتعارفت وأخذ بعضها من بعض واسدى بعضها إلى بعض. جرى هذا الاتصال والتبادل حتى في العصور القديمة عندما كانت وسائله ضعيفة صعبة. فعلماء الآثار والتاريخ يجدون كل يوم أثراً جديداً من آثار التبادل الحضاري، الذي بدأ منذ اقدم الأزمنة وما زال يقوى وينتشر بانتشار وسائله وأسبابه. فالحضارة السومرية الأولى كانت على اتصال بالحضارة الهندية التي عاصرتها، ولم تمنع الجبال الشاهقة والصحارى الشاسعة عن التقاء الحضارة الهندية بحضارات آسيا والصين، والأدلة قائمة على التبادل بين الحضارات التي نشأت وازدهرت في الشرق الأدنى: المصرية، والبابلية، والحثية، واليونانية وسواها. ومن مفاخر التاريخ العربي انه كان ملتقى حضارات عديدة من الصين شرقاً إلى الاطلسي غرباً.

ثم ازداد هذا الالتقاء والاتصال والتبادل في العصور الحديثة ونما وتوافرت ثماره ونتائجه. ومع انه لم يبلغ بعد ما يرجى له من نفاذ وعمق، ومع أن الشعوب ما فتئت تتلاقى في ظلال الحروب والمنافسات السياسية والمصالح التجارية أكثر مما تتلاقى في ظلال التفاهم الحضاري، فإنا نجد بلا جدال آثاراً هامة لهذا التفاهم والأخذ والعطاء يصح أن نعتبرها تقليداً إنسانياً مستمراً. ويبدو هذا التقليد أبرز ما يبدو في حقول العلم والتقنية حيث نلاحظ تماسكه وتراكمه عبر المسافات والحدود والحقب، كما نجد له أيضاً ثماراً وافرة يانعة في حقول الفن والأدب والدين وسواها. وعلى هذا، فالميزان الثاني الذي نزن به تراثاً حضارياً قومياً هو مقدار بذله وعطائه، ومبلغ اسهامه في التراث الحضاري العام، ومشاركته، بالمجاري الثلاثة التي ذكرناها آنفاً وسواها، في تحرير الإنسان ــ أي إنسان ــ وترقية كيانه وتمكينه من تحقيق الحياة الفاضلة. فمن هذه الجهة يبدو المعنى الثاني لإنسانية كل تراث قومي، وهو المعنى الذي يحتل به هذا التراث مكانه من التقليد الحضاري المتكامل الشامل ويظهر نصيبه فيه وقسطه في تكوينه.

ــ ٤ ــ

وثمة صفة أخرى للتراث الحضاري، القومي والإنساني، تستنبط من تعريفنا له. لقد قلنا انه خلاصة تحقيقات ومكاسب في سبيل الحياة الفاضلة. انه إذن **نتيجة جهد وكسب**، لا يأتي هبة ولا يتكون اعتباطاً. لقد كثرت في الآونة الأخيرة النظريات والآراء في تعليل نشوء الحضارات وازدهارها وذبولها. منها ما يرد العلة إلى المزايا الجنسية ويقسم الشعوب فئات ويضعهم في مراتب بحسب هذه المزايا، ويجعل الحضارة نتاجاً لها وتعبيراً عنها، ويمايز بين الحضارات بحسب أجناس أصحابها، ويقارن ويقابل بين أطوار كل منها بحسب درجة صفاء الجنس ونقاوته أو اختلاطه وامتزاجه بأجناس أخرى. ومن هذه النظريات ما يؤكد فعل البيئة الطبيعية؛ فيصنف الحضارات بين صحراوية، وساحلية، وجبلية، وما إلى ذلك، ويجد كلاً منها وليدة التربة والمناخ والمركز الجغرافي وسواها من عوامل الطبيعة. وثمة نظريات غير هذه تجعل الإنسان وليد عوامل وظروف أخرى: اقتصادية، أو اجتماعية، أو عقلية، أو دينية، وتعيد الحضارة إلى فعل هذه العوامل وأثرها. ونحن لا ننكر ما لهذه العوامل المختلفة من أثر، وان كان العلم المتجرد لم يستطع بعد تحديد كل من هذه الآثار وتبيان قدره وفاعليته. ولكننا نميل إلى اعتبار هذه العوامل حدوداً وقيوداً تقوى سلطتها أو تضعف ولكنها لا تنفي العامل الأساسي الذي يسعى إلى تخطيها والتجرد منها، وبهذا السعي ينشىء الحضارة ويبني الحياة. ونعني به الإنسان المفكر العامل. فبقدر ما يجابه الإنسان ــ فرداً وجماعة ــ التحديات التي تأتيه من محيطه الطبيعي، ومن عالمه البشري، ومن داخل ذاته، وبقدر ما يجهد للتغلب عليها تكون ثمة

حضارة ويكون بناء وإنشاء. وبالعكس، كلما عجز أبناء مجتمع من المجتمعات عن الاحساس بالتحديات، واستكانوا لها، وخف تمييزهم وتراخى عزمهم وفترت همتهم، كلما حدث هذا، قلّ انتاجهم فما استطاعوا ان ينشئوا حضارة، أو أن يصونوا ما لهم من حضارة من أخطار الانزلاق والانهيار.

لقد قلنا إن عنوان الحضارة ومقياس قيمتها هو الحياة المتحررة الفاضلة، وان هذا التحرر له وجوه ثلاثة: تحرر من الطبيعة، وتحرر من ظلم الإنسان للإنسان، وتحرر من الأهواء والاطماع الباطنة، وهي وجوه متصلة كل منها يتأثر بالآخر ويؤثر فيه. والذي نبغي تأكيده الآن هو اننا لسنا نرى لهذا التحرر من سبيل سوى السعي المبذول: في مجابهة الطبيعة، وفي مقارعة الظلم، وفي جهاد النفس. ولو كان لنا أن نقف عند عنصر واحد من العناصر التي تكوّن التاريخ وتؤلف الحضارة لقلنا إنه العمل: العمل الواعي المنتظم المنصرف إلى تحسين الأوضاع ورفع مستوى الحياة.

قد يكون العمل جسدياً أو فكرياً أو روحياً، وقد يكون ضيّق الدائرة أو محدود الاثر، ولكنه ما دام موجهاً إلى تذليل صعوبة أو التحرير من قيد، وما دام ينصرف عن طريق هذه المحاولة إلى تحسين وضع أو إصلاح ناحية من حياة، فهو عامل إيجابي، ونتاجه باق متراكم في التراث الحضاري. فالبنّاء الذي يضع حجراً في بناء، والصانع الذي يحوك نسيجاً، والحاكم الذي يسن قانوناً، والمعلم الذي يعلّم حرفاً، والطبيب الذي يشفي جسداً، والعالم الذي يكشف حقيقة، والثائر الذي يهدم وضعاً فاسداً لينشىء وضعاً صحيحاً سالماً، والمتصوف الذي يجاهد نفسه، وخادم الدين الذي يهدي الناس: كل واحد من هؤلاء وأمثالهم، يسهم، عن طريق جهده وعمله، بقدر قليل أو جليل، في إنشاء الحضارة أو اغنائها. والتراث الحضاري إنما يتكون من جماع نتاج هذه الأعمال، الضئيلة المحدودة منها والضخمة الجليلة، والملتقية كلها آخر الأمر في ما تؤدي إليه من تحسين وتحرير.

أجل لم تكن الحضارة ــ أية حضارة ــ نتيجة محتمة لظروف خارجة عن سلطة الإنسان. وإنما تكون هذه الظروف حدوداً لها، شديدة قاسية حيناً، لينة رقيقة حيناً آخر. فإن كان الفرد أو المجتمع قد كسب بجهده الفكري ما يؤهله للاحساس بها كحدود وللشعور بما تتضمنه له من تحدٍ، وإذا استطاع بجهده أيضاً أن يتخطاها: كأن يكشف سراً من أسرار الطبيعة، أو يصنع صنعاً جديداً، أو كأن يدفع نوعاً من ظلم، أو كأن يرتقي أو يرقي سواه في مراتب الكيان الذاتي ــ إذا استطاع ذلك فقد حقق وحصل، وبتحقيقه وتحصيله هذا، قد أدّى نتاجاً حضارياً، ونمى التراث الحضاري. هذا التراث، قومياً كان أو إنسانياً، هو دوماً نتيجة اكتساب. والاكتساب نتيجة جهد وسعي ومجالدة.

ـ ٥ ـ

وإذا تابعنا النظر في هذا الجهد، استشففنا من خلال أنواعه وضروبه المختلفة الجهد الرامي لاحراز الفضيلة وأدركنا أن نتاج هذا الجهد الأخير يكيف ويحدد نتاج الجهود الأخرى. إذ ما دام أي سعي حضاري يؤدي إلى نوع من تحرير، فلا بد من أن يكون القائم به قد احرز بعض الكسب في تحرير عقله ونفسه. فما من حاكم أو مصلح يستطيع أن يحرر شعبه، أو أن يكون لعمله هذا أثر مثمر باقٍ، ما لم يكن قد تحرر هو نفسه من الطمع والهوى وحب التسلط. وما من عالم يستطيع أن يستكشف أسرار الطبيعة أو مجاهل الحياة الإنسانية ما لم يكن قد جاهد عقله ليصفيه من أدران الوهم والتعصب والخداع. والعاملُ، أي عامل، إنما يسبغ على نتاجه من القيمة بقدر ما يكون له من المعرفة ـ والمعرفة فضيلة ـ وبقدر ما تكون هذه المعرفة موجهة إلى الاصلاح والبناء لا إلى الافساد والتهديم. ومواطنية المواطن، وأثرها في الحياة القومية، يعلوان أو يهبطان بنسبة ما يتحلى به من مزايا عقلية وفضائل خلقية. وهكذا في جميع أفراد المجتمع وفئاته ـ حتى اننا لن نخطىء الحكم إذا قلنا إنه ما دام نوع الجهد المبذول هو مظهر لما ينطوي عليه من فضيلة، فالتراث الحضاري القومي هو، آخر الأمر، خلاصة الفضائل التي يتحلى بها أبناء الوطن أفراداً ومجموعاً. وكذلك القول في التراث الحضاري الإنساني.

لنمتحن هذا القول في ما يختص بتراثنا الحضاري العربي. هذه الفتوحات الباهرة في حقول السياسة والحكم، وفي ميادين العلم والأدب والفن، وهذا الاسهام الضخم في التراث الحضاري البشري، كيف نشأ وحصل، ولماذا توقف وتعطل؟ اني لا أرى نشوءه وازدهاره إلا نتيجة للجهود التي بذلها العاملون على اختلاف مراتبهم وفاعلياتهم، دعاة مصلحين، وقادة وحكاماً وساسة، وعلماء وأدباء وفنانين، وصنعة متواضعين، وفلاحين يصارعون الأرض، وتجاراً يجتازون الحدود، ومغامرين في سبل الدين أو الدنيا يخترقون الآفاق، ومتعلمين ومعلمين يجاهدون العقل والنفس. فلما فتر الجهد وخفّ السعي وضؤل النضال، ذبلت أزهار الحضارة وتبددت ثمارها. ولمَ حدث ذلك: أللغارات والهجمات التي أصابتهم من حولهم؟ ألتسلط الأقوام الآخرين عليهم؟ إن التاريخ ليدلنا على أن الهجمات الخارجية قلما تؤثر في مجتمع إذا كان سليماً، وان تحكّم شعب بشعب لا يحصل أو لا يبقى مديداً إذا لم يكن الشعب المحكوم قد هان أولاً فغدا لا يشعر بالظلم ولا يعمل للتخلص منه.

إن الحضارة ـ أية حضارة ـ هي أبداً في خطر. ثمة أخطار تنزل بها من الخارج وثمة أخطار أشد هولاً تنتابها من الداخل. ولذا يترتب على أبنائها أن يكونوا دائماً يقظين حذرين. إن الحضارات تنتحر ولا تُقتل. وانتحارها ليس حدثاً فرداً تنزله بنفسها، وإنما هو

هبوط بطيء أو سريع في همتها، وفتور في سعيها، وتراخ في فاعليتها. ومردّ هذا الهبوط في جهدها ونتاجها إنما هو إلى فقدانها فضائلها التي كانت مبعث حضارتها ومجدها. فلقد كان لأسلافنا في دور عزهم فضائل الايمان، والاقدام، والتسامح، والتواضع، والجد في سبيل الحقيقة، ونشدان العدل، ومحاسبة النفس والاصغاء إلى صوت الضمير. ولا حاجة للاتيان بالأدلة من سِيَر القادة والعامة، ومن اخلاق الحاكمين والمحكومين، ومن مساعي العلماء والحكماء وسواهم من بناة تلك الحضارة، المشهورين منهم والمغمورين. فهذه الأدلة كثيرة معروفة تنطق بها كتب التاريخ، بل تنطق بها تلك الحضارة ذاتها، التي لا يزال تراثها الباقي أبرز عنوان لتلك الفضائل. ثم جاءت عصور ضعفت فيها هذه الفضائل، ففتر الإيمان، واستولت على النفوس العصبيات والمصالح والاطماع، وقعدت الهمة عن ارتياد الآفاق: آفاق الطبيعة وآفاق العقل، وتسلط اللفظ على المعنى والحرف على الروح، وغلب التحكم على التسامح والتكبر والتجبر على التواضع، وخفتَ صوت الضمير وخفّت محاسبة النفس، عندها ـ عندما عجزت البصيرة عن رؤية التحديات الجليلة، والتهى الأفراد والجماعات بالتحديات الوضيعة ـ ضؤل السعي وتفرق، فذبلت زهور الحضارة وجفت ثمارها، ودخلت في طور الركود والانحطاط.

قلنا إن الحضارة خلاصة مكاسب في سبيل الحياة المتحررة الفاضلة. فليس غريباً، إذا قبلنا بهذا التعريف، أن نقول إن السبيل إلى تحقيق هذه المكاسب هو التحرر والفضيلة ذاتهما. فالشجرة تنبت من بذرتها، والماء ينبع من معينه، والغاية تحدد الواسطة والسبيل. بل نذهب إلى أبعد من هذا فنقول إن بين الغاية المنشودة والسبيل المسلوك إليها اتصالاً وتفاعلاً. فالنتاج الحضاري ـ أي مقدار ما يتحلى به مجتمع من المجتمعات من تحرر وفضيلة ـ يتوقف على فضائل السعي المبذول من أجله، كما أن هذه السبل ذاتها تعلو في مراتب الصفاء والفاعلية بقدر ما تكون الغاية ـ وهي الحياة المتحررة الفاضلة ـ أوضح في النفس وأفعل. وهكذا تنشأ الحضارة وتزدهر، وهكذا ينمو تراثها ويجلّ.

ـ ٦ ـ

ننتقل من هذه الأوصاف العامة للتراث الحضاري إلى تبيان **أمرين** آخرين يتعلقان به ويتضمنان نتائج تستدعي النظر والاهتمام. **أولهما** أن هذا التراث لا يكون موجوداً بالفعل إلا بحسب شعورنا به وتقديرنا له. فالتراث الحضاري العربي كان دفيناً في خلال السنين الخمسمئة الأخيرة لا يحرك النفس العربية ولا يفعل فيها. كان دفيناً في الكتب المنسية، وفي السير المهملة، وفي الفتوحات الضائعة، وفي الفضائل المطوية. كذلك كان التراث اليوناني ـ الروماني للشعوب الغربية خلال القرون الوسطى، وتراثات أبناء الحضارات الهندية والصينية واليابانية وسواها في عصور هذه الشعوب المظلمة وأدوار

حياتها الراكدة. ومعنى هذا أن حضاراتنا هي حيّة فينا بمقدار ما نحن أحياء فعلاً، واننا جديرون بها بنسبة ما نحرز من جدارة واستحقاق. الفتوحات العربية، كيف نفهمها ونعللها ونعتبر بها؟ الروائع الأدبية والفنية: شعر الشعراء وأدب الناثرين ومنشآت البناة وتحف الصنعة، إلى أي حدّ يمكننا أن ننفذ إلى صميمها ونستلهم صورها؟ تدابير القادة، وحكمة الفلاسفة، وسير الجاهدين في شتى الحقول، كيف نهتدي بهديها؟ وما نوع هذا الاهتداء وصفته وفعله؟ أليس هذا كله مرتبطاً بمدى تنبهنا العقلي، وسعة اطلاعنا، وصحة أحكامنا؟ ثم أليس اكتشاف هذا التراث أصلاً هو رهن بما نتصف به من علم، وما يضطرب في نفوسنا من توق إلى المعرفة، وما نقدر عليه من ضبط وإحكام وتمييز؟

فعل التراث في الفرد والمجتمع يتوقف إذن على عاملين، **أولهما** نفاسة التراث ذاته. فالإرث الضئيل المجدب قلما يلهم أو يدعو بذاته إلى الفتوحات الباهرة والتحقيقات الجليلة، وما خلا من إبداع قلّما يكون مصدر خلق وابداع. أمّا العامل **الثاني** فهو الحال التي يكون عليها أبناء المجتمع، ومقدار تفتحهم، وسعة أفقهم، وعمق ثقافتهم، ومدى جدارتهم بنوع عام. فقد لا يشعرون من الحضارة المتحدرة إليهم إلا بالعناصر السلبية الفاسدة دون العناصر الإيجابية التي تجلى فيه الإبداع، أو قد يكون احساسهم بهذه أضعف وأخف من إحساسهم بتلك، وقد يقدرون منها ما هو أقل إبداعاً أكثر من قدرهم لما هو أرفع وأروع، وقد يكون فهمهم لها جميعاً ناقصاً أو حكمهم عليها خاطئاً.

ومن هنا يمكننا القول إن التراث الحضاري لا يكون تراثاً بالمعنى الصحيح إلا إذا كان حيّاً في العقول والنفوس، وان حيويته هذه ـ نشاطها، وفعلها، وإثمارها ـ رهينة بصفات العقول والنفوس ذاتها. فنوع التراث الحي فينا هو، من حيث ندري أو لا ندري، حكم علينا ـ على نوع صفاتنا ومبلغ رقيّنا وقيمة وجودنا.

أما الأمر **الثاني** الذي نبتغي الإشارة إليه فهو علاقة هذا كله بمفهوم التعليم والتربية. فإذا صحّ أن جوهر التاريخ الماضي هو الحضارة، وجب أن يكون تدريسنا للتاريخ القومي وللتاريخ العام منصباً على هذا الموضوع بالذات، فلا تأتي التقلبات السياسية وأخبار المعارك والحروب وتتابع الدول والتطورات الاقتصادية والتبدلات الاجتماعية والعقلية إلا من حيث اتصالها بتكوين الحضارة الماضية: من حيث كونها عوامل ساعدت على إنشاء الحضارة وإنمائها وطبعها بطابعها الخاص، أو من حيث عاقت الإنشاء أو أفسدت النمو، أو جاءت مظاهر لأسباب وعوامل أعمق وأنفذ في الحضارة أثراً. فإن معنى أي نشاط تاريخي، وأساس الحكم عليه، هو مبلغ أثره في تحرير الإنسان فرداً ومجموعاً وفي إنشاء الحضارة، أو، بالعكس، في منع هذا التحرير وبالتالي في كبت الانتاج والابداع.

وإذا صحّ ان هذا التراث الحضاري هو نتيجة سعي ومجاهدة، وأن هذا السعي

مبعثه فضائل ذاتية، وجب ان تُفتَح عيون النشء لكي يروا نوع التحديات التي جابهت قومهم أو الأقوام الأخرى في الماضي، وكيف شعر أو لم يشعر هؤلاء وأولئك بهذه التحديات، وإلى أي حد نهضوا للرد عليها أو تقاعسوا فشاركوا في الحضارة وفي بناء الحياة أو كانوا عامل تهديم وإفساد لأنفسهم ولسواهم.

وإذا صحّ أخيراً ان التراث الحضاري لا ينكشف إلا لمن هو أهل للحضارة ولا يفعل إلا فيه، فقد وجب أن تنصرف التربية إلى مفهومنا الأساسي، أي إلى تنمية شخصية الفرد وقابلياته العقلية والخلقية. فالتربية ليست في النهاية أداة لتلقين المعلومات أو للإعداد المهني فحسب. إن للمعلومات شأنها بلا جدال، إذ هي المادة التي تبنى عليها الأحكام. وكذلك الإعداد لحياة العمل أمر له شأنه وخطورته، خصوصاً لمجتمع كمجتمعنا ينهض الآن إلى استثمار موارده ورفع مستوى عيشه وتنظيم شؤونه. ولكن هذا، وذاك، وسواهما من سبل التربية تصلح أو تفسد وتُصلِح أو تُفسد تبعاً لنوع المزايا والفضائل التي تُبعث في عقول النشء ونفوسهم. إن تكوين الصفات المطلوبة في الإنسان الصالح والمواطن الصالح يجب أن يبقى دوماً نصب العين. وهذه الصفات هي ذاتها التي تتيح للفرد وللمجتمع اكتشاف التراث وتمثّله، فتجعل من هذا التراث عاملاً محيياً للنفس، ومثار انطلاق لحضارة جديدة. تلك هي المهمة الجليلة التي تقع على عاتق التربية في كل مجتمع وفي كل دور من أدوار التاريخ، وبخاصة في مجتمع كمجتمعنا وفي دور حاسم من تاريخنا ومن تاريخ الإنسانية جمعاء.

— ٧ —

تخوض الإنسانية اليوم **معركتين** جبارتين: معركة في سبيل البقاء، ومعركة في سبيل الحضارة. ولا شك أن **الأولى** هي أشدهما حدة واضطراماً، وانها تنطوي على أعظم الاخطار وأقربها مساساً بحياة الشعوب. فلقد فجّرت الإنسانية من بواطن الطبيعة قوى هائلة، قابلة لأن توجّه إلى الخير أو إلى الشر، ولكنها لم تفجّر من نفسها قوى خلقية كفيلة بحسن التوجيه وضمان الاستقرار والرقي والسعادة. ومن هنا كانت الغيوم الكثيفة المظلمة التي تغشّي الأجواء، وهذه الأشباح المرعبة التي تبدو في الآفاق، وهذا القلق من اندلاع حرب لا تبقي ولا تذر. ولعل تأخر هبوب العاصفة ليس عائداً إلا لهذا التوازن الذي بلغه استنباط أدوات الدمار في الجبهتين الضخمتين اللتين تتنازعان العالم اليوم ــ إلى توازن الهول والرعب، كما يقولون، وإلى شعور قادة الأمم الكبرى برغبة الشعوب، شعوبهم وشعوب العالم جمعاء، في البقاء والأمن والسلام. ونحن، سواء أوعينا هذه المعركة واشتركنا بها فعلاً أم لم نع ولم نشترك، داخلون في ميدانها ومحاطون بأهوالها، ومصيرنا، كمصير الشعوب الأخرى، مرتبط بنتيجتها. أما المعركة **الثانية** فهي التي تدور حول تنمية الحضارة وترقية قيمها ونشر نعمها بين شعوب العالم. انها معركة أخف صوتاً

وأقل ضجيجاً من الأولى يشترك بها في أنحاء الأرض جميعاً المصلحون والمنشئون: العلماء الباحثون عن الحقيقة، والعاملون في شتى نواحي الانتاج، والجاهدون في سبيل دفع المرض ومكافحة العوز وتعميم الرخاء وكفالة العدل، والمفكرون المؤمنون الذين يتبصرون الغايات ويقدرون القيم ويكافحون في سبيل الحق والخير.

ويخطىء من يظن أن هاتين المعركتين الجبارتين مستقلتان متباعدتان، وان أحداهما غريبة عن الأخرى. فإذا لم توفق الإنسانية إلى منع الحرب وضمانة السلام، لم يعد ثمة أمل بتقدم الحضارة، بل ببقائها، ذلك أن الدمار الذي تحدثه وسائل الحرب الحديثة كفيل بالقضاء على منشآت هذه الحضارة ومعالمها وبالرجوع بالبشرية، أو بمن سيبقى من أبنائها، أجيالاً متمادية إلى الوراء. إن معركة الحضارة تتوقف إذن على معركة البقاء. وكذلك تتوقف الثانية على الأولى. فالخروج من المآزق الرهيبة الحاضرة إلى ربوع الأمن والسلام رهين بتغلب العناصر الايجابية السليمة الموحدة في التراث الإنساني على عناصره السلبية الفاسدة المفرقة. انه مرتبط بدقة وعي الشعوب للقيم الأصيلة، ومقدار تجسد هذه القيم في حياتها، ونهوضها للدفاع عنها من أخطار الشر والفساد. انه متعلق بمدى تحرر الإنسان ــ فرداً ومجموعاً ــ من اهوائه وأطماعه، وبمبلغ ما يغدو تحرره هذا موازياً لتحرره من الطبيعة واستغلاله لمواردها أو، بالأحرى، متفوقاً عليه وضابطاً له. انه قائم على صدق تقدير الإنسانية لتراثه الحضاري الايجابي وما يمثله من فضائل، وإيمانها به، ونضالها في سبيل المحافظة عليه وإنمائه وترقيته وتعميمه.

ونحن أبناء البلاد العربية اليوم نخوض ــ علاوة على هذه المعركة الإنسانية الشاملة التي تلفنا بردائها كما تلف بقية شعوب الأرض ــ معركتين خاصتين بنا: معركة البقاء وبناء الكيان، ومعركة بناء الحضارة التي ستكوّن لبّ هذا الكيان ومحتواه. غاية الأولى هي حمايتنا من الأطماع الخارجية والتحكم الأجنبي وتحرير أجزاء وطننا من الاستعمار والاستغلال على اختلاف أشكالهما وألوانهما ومصادرهما، وبناء وحدتنا التي تضمن استقلالنا وتتيح لنا استثمار خيراتنا لفائدة شعوبنا وانطلاق مواهبنا الأصيلة لتعبر عن نفسها بحرية واثمار. وغاية الثانية هي توجيه هذه الخيرات والمواهب لتحقيق مكاسب حضارية تتمثل بالمزيد من التحرر الخارجي والداخلي، وبالانتاج والإبداع في الحقول المادية والعقلية والروحية، انتاجاً وإبداعاً تتجسد بهما مزايانا الخاصة، ونستعيد بهما مكاننا المتقدم في معركة الحضارة التي لا تنتهي. وهنا أيضاً يخطىء من يظن أن هاتين المعركتين منفصلتان الواحدة منهما عن الأخرى. فصحّة الكيان الخارجي ودوامه منوطان بمناعة الكيان الداخلي ونشاطه واثماره، والعكس بالعكس. لا حضارة بلا بقاء، ولا بقاء بلا حضارة.

إن غاية جهودنا البانية، الفردية والقومية، يجب أن تكون خلق الإنسان العربي

المتحضر الفاضل. أقول الإنسان: لأن من لم يكن إنساناً أولاً لا يستطيع أن يكون عربياً، أو فرنسيا، أو روسياً، أو هندياً، أو ابناً صحيحاً صادقاً لأية قومية أخرى. ان من يعيث في جسمه المرض، ومن يكدّ ليل نهار ليحافظ على مجرد بقائه وبقاء ذويه، ومن تغشي ذهنه الأوهام وتتوزع نفسه المفاسد، ان الذي لم يتحرر بعض التحرر من ضغط الطبيعة وضغط الإنسان وضغط الأوهام، فلم يحقق بذلك حظاً من الوجود والرقي الإنسانيين، لا يمكنه أن يتحسس تحسساً قومياً صحيحاً أو أن يدرك معنى القومية ويؤدي واجبه نحوها. بل كلما ارتقت إنسانيتنا، ارتقى وعظم معها عطاؤنا القومي، وجلّت واثمرت قوميتنا بوجه عام.

وأقول العربي لأننا نعتقد ـ بحق ـ ان لنا من مواهبنا وتقاليدنا الخاصة ما هو كفيل، إذا أتيح له أن يطلق من عقاله، بأن يأتي بالإبداع والخير لنا وللإنسانية جمعاء. وكفى بتراثنا الحضاري الماضي دليلاً على ذلك. فلقد كان لنا في مجالات الفكر والعمل، وفي ميادين الأدب والفن، وفي سواها من حقول الإنشاء والإبداع ما ينبىء بما نحن أهل له، وبما يمكننا صنعه واعداده عندما نعي ميزاتنا الخاصة ونحقق قابلياتنا القومية.

وأقول المتحضر لأن الحضارة هي في نظري، كما قلت، جوهر التاريخ ولبّ الحياة القومية والإنسانية. فكل كيان، فردي أو قومي أو إنساني، لا يتضمن قيماً حضارية أو انتاجاً حضارياً، لا يبقى ويدوم، بل ليس جديراً بالبقاء والدوام، وعندما يزول لا يترك في سجل التاريخ الحق أثراً، ولا يستثير من موكب الشعوب زفرة أسف أو حسرة أسى.

وأقول، أخيراً، الفاضل لأن الفضيلة بمعناها الشامل، العقلي والخلقيّ والروحي، هي، في الوقت ذاته، أفضل ثمار الحضارة وأبعد غاياتها، وأضمن السبل إلى إنشائها وتنميتها. انها العامل الكامن وراء الجهد البنّاء، الذي هو مبعث كل قومية وكل حضارة.

ويتجلى مما ذكرنا أن هذه القيم الأربع التي اعتبرناها غاية جهدنا ـ الإنسان العربي المتحضر الفاضل، هي قيم ومطالب مترابطة متماسكة. فمقدار ما نحقق من كل منها منوط بما نحققه من سواها، ومقياس كل منها يضبط مقاييس الأخرى، وجميعها تنضبط وتنسجم في الصورة الشاملة التي تؤلف بينها وتوحّدها.

ـ ٨ ـ

التراث الحضاري، القومي والإنساني، وما يمثله من فضائل، هو من خير قيم الوجود. والسعادة التي يشعر بها كل من يعي هذا التراث، وينفذ إلى لبه، ويحيا تحت وطأة حكمه، قلما تضاهيها سعادة أخرى. والمناعة التي يولدها في النفس، والانطلاق الذي يبعثه للدفاع عن قيمه، وللاسهام في إنمائه، يكاد لا يدانيهما أي كسب آخر. ذلك أن المرء ليشعر، بفعل هذا التراث الحي الذي يضطرب في ذاته، انه رفيق المواكب المبدعة

في التاريخ وشريك لها، يصاحبها في كدها وجدها، وفي ما قطعت من مفاوز ومجاهل، ويستقي من المنابع الصافية التي استقت منها: يقلق كما قلقت، ويؤمن كما آمنت، ويشك كما شكّت، ويتألم ويفرح كما تألمت وفرحت، ويخرج من هذا كله غني العقل والقلب والروح، مثقلاً بالتبعة، مترقباً حكم هذه المواكب المبدعة عليه، حريصاً على أن يكون أميناً لها، متابعاً ــ قدر إمكانه ــ عملها وإبداعها.

هذا الكنز الثمين لا تتيسر نعمه إلا للذي يعيه فعلاً ويقدره حق قدره، فرداً كان أو أمة. وهذا المعين المحيي لا يمد إلا الذي عرف كيف يكشفه وأدى الفرض المطلوب كداً ومجالدة. والكنز يبقى دفيناً، والماء يظل غائراً، إذا لم يتوفر لهما من هو أهل لهما، وجدير بأن يكون أميناً عليهما. وهنا تبدو المهمة الكبرى التي تقع على عاتق أهل الفكر في أي مجتمع من المجتمعات. انهم هم الأمناء ــ أو يجب أن يكونوا الأمناء ــ على التراث: تراث قومهم وتراث الإنسانية.

إن هذه الأمانة تستوجب أولاً الإدراك: إدراك المضمون الحضاري لأية مشكلة من المشاكل، والنتائج الحضارية لأي عمل من الأعمال. كما أنها تستدعي تمييز الأعمال التي تدخل في نطاق التراث الحضاري، وكيف تكوّن هذا التراث من تراكمها خلال الأجيال، وما هي عناصره ومقوماته وذخائره في الوقت الحاضر.

والأمانة تتطلب كذلك الحرصَ على الفضائل الكامنة وراء هذا التراث والباعثة له، والسعي إلى اكتساب هذه الفضائل، ورعايتها وتنميتها، والدفاع عنها، حتى تتجسد في الفكر وفي السلوك ويكون هذا وذاك نتيجة لها وتعبيراً صادقاً عنها.

والأمانة تتطلب أخيراً الشعور بالتبعة التي يلقيها إدراك هذا التراث على الفرد وعلى الأمة، والعيش تحت وطأة هذه التبعة، والانطلاق بفعل هذا الشعور والعيش لنشر هذا التراث وتعميم فضائله، وللعمل الجاد لإنمائه واغنائه.

تلك هي بعض وجوه الأمانة التي يتطلبها التراث. انها أمانة في عنق أهل الفكر في كل زمان ومكان.

وفي مقدمة أهل الفكر الذين يحملون هذه الأمانة رجال الجامعات. فالجامعة هي المؤسسة التي ينتظم بها رجال الفكر أكثر مما ينتظمون في سواها. وهي التي كان لها خلال التاريخ الأثر الجليل والفعل المتراكم في حفظ التراث، والدفاع عن قيمه، والعمل في سبيل إنمائه واغنائه. وخطورة مهمتها تعود إلى انها ليست أمينة على التراث فحسب، بل إلى كونها أمينة أيضاً على العقول الناشئة والنفوس المتفتحة التي سيكون منها الفعل التاريخي المقبل. فالمهمة الجامعية مزدوجة: مهمة تعليمية من جهة، ومهمة اكتشافية بحثية من جهة أخرى. بالأولى تنقل التراث وتحييه، وبالثانية تزيد فيه وتنميه. من هنا كانت

خطورة أمانتها على التراث، وبالتالي ضخامة تبعتها القومية والتاريخية.

على أن الأمانة على شيء تقتضي أول ما تقتضي الأمانة له: لفضائله وقيمه، ولوجوه الابداع والخير التي يمثلها. تقتضي الجهد الملح المستمر لإدراك هذه القيم والفضائل، ولاشاعتها في النفوس، بحيث يصبح للفرد وللأمة منها وازع من الضمير يضبط الهوى ويهدي الفكر ويسمو بالسلوك. هذا الوازع هو الذي تلخص فيه الأمانة، وهو الذي يضمن حيوية التراث، وصحة الإنشاء، وجلال الحضارة.

﴿إنّا عرَضنا الأمانة على السموات والارضِ والجبال فأبينَ ان يحملنها وأشفَقن منها وحَمَلَها الإنسانُ انه كان ظلوماً جهولا﴾[1]

أعظم بكل فرد، وبكل شعب، امتُحن فوجد بالامانة جديرا!

(*) القرآن الكريم، «سورة الأحزاب،» الآية ٧٢.

التبادُل الحضاري بين الشرق والغرب

التيار القومي العربي

\- ١ -

من ظواهر هذا العصر الذي تفجرت قواه وتزاحمت اخطاره استفاقة الشعوب إلى ضرورة تمتين الروابط القائمة بينها إذا أرادت ضمانة بقائها والحفاظ على موكب الحضارة من التفرق والاندثار. فأخذ المفكرون وذوو الرأي يشعرون أن مصير جميع الشعوب قد أصبح واحداً: إما اضطراب عميم ودمار شامل، وإما سلام يبسط جناحيه على العالم بكامله. فإذا أرادت الإنسانية أن تتجنب المصير الأول، وتنعم بالثاني، وجب عليها أن تتلمس سبل الوحدة وأن تمكن الصلات التي تربط بعضها إلى بعض.

وأخذ فريق متزايد من قادة الرأي والعمل يتيقنون كذلك أن الوحدة الإنسانية الحقيقية لا تأتي عن طريق السياسة أو الاقتصاد، وأن سبيلها الأمين هو التعايش الفكري والتفاهم الحضاري. نقول التعايش والتفاهم، ولا نقول الوحدة الحضارية، لأن الفكر والحضارة ينموان بالاختلاف ويزدهران بالتبادل، ولأن الإنسانية تغدو أغنى وأرقى، إذا تعددت أشكال الفكر وألوان الحضارة فيها، مما لو اتخذت شكلاً واحداً أو اصطبغت بلونٍ طاغ، شرط أن تنعم هذه الأشكال والألوان بجو من الحرية والتسامح والتقدير المتبادل وأن تتيسر سبل الاتصال والمشاركة بينها.

من هنا كان الاهتمام الذي نراه بين الأفراد والجماعات والأمم - وعلى مستوى دولي في منظمة «الاونيسكو» - بتعزيز التفاهم بين الشعوب والكتل الحضارية المختلفة. ويحسن بنا، أبناء الشعوب العربية، أن نتابع هذا الاهتمام وأن نشارك فيه، وأن نجمع إلى جهدنا الحثيث في إشادة كياننا القومي، جهداً نسهم فيه في بناء الكيان الإنساني المقبل. وهذا ما دعا إلى المحاولة التي يمثلها هذا الفصل لتبيُّن معنى التبادل الحضاري وتحديد الشروط التي يقتضيها.

ولما كانت صورة هذا التبادل التي تمثل عادة في الاذهان تتسم بالتمييز التقليدي بين شرق وغرب، فقد اتجه كلامنا إلى هذه الصورة التقليدية الشائعة وسعى إلى تحليل معانيها. وكان لا بد، في بدء هذا التحليل، من استجلاء معاني الالفاظ، ومن استيضاح المقصود من «الشرق» و«الغرب».

ـ ٢ ـ

تستعمل لفظتا «الشرق» و«الغرب» ـ صواباً أو خطأ ـ بمعانٍ كثيرة، بحيث يتحتم على من يستعملهما أن يستهل بحثه بتحديد ما يعني بهما. وعندي أن الغرب هو ذلك الفريق من الشعوب البشرية الذي انتج، أو تمثل إلى حد بعيد، الحضارة الحديثة، أو بصورة أخص، أبرز عناصرها: العلم والتقنيّة (Technology). والشرق هو ذلك الفريق الآخر الذي يتيقظ الآن لأساليب الحياة العصرية وينشد بسرعة وقوة متزايدتين استخدام هذه الأساليب وتكييف نفسه على مقتضاها. وبموجب هذا الرأي يشمل الغرب، بصورة عامة، شعوب أوروبا (بما فيها روسيا السوفياتية)، ونصف الكرة الأميركي، وتلك الأجزاء من آسيا واستراليا وأفريقيا التي استوطنتها شعوب أوروبية في العصور الحديثة، كما انه يضم، في نطاق هذا المعنى، شعباً كشعب اليابان أوغل في اتخاذ أساليب الحياة العصرية. أما الشرق، من الجهة الأخرى، فيشمل شعوب آسيا وافريقيا التي لم تتطوّر هذا التطور العصري أو لم تخبُر، بصورة أخص، ثوراث العصر الحديث العلمية والصناعية التي أعطت هذا التطور كما يبدو سماته المميزة. ولا يستطيع المرء بالطبع أن يضع خطاً فاصلاً للتمييز بين الفريقين لوجود درجات متفاوتة من التطور العصري. ومع أن هناك شعوباً بين بين، فإن أساس التمييز يبقى، بصورة عامة، مدى تغلغل العلم الحديث ومجالات تطبيقه في تنظيم مظاهر حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، وتحديد نظرتهم للطبيعة والانسان[1].

وبعبارة أخرى، إن المرء ليتساءل: أليست هذه المفارقة في جوهرها مفارقة تاريخية أكثر منها جغرافية ـ لا تقوم بين «شرق» و«غرب» بقدر ما تقوم بين ما هو «عصري» (modern) وما هو «غير عصري» (أو بعبارة أفضل: «متخلف عن العصري»)؟ ويتساءل كذلك: أليس الصناعيّ الياباني أقرب إلى الصناعيّ الأوروبي من أيّ منهما إلى جماعات كثيرة من أبناء شعبه ذاته؟ ألا يأنس خريج جامعة عصرية في أي قطر شرقي بخريج

(١) على هذا الأساس عددنا روسيا السوفياتية من الغرب، تمييزاً بين الغرب بمجموعه وما اعتاد الناس أن يدعوه اليوم العالم المتخلف تقنياً. وهذا الغرب، على أي حال، يقسم كتلتين: الكتلة الديموقراطية الغربية، والكتلة الشيوعية الشرقية. ولكي لا تختلط المدلولات فقد استعملنا «الغرب» و«الشرق» للدلالة على قسمي البشر الكبيرين، و«الكتلة الغربية» و«الكتلة الشرقية» للدلالة على قسمي العالم الغربي المتصف بالتقدم العلمي والتقني.

جامعة غربية ويتحدث معه في فهم وعمق أكثر مما يستطيع ذلك أحدهما مع أفراد من بلده لم يحصلوا على مثل هذا التعليم؟

من الجلّي ان من حقائق العصر الحاضر الأساسية امتداد «وجهة النظر الحديثة» السريع إلى جميع أقطار الكرة الأرضية، متخللة بذلك الحواجز التقليدية بين الشرق والغرب أو محطمة إيّاها. وهذا هو المعنى الكامن في اليقظة العاصفة في آسيا وافريقيا، فهي ـ إلى حد بعيد ـ يقظة يسببها العلم الحديث وتتجه نحوه. ونستعمل عبارة «العلم الحديث» هنا بأوسع معانيها الممكنة لتعني ذلك القدر الهائل من المعركة المتراكمة المنسّقة المحققة، التي تنبثق من دراسة الطبيعة والانسان دراسة اختبارية، والتي تطبّق في سبيل استغلال موارد الطبيعة وتنظيم الحياة البشرية. أو لعلها تعني ـ على وجه أدق ـ مجموع المواقف والعادات العقلية التي انتجت هذا القدر من المعرفة، والتي لا تزال توسع نطاقه كل يوم. ذلك أن هذه المعرفة معرفة دينامية في طبيعتها، ولا بد للمرء من أن ينظر إليها في نموّها الديناميّ إذا أراد فهمها على حقيقتها.

وقد جاءت وجهة النظر الحديثة، التي يسيطر عليها العلم إلى حد كبير، في أوروبة الغربية ثورة على نظام القرون الوسطى ووجهة نظر أهلها. ومن ثم امتدت إلى القارة الأميركية وظهرت في أبرز مظاهرها وأقواها في الولايات المتحدة. وفي الأربعين السنة الأخيرة اقتحمت روسيا، حيث طبقت بشدة وعزم بالغين. وهي تغزو الآن بقية العالم وتولد فيه تلك الأحداث العنيفة وردود الأفعال القوية التي نشاهدها يوماً بعد يوم.

وقد يرمينا البعض بتهمة الامعان في تبسيط الأمور، أو بأننا أخطأنا السبيل في عرضنا الوضع الحاضر ولأوجه التباين بين حضارتي «الغرب» و«الشرق». وقد يطرح المرء في هذا الصدد الأسئلة التالية: أليس في حضارة «الغرب» الحالية سوى العلم الحديث والتقنية؟ كيف نعلل وجود الانقسام الحاد بين كتلتي العالم الغربي أو العصري، الشرقية والغربية، تينك الكتلتين اللتين ضممناهما معاً في ما تقدم، لأنهما مباينتان لعالم آسيا وافريقيا المتخلف عن تطور العصر الحديث؟ أليس لهذا العالم الأخير قيم ذاتية أو تقليدية تميزه تمييزاً ايجابياً لا تمييزاً سلبياً وحسب، عن العالم الغربي بكتلتيه الغربية والشرقية؟

لا ريب في أن هذه أسئلة واعتراضات وجيهة. غير أنه يبدو لنا أن وجود أي قيم في الحضارة الغربية غير قيم العلم وتطبيقه أو تفوقها شأناً يتوقف، آخر الأمر، على درجة شعور أهل هذه الحضارة بهذه القيم واستيحائهم إياها في حياتهم اليومية، وفي معاملاتهم الداخلية والدولية. أما القيم التقليدية للعالم المتخلف فنخشى أن تكون مهددة اليوم تهديداً قوياً من جانب العلم والأساليب التقنية العصرية. وسيكون بقاؤها أو زوالها رهناً بعوامل مختلفة في تطور حياة شعوبها من جهة وتطور الحياة الغربية من جهة ثانية ـ أي رهناً بالدرجة التي تبقى فيها هذه الشعوب، أو يُسمح لها بأن تبقى، شاعرة بهذه القيم.

وهنا تبرز إحدى النتائج الرئيسة التي يرمي هذا الفصل إلى إظهارها، وهي أن من الشروط الأساسية للتقدير المتبادل لقيم الشرق والغرب الحضارية أن يكون كل من الفريقين المشتركين في هذا الحوار، إن كان ثمة حوار بينهما، شاعراً بقيمه الخاصة به شعوراً واعياً عميقاً وخاضعاً لها.

— ٣ —

من البيّن لكل مراقب لشؤون العالم ان ليس هناك حوار ايجابي مثمر بين الشرق والغرب، ولا «جو» للتقدير المتبادل بينهما في الوقت الحاضر، بل على الضد من ذلك، هناك ريبة وشك متبادلان. ان هذا الوضع ناتج من عوامل مختلفة، وحسبنا في نطاق هذا الفصل ان نبرز أهم عامل منها، أو على الأقل ذلك العامل الذي له أكبر الأثر في عقول الشعوب الشرقية اليوم، وهو نظرة الغرب إلى هذه الشعوب. فالغرب الذي أمسك بزمام المبادرة في السنين الخمسمئة الأخيرة كان ولا يزال ينظر إلى الشعوب الشرقية كأنها وسائل لغاياته الخاصة، لا كغايات في ذاتها. لقد جاء الغربي إلى الشرق فاتحاً أو مستعمراً أو تاجراً أو مستغلاً أو مرسلاً في المقام الأول. نشد الأسواق، والايدي العاملة الرخيصة، والطرق التجارية، ومناطق النفوذ، وجميع أنواع الامتيازات وكان دافعه الأساسي الرغبة في الكسب والاقتناء، فاستخدم في الأغلب القوة التي وضعها العلم والتقنية في يديه في سبيل مصالحه الخاصة.

وحين يقول المرء هذا، عليه ألا ينسى انه كان هناك أفراد وجماعات بين الغربيين، من مرسلين ومربين وحكام مستنيرين وغيرهم، دفعهم للعمل حب حقيقي للشرق وسعوا إلى خدمته من أجل ذاته. كذلك لا نستطيع أن ننكر أن الشعوب الغربية بدأت اليوم ترى عقم الاستعمار وتكاليفه الباهظة. ولكن ذكريات الماضي لا تزال قوية شديدة الأثر، كما أن الحاضر فيه الكثير مما يحدث التوتر ويبقي نيران الماضي مشبوبة أو مستعرة تحت الرماد.

ان شعوب الشرق تثور اليوم على نظرة الغرب هذه ومعاملته، وقد ظهرت بوادر ثورتها أول ما ظهرت في أخريات القرن الماضي، ولكنها قويت بعد الحرب العالمية الأولى، وما زالت منذ ذلك الحين تزداد قوة وتتسع مدى حتى شملت أو كادت جميع أرجاء العالم الشرقي، وبفضلها ظفر عدد متزايد من شعوب آسيا وافريقيا بالحرية والاستقلال. ان شعوب الشرق لم تعد تطيق أن تُعتبر أدنى مرتبة من غيرها، وهي ترغب في أن تكون صاحبة الأمر في مواطنها، وأن تستخدم موارد أقطارها الطبيعية لمنفعتها، وفوق كل هذا، أن تظفر بكرامة الحرية والمساواة. وبكلمة موجزة، انها ثائرة على اعتبار الغير لها، أو استخدامهم إياها، وسائل لغاياتهم الخاصة.

ولقد شجعها حديثاً على المضي في هذ الثورة المغريات والدوافع التي وردت من

الكتلة الشرقية، فقد أخذت روسيا السوفياتية تنشر مبدأ الشيوعية على أنه الوسيلة للتحرر من جميع الشرور، ولتصفية الاستعمار والتوسع الاستعماري، وعلى أنه أيضاً أقصر الطرق وأحسمها إلى التطوّر التقني والاقتصادي والاجتماعي، وإلى رفع مستوى معيشة الجماهير. وقد شملت هذه الرسالة الصين واستولت بقبضتها على أكثر من ستمائة مليون صيني، كما اعتنقها في أمكنة أخرى من آسيا وافريقيا أتباع ناشطون. غير أنه على الرغم من أن بعض قادة الشعوب الآسيوية والافريقية استجابوا لعروض روسيا السوفياتية للمساعدة على التحرر الخارجي أو البناء الداخلي أو اضطروا إلى طلب مثل هذ المساعدة بسبب تخبط سياسة الكتلة الغربية وافتقارها إلى المرونة، فإنهم في معظم الحالات يدركون مغزى الشيوعية ونتائجها ويحاولون السير في طريق وسط بين الكتلتين الشرقية والغربية.

وليس هنا مجال الخوض في هذه المسائل الخطيرة المتصلة بالسياسة العالمية وتقصّي تفرّعاتها، وحسبنا هنا أن نبرز منها هذه الحقيقة، وهي أن الوضع الذي حاولنا وصفه بايجاز لم يكن، ولا يمكن أن يكون، مؤدياً إلى خلق جو من التقدير المتبادل للقيم الحضارية الشرقية والغربية. فما دام الغرب بكتلتيه يعتبر شعوب الشرق وسائل أو أدوات للاستغلال الاقتصادي أو السياسي وينظر إلى هذه الشعوب على أنها حجارة شطرنج صغيرة في النزاع الكبير حول السياسة العالمية، وما دام التفكير بالمحالفات، والكتل، والمواثيق، والمناطق الاستراتيجية، وما يشبه ذلك، يوجه تصرف الأمم السائدة، وبكلمة موجزة، ما دام العالم ــ ولا سيما العالم الغربي سيد العلم والتقنية ــ يسيطر عليه مفهوم القوة والتحكم، فلن يكون هناك تقدير متبادل مثمر، أو حقيقي، أو عميق، لقيم الشرق والغرب الحضارية.

ــ ٤ ــ

ولنسبر المسألة الآن سبراً أكثر دقة وتمحيصاً، فنتساءل: هل تستطيع حضارة تميل ميلاً قوياً نحو العلم والتقنية ان تنتج أية نتيجة أخرى غير ما ذكرنا؟ ينبغي أن لا ينكر أحد ما يكمن وراء العلم الحديث من الولاء المتفاني للحقيقة والسعي الخالص في سبيلها، ولا القيم العقلية والروحية الايجابية التي يتطلبها وينميها هذا العلم. ولكن ليس ثمة ريب في ان اتجاهه كان حتى الآن نحو تكثير «وسائل» الحياة ونشرها أكثر منه نحو استيضاح «الغايات» والرفع من شأنها. فلقد مال إلى دعم عبادة الكمية والقوة المادية، ولم يُعنَ عناية كافية بتنقية الطبيعة البشرية أو ببعث النمو الشخصي الداخلي. ومع التسليم بأنه قد رفع مستوى معيشة جماعات كبيرة من البشر إلى حد لم يكن يتصوره أحد حتى في الماضي القريب جداً، وبأنه قد قدم للجماعات البشرية كافة فرصاً عظيمة للتعلم وللتحرر

من قيود الطبيعة ومن استغلال الغير، فإنه لا بد من التساؤل عن مدى تأثيره في بواعثهم الداخلية العميقة. فهل جعلهم أقل طمعاً وجشعاً؟ هل نمى تنمية كافية التقاء الشعوب على تلك الصعد الخارجة عن نطاق السياسة والاقتصاد والمادة والمرتفعة عنها، حيث تجابه أهم قضايا الحياة وتتخذ قرارات جوهرية في شأنها؟ وهل شجع قيام تجاوب حقيقي مثمر في نفس «الانسان»، ثم بين الفرد وشعبه، وبين شعوب العالم المختلفة؟

هذه الأسئلة، وكثير غيرها، أدت بكثير من المفكرين ـ وفي مقدمتهم بعض كبار مفكري الغرب ذاته ـ إلى القول بأن الداء الأساسي قد يكون في الحضارة الحديثة نفسها: أولاً، في تعلقها الشديد بالعلم وحسبانها إياه أضمن طريق أو الطريق الوحيد إلى الحقيقة بل وإلى الحياة الفاضلة أيضاً وما في ذلك من انتقاص للقيم الدينية والخلقية والفنية، وثانياً، في توكيدها على مظاهر العلم التقنية والآلية والنفعية، أو، كما ذكرنا، في اهتمامها الأول بالسبل والوسائل دون الأهداف والغايات.

وينجم عن هذا القول ان إعادة التفكير بشكل جوهري في الحضارة الحديثة التي تسود الغرب اليوم، والتي يندفع الشرق نحوها، هو شرط أساسي لنمو التقدير المتبادل لقيم الشرق والغرب الحضارية، بل قل لمجرد بقاء الشرق أو الغرب. فإن لم نُعد النظر، ونُقم التوازن الصحيح الذي تسخّر فيه الوسائل المتوافرة لخدمة غايات أسمى، فقد يزداد العالم اقتراباً بعضه من بعض في ظاهر الأشكال، وقد يلتقي الشرق والغرب وجهاً لوجه في ميادين جديدة كثيرة، وقد يزداد عدد الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، ولكن لن تكون بين الشعوب وحدة حقيقية تربطها على رغم اختلافها، ولا تقابل مثمر إيجابي، ولا توازن داخلي، ولا شعور عميق يحس به أي شعب من الشعوب بقيمه الحضارية الأصيلة. وبنتيجة هذا كله لن يكون هناك حوار أساسي بين الشرق والغرب.

وهنا يستطيع المرء أن يتبين اتجاهاً هاماً في توازع القوى وتفاعلها في العالم الحاضر. فإذا استمرت القيم التقنية والنفعية تتحكم بالحضارة الحديثة، وآل ذلك إلى نفي القيم الأخرى أو إلى الاضرار بها، فإن شعوب آسيا وافريقيا المتخلفة تقنياً ستقترب من روسيا السوفياتية أكثر مما تقترب من الكتلة الغربية. وقد غدا هذا الاتجاه بادياً للعيان اليوم، ويمكن أن يفسر إلى حد بعيد نجاح الشيوعية في الصين (كما ان اقتصار اليابان على الأخذ بالتقنية وحدها أسهم في قيام النظام العسكري الذي سادها قبيل الحرب العالمية الثانية). ان الشيوعية تعلن لشعوب آسيا وافريقيا انها ليست شريكاً وسنداً لهم في صراعهم للتحرر من الاستعمار والتوسع الاستعماري فحسب، بل انها أيضاً أشد الحركات تنظيماً واعنفها ثورة في سبيل التقدم التقني، واستغلال الموارد الطبيعية استغلالاً سريعاً، وتخطيط المجتمع الجديد وبنائه. ولما كانت شعوب الشرق تائقة إلى التطور، أسرع ما يكون التطور، ومتلهفة إلى الانتاج والقوة وتبوّؤ مقام كريم بين الشعوب الأخرى، مهما

تطلبت من ثمن، فإنها ميالة للاصغاء لهذه الرسالة ولاعتناقها. ذلك أنها متعطشة لانقلابات «ثورية» في أوضاعها، ولحلول «جذرية» لمشكلاتها، وطامحة، أشد ما يكون الطموح، إلى بناء جهازها الفني وتصنيع بلادها بأقصى سرعة ممكنة، ومستعدة لبذل ما ينبغي بذله من تضحيات في سبيل هذا الغرض.

وعلى نور من هذه الملاحظة يرى المرء قصور برنامج الكتلة الغربية للمساعدة الفنية للأقطار المتخلفة اقتصادياً وأخطاره، فلو نُظر إلى هذا البرنامج على الصعيد الفني فقط لبدا دون البرنامج الشيوعي إحكاماً وثورية، فهو موزع توزيعاً واسعاً ويأتي في الغالب متأخراً. وهو، زيادة على ذلك، لا يتجاوب مع تلهف الشعوب الشرقية المتصاعد لانقلاب تقني سريع وجذري في أوضاعهم. فعلى هذا الصعيد وحده لن تستطيع الكتلة الغربية الديمقراطية منافسة الكتلة الشيوعية في استمالة الشعوب الآسيوية والافريقية. وما لم يكن عند الكتلة الغربية شيء آخر لتقديمه، في مجال القيم العليا، **وما لم تكن هذه القيم العليا تتجسد بحياتها الداخلية وبمعاملاتها مع الشعوب الشرقية**، فسيُمنى هذا البرنامج بالاخفاق، وستستمر العلاقات بين الشرق والغرب في التردي.

ـ ٥ ـ

وهناك شرطان أساسيان آخران لنمو التبادل الحضاري بين الشرق والغرب. لقد تحدثنا عن الحاجة إلى إعادة النظر بشكل جوهري في الحضارة الحديثة وإلى استيحاء قيمها الدينية والخلقية والجمالية حتى تسيطر على القيم التقنية والنفعية للعلم الحديث، لا أن تخضع لها. إن ثمة حاجة أخرى مقابلة إلى إعادة التفكير بشكل أساسي في حضارات الشرق التقليدية. فقد بقيت الحضارات العظيمة، القديمة والمتوسطة، لبلدان الشرق الأدنى والهند والصين واليابان في حالة جمود مدة قرون عديدة، ولم تبلُ فعل التفكير المنطقي المجدد المقوي، وبخاصة سلاحه الحاد وهو نقد الذات، فكانت نتيجة ذلك أنها لم تتقدم. زد على هذا أن خضوعها خضوعاً تاماً للتقاليد وفقدانها لروح المغامرة العقلية أدّيا إلى انتشار الشقاء بين أهلها انتشاراً واسعاً، وإلى تخلفهم في ميادين الاقتصاد والاجتماع والتعليم.

ولا يمكن أن تستنبط القيم الايجابية لهذه الحضارات، وأن تستعيد هذه القيم صفاتها التقدمية المرقيّة، إلا إذا تعرضت التقاليد التي تكمن فيها لتأثير «التفكير الناقد» النفاذ المصفى من الشوائب. ولا ندري ان كان في وسع شعوب الشرق ان تتمثل هذا العنصر الايجابي للحضارة الحديثة دون أن تقع فريسة للنقائص الأساسية لهذه الحضارة، أو أن تأخذ هذه الشعوب من هذه الحضارة لا جهازها ونظامها التقني فحسب، بل أيضاً سعيها المجرد عن الهوى وراء الحقيقة، وروحها الداخلية الناقدة للذات. ثم، أيسمح لها

تلهفها «للتطور السريع» بأن تثور على العناصر السلبية المفكّكة في تقاليدها الخاصة بينما هي تمسك بحزم على العناصر الايجابية التقدمية الموحّدة في هذه التقاليد؟ ان اتخاذ الشعوب الشرقية اتجاهاً صحيحاً من هذا القبيل، ومدى ما سيكون عليه هذا الاتجاه من قوة وثبات، لهما من أهم القضايا التي تواجه هذه الشعوب خاصة وشعوب العالم عامة. ومهما يكن من أمر، فإن هنالك شيئاً واحداً مؤكداً، وهو أنه عندما يعاد التفكير في هذه التقاليد وتُبعث قيمها الايجابية سيثبت أن هذه القيم تدخل في حيز الغايات لا في حيز الوسائل: في التوق الى ما يسمو عن الطبيعة ويتخطاها إلى الازلي بدلاً من الزائل، وفي الإصرار على عدم كفاية المادة وعلى أفضلية القيم الروحية، وفي إيثار الحرية التي تحرر عن طريق ضبط النفس ونكران الذات والمحبة على السلطة التي تنتج عن وفرة السلع والتحكم بالناس.

وأخيراً، لنذكر شرطاً آخر من الشروط الرئيسة للتبادل الحضاري بين الشرق والغرب، وهو توفير الفرص للغرب والشرق ليلتقيا بشكل فعّال، وليقابل كل منهما الآخر في تفاهم وتعاطف. والواقع أنهما يتقابلان بشكل مستمر تقابلاً خارجياً وسلبياً، إن جاز لنا هذا التعبير، ولكن يندر جداً أن يكون هذا التقابل داخلياً وايجابياً، كما يندر جداً أن يكون تخاطباً حقيقياً. ان قومية الشرق المتوثبة ثائرة على استعمار الكتلة الغربية. وهي تتأرجح بين مغريات الشيوعية واخطارها. ويجلس ممثلوها مع ممثلي الكتلتين الغربية والشرقية على مقاعد هيئة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية حيث تكون القضايا المعروضة في الغالب سياسية أو اقتصادية أو قانونية أو ذات صلة بالمساعدة الفنية والتطور التقني. ويفكر الشرق والغرب، على الأكثر، في أمور التوترات السياسية، والعون العسكري، والمساعدة الاقتصادية، وتكتلات القوى، والأحلاف الدفاعية، وما يشبه ذلك، وقلما يفكران في أمور الثقافة، والعقل، والروح. وحتى منظمة كاليونسكو ــ ولا أقصد التقليل من شأن الخدمات التي تسديها ــ لا تستطيع، بحكم منشئها وتكوينها، أن تكون أداة لهذا التقابل الحر الجوهري الايجابي المرغوب فيه. إن المفاهيم التي يضطر ممثلو الدول إلى أن يفكروا فيها، والإدارة المعقدة التي أنجبتها العقلية الدولية الحديثة، تحدّ النطاق الذي يمكن أن يحدث فيه تفاعل عقلي روحي ذو شأن بين التقاليد الحضارية البشرية.

ولا بد، في سبيل خلق «جو» من التقدير المتبادل للقيم الحضارية الشرقية ــ الغربية، من أن يكثر الغرب والشرق من الفرص التي يستطيعان الالتقاء فيها بحرية تامة وفهم عميق، حيث يمكن أن ينظرا إلى حضارتيهما الخاصتين بكل أمانة وشجاعة وتسامح، وحيث لا يستجيبان لأي نداء سوى نداء العقل والضمير، ولا يشعران بحافز أعظم من حافز التفاهم والتواصل.

ولو صرف الغرب في سبيل هذه الغاية نصف الجهود والأموال التي يبذلها للمساعدة الفنية، ولو عمل، بحماسة أكثر من الحماسة التي يبديها الآن، لنشدان كل سبيل قد يحصل فيه هذا التقابل الحر النزيه، على أعمق مستوى، بين ممثلين عن الحضارتين الغربية والشرقية ــ علماء، ومربين، وأقطاب في الحياة العامة: في الجامعات، والمنظمات الثقافية، وأمثالها من المؤسسات، وبواسطة البحث العلمي، والتربية، والنقاش المدرك، والعمل المشترك ــ ولو أخذت الكتلة الغربية زمام المبادرة في هذا الشأن، بشكل أجرأ، وأكثر وثوقاً واستمراراً، لكانت صلتها بالشرق أصح وأكثر اتزاناً، ولخدمت قضية التفاهم المتبادل بين الشرق والغرب خدمة أفضل. وبالنتيجة، ليس هناك من بديل لالتقاء العقل بالعقل في نزاهة وحرية مطلقتين وبتلهف لرؤية المسائل في مفاهيمها الأساسية، وهي مفاهيم لن تكون، كما قدمت، سياسية أو اقتصادية، بل ثقافية وخلقية.

ــ ٦ ــ

لقد كان هذا العرض، بحكم الضرورة، عرضاً مختصراً لموضوع معقد تتعذر معالجته بشكل مرضٍ في فصل موجز ضيق النطاق. فهو أقرب إلى تبيان رؤوس الموضوعات منه إلى البحث التام المحيط الذي يقوم على البرهان والحجة. غير أن قصوره هذا بالذات قد يكون حافزاً على بحث أوفى يتصف بهذه الصفات.

ويبقى علينا هنا أن نجمع خيوط هذا الرأي الذي حاولنا عرضه وأن نلمح إلى المعاني التي يتضمنها للذين يعنون بأمور التربية والتعليم. فلقد أبنّا أن هناك شروطاً أساسية معينة لقيام تبادل حضاري دائم حقيقي بين الشرق والغرب، وهي شروط يجب أن توضع نصب العين في أي مشروع يرمي إلى خلق هذا التبادل، لكي تظهر المشكلة على حقيقتها وفي أوسع نطاق لها. ويبدو لنا أن أهم هذه الشروط ما يلي:

١ ــ ان تنبذ كل من كتلتي العالم الغربي، الغربية والشرقية، كلّ سياسة ترمي إلى استغلال شعوب الشرق، وأن تعترف بحق هذه الشعوب في الحرية والسيادة. فمن الواضح انه لا يمكن أن يكون هناك أي «جو» صاف للتبادل الحضاري بين الشرق والغرب، ولا يمكن أن تكون لأية اجراءات تتخذ في سبيل خلق مثل هذا الجو نتائج باقية، ما دامت سياسة كهذه السياسة والمواقف التي تترتب عليها قائمة ومستمرة.

٢ ــ تحقيق نوع من التفاهم بين الكتلتين الشرقية والغربية، ذلك لأنه، ان استمرت الحرب الباردة بينهما، واستمر المعسكران في التفكير والعمل في نطاق تكتل القوى، ومناطق النفوذ، واجراءات الدفاع، فلن تقتصر النتيجة على بقاء الشرق ضمن دائرة هذا النزاع أو على بقاء العالم بأسره في جو من الريبة المتبادلة بدلاً من التقدير المتبادل، بل ستتعدى ذلك إلى تعريض قيم الشرق والغرب بأسرها إلى الزوال والانقراض.

٣ ـ ان هذين الموقفين السائدين المسيطرين ـ موقف الغرب من الشرق، وموقف كل من كتلتي العالم الغربي، الغربية والشرقية، إحداهما من الأخرى ـ وانشغال هذا العالم بالقضايا السياسية والاقتصادية والتقنية، ليست سوى الأعراض الخارجية للعلة الكامنة وهي فقدان التوازن في الحضارة الحديثة نفسها، الناشيء عن سعيها إلى الوفرة المادية أكثر منه إلى الخير الذاتي، وإلى إيثارها الوسائل على الغايات. ومن ثم فإن إعادة التفكير في الحضارة الحديثة التي تسيطر الآن على الغرب وتغزو الشرق من جميع الجوانب هي الحاجة الأساسية والملحة التي تواجه العالم اليوم، شرقه وغربه.

٤ ـ ان جوهر أية حضارة وعنصرها المقرر لاتجاهها يقومان على نظريتها في الإنسان، فعلى النظرية الإنسانية التي تكوّنها حضارة ما تتوقف مراتب قيم تلك الحضارة. ولذلك فإن إعادة التفكير هذه في الحضارة الحديثة يجب أن تستكنه نظرتها الجوهرية للإنسان للوقوف على ما فيها من عناصر خاطئة أوصلت هذه الحضارة إلى حالتها الحاضرة.

٥ ـ على ورثة الحضارات الشرقية اخضاع هذه الحضارات التقليدية لعمل العقل النقاد الخيّر، وبهذه الوسيلة فقط تصفّى قيمهم الموروثة وتبعث، وتبرز نظرياتهم في الإنسان لتواجه نظريات العالم الغربي فتصححها وتتصحح بها.

٦ ـ لا يكفي أن يعرف كل من الشرق والغرب القيم الخاصة به معرفة نظرية، بل يجب أن تدخل هذه القيم حياته العملية، توجه فيها السياسة وتوحي بالاحكام. ولعل من أهم ما يحول دون حدوث تفاهم بين الغرب والشرق اليوم أن أعمال كل منهما غالباً ما تناقض مبادئه المعلنة.

٧ ـ يجب أن يبذل كل جهد ممكن للجمع بين الغرب والشرق، لا في حقول السياسة والاقتصاد والتقنية فحسب، بل في حقول العقل والروح، وفي تمام الحرية والمسؤولية أيضاً.

ـ ٧ ـ

قد تبدو هذه النظرة إلى الوضع القائم ساذجة بسيطة. وقد يقال إننا لا نستطيع أن نؤخر تنفيذ البرامج المعينة لتنمية التبادل الحضاري بين الشرق والغرب في انتظار تحقيق هذه الشروط العامة. وهو قول صحيح، غير أن هذه الشروط، في رأينا، لا تبرز قصور البرامج المذكورة فحسب، بل تبرز أيضاً عظم التحدي الماثل أمامنا. وعلى الرغم من أن للاجراءات العاجلة والمحسوسة فائدتها، فإن القول الفصل في النهاية هو للتحول الضروري في اتجاهاتنا الأساسية وللقرارات التي نتخذها في حقل القيم العقلية والأدبية.

وقد يسأل سائل في هذا السياق عما تستطيع التربية ورجالها فعله في سبيل تحقيق

التبادل المنشود بين الشرق والغرب. لا ريب في أن هناك كثيراً من الاجراءات العاجلة والأعمال المحسوسة التي يمكن القيام بها في هذا الصدد. من ذلك، مثلاً: السعي لإقامة توازن صحيح بين البرامج النظرية «الحرة» والعملية، وبين البرامج العلمية و«الثقافية»، خلال مراحل التعليم المختلفة، وتوسيع المناهج الثقافية حتى تشمل، بقدر ما يمكن، التقاليد العظيمة للشرق والغرب، وتشجيع نشر روائع التقاليد الحضارية العظيمة وترجمتها، وتبادل الأساتذة والطلاب بين الغرب والشرق، وتأسيس معاهد خاصة لدراسة ألوان حضارية معينة، والتعاون مع اليونسكو في تنفيذ مشروعها الذي يرمي إلى التفاهم المتبادل بين الشرق والغرب، والبدء بتنفيذ برامج للتعليم الشعبي مخصصة لهذه الغاية أو لما يشبهها، والدراسة النزيهة لأسباب التوترات السياسية والاجتماعية والحضارية وسبل معالجتها، وبث روح التسامح وتقدير وحدة الجنس البشري وتماسكه الجوهريين، في جميع مناحي التعليم.

كل هذا، وأكثر من هذا بكثير، يمكن أن يعمل، بل يجب أن يعمل. والواقع أن كثيراً منه قد عمل حتى الآن، ولكن لعله لم يكن متصفاً بالعزم والتصميم وتوحيد الجهود حسبما يتطلبه الوضع الراهن. وان اختيار اليونسكو لهذا المشروع ضمن مشروعاتها الرئيسة، واتباع مؤسسات أخرى، خاصة وقومية ودولية، أهدافاً مماثلة، لدليل على أن هناك شعوراً متزايداً بالحاجة إلى هذا التبادل، واستعداداً للاسهام في تحقيقه عن طريق مناهج عملية.

ولكن خلال ذلك كله ـ وهذا هو بيت القصيد ـ علينا أن لا ننسى القرارات الأساسية التي يجب أن تؤخذ، والتغييرات الداخلية التي ينبغي أن تتم. فالغرب والشرق لا يستطيعان تحقيق التفاهم بينهما ما لم يكن كل منهما أولاً مخلصاً، نظرياً وعملياً، لحقيقته الحضارية الخاصة، وكذلك ما لم يكن كل منهما مستعداً لملاقاة زميله ومقابلته على غير صعيد ممكن. وهذا يدعو إلى تحول في اتجاه الحضارة الحديثة، وإلى بعث حضارات الشرق التقليدية عن طريق بث التفكير النقدي فيها، وإلى فهم عام لدى الجميع «لوحدة الجنس البشري الجوهرية من ضمن اختلافه»، وإلى قوة حافزة يوحي بها هذا الفهم.

ومردّ كل ذلك إلى مواقف الإنسان الأساسية: مواقفه من نفسه، ومن اخوانه البشر، ومن الكون، ومن اللّه. فما هي المواقف الصحيحة تجاه الحقائق النهائية، التي يجب أن تنشأ في عقول الأحداث، والتي يجب أن تقام عليها حياة المجتمع؟ لقد كانت هذه المسألة ولا تزال مصدر تحدّ مستمر للتربية. واليوم، في زحمة القلق والارتباك والانشقاقات والأخطار التي تنتاب الوضع العالمي، يغدو هذا التحدي أشد إلحاحاً وخطراً منه في أي زمن آخر. انه تحدّ يتطلب من التربية، أول ما يتطلب، ان تمتحن ذاتها وأن

تقيم عملها على أساس فهمها للمواقف الصحيحة من الحقائق النهائية، ونجاحها في تكوين هذه المواقف، أي على أساس تقديرها لدورها الأساسي ووظيفتها الأولى وقيامها بهما.

ولا شك في انه، إذا حاولت التربية مجابهة هذا التحدي، تمكنت من اداء مهمتها الكاملة ببصيرة وفاعلية، واستطاعت فوق هذا، بصورة غير مباشرة، ان تكوّن الأشخاص العاملين القادرين على تحقيق تبادل صحيح مثمر دائم بين الشرق والغرب. والأشخاص هم في نهاية الأمر مبعث كل تغيير، وتوليدهم هو الشرط الأساسي للتبادل المنشود، بل لأي وجه آخر من وجوه التقدم والرقي.

دَوْر الجامعة في الحياة الوطنية

— ١ —

الجامعة والحضارة صنوان متلازمان. فلقد كانت الجامعة خلال التاريخ عاملاً من أبرز عوامل التقدم الحضاري، وكان لها، كما قلنا عند معالجتنا للتراث الحضاري، «الأثر الجليل والفعل المتراكم في حفظ التراث، والدفاع عن قيمه، والعمل في سبيل اغنائه»[١]. وإذا كنا نتوجه في هذا البحث إلى الدور الذي تقوم به في تعزيز الحياة الوطنية، فإننا لا نخرج عن نطاق مهمتها الحضارية، أو نهمل الرابطة الأصيلة التي تصلها بالحضارة. ذلك أن جوهر دورها الوطني ــ كما سيبدو لنا ــ إنما هو فعل حضاري به تعزز الحياة الوطنية وتغنيها وتسبغ عليها خير قيمها ومعانيها.

وتشارك الجامعة، في هذا العصر المتفجر، سائر مؤسسات المجتمع في ما تجيش به الحياة البشرية من تبدلات سريعة وتحولات جذرية وما تتعرض له من تأثيرات متنوعة متضاربة. وإذا تفحصنا واقع هذه المؤسسات وجدناها تختلف في درجة شعورها بهذه المؤثرات وفي نوع ردها عليها. فبقدر ما للمؤسسة من حيوية وقوة داخلية، يكون صفاء شعورها وعمق وعيها للعوامل الفاعلة فيها، ويأتي تأثرها بهذه العوامل مولداً منتجاً، دافعاً لها في سبل الرقي والتقدم والفعل المبدع. ومن شأن هذا التفاعل الشديد الحي بين المؤسسة والعوامل المؤثرة فيها أنه يدعوها إلى التساؤل المتجدد عن جوهرها وغايتها ووظيفتها، ويهيب بها إلى امتحان طرقها وأساليبها للتأكد من أنها وافية بالواجبات الملقاة عليها، وبالمسؤوليات الجديدة التي تفرضها قوى الحياة المتطورة.

ولما كانت الجامعة هي في مقدمة مؤسسات المجتمع وعياً وأثراً، ولما كان من

(١) أنظر ص ٥١ ــ ٥٢ من هذا الكتاب.

صميم وظيفتها التساؤل والتأمل والسعي إلى الحقيقة والخضوع لأحكامها، فانا نراها في هذا العصر المضطرب الذي نعيشه دائمة الدأب على إثارة قضاياها ومحاولة تفهم غاياتها وسبلها تفهماً جديداً في ضوء الأوضاع الطارئة. ومن الطبيعي ان هذا القول يصدق بالدرجة الأولى على الجامعات الحية الناشطة، وهي التي تهمنا، لأن سواها التي لا تنشط للنظر الدائم المتأثر والمؤثر وللامتحان الذاتي الذي تقتضيه دوافع الحياة، لا تستحق اسم «الجامعة»، ولو حملته، ولا تدخل في نطاقه وان اعتبرت نفسها فيه.

ولقد كان من أثر هذا التساؤل عن غاية الجامعة ورسالتها وعن حقيقة العمل الجامعي وطرقه وأساليبه ـ هذا التساؤل الذي انتشر في السنوات الأخيرة ـ فيض من الكتب والمقالات والتقارير، وضعها أفراد أو لجان من الجامعيين أو غير الجامعيين، وكان بعضها موضع بحث ونقاش في الدوائر الجامعية أو في مؤتمرات وطنية أو اقليمية أو دولية.

أما هنا في لبنان، فإن هذا التساؤل لم يُثر بعد بجد إلا في نطاقات محدودة. وإذا كان قد برز بين آن وآخر بشكل عام في السنوات الأخيرة، فإن مرد ذلك إلى عوامل وظروف أقل ما يقال فيها انها لا تمت إلى جوهر القضية الجامعية بسبب قوي. أجل! لم يثر هذا التساؤل على الصعيد الوطني اللبناني إثارة ترتفع إلى مستوى القضية الجامعية وتتفق وما للجامعة من مكانة في حياة الوطن ومن فعل في تكوينه. وما لم يحدث هذا، بالجد والتعمق والصراحة التي يتطلبها جلال الموضوع، وخطورة المرحلة التي نجتازها، فإن التعليم الجامعي في لبنان ـ على اتساعه وتعدد مؤسساته ـ يظل قاصراً عن أداء مهمته على الوجه المرتجى، ويأتي هذا القصور دليلاً على أن المجتمع اللبناني لا يعي الوعي الكافي قضية هي من حياته في الصميم ولها في تطوير مستقبله الشأن البارز والدور الفعال.

وسنعود إلى هذا في نهاية كلامنا. أما الآن فلنقصد رأساً إلى الموضوع الذي بين أيدينا.

ـ ٢ ـ

يتناول بحثنا جانباً معيناً من العمل الجامعي، ذلك الذي يتعلق بالحياة الوطنية. ما هو الدور الذي تقوم به الجامعة في بناء هذه الحياة وتعزيزها؟

يحسن بنا، قبل التصدي لفعل الجامعة في هذا المضمار، ان نتبين صفات الحياة الوطنية الصحيحة، والشروط التي يجب أن توفيها، لتستحق هذا الاسم وليكون لها أثرها الصالح في نفوس أبناء الوطن، وفي الوطن ذاته، وعن طريقهما في الحياة البشرية جمعاء.

للحياة الوطنية الصحيحة شروط عدة، لا يسمح مجالنا هنا بتفصيلها، ولذا نجملها بشروط عامة **أربعة**:

أول هذه الشروط هو توفير الكرامة لأبناء الوطن. وماذا نعني بالكرامة؟ نعني أول الأمر مستوى لائقاً من العيش. فلا تحصل لأي مجتمع حياة وطنية صحيحة، أو حياة يمكننا أن ندعوها حقاً وطنية، إذا كان أبناؤه يرزحون تحت أثقال العوز والمرض والجهل، أو إذا كانت أجسادهم ونفوسهم تنخر بفعل العلل الطبيعية والاجتماعية والعقلية، أو إذا كانوا يعيشون في ظلال الخوف من الغير والخوف من الغد. فالسند الأول لسلامة حياة الوطن، ولقدرته على النمو والتقدم، هو تمتع أبنائه بحقوقهم الأولية في العيش الآمن الكريم.

ولئن كان ممكناً في الماضي التعدي على هذه الحقوق أو إغفالها، فلقد تغيرت الحال في هذه الأيام، وتنبه الأفراد واستيقظت الجماهير، وأخذت تدعو وتطالب، وأصبح واضحاً لكل ذي نظر أن حياة أي مجتمع لا تستقر ولا تقوى ولا تتقدم إلا إذا ضُمنت هذه الحقوق، ووُفر لأبناء المجتمع مستوى من العيش لائق بكرامتهم الفردية والوطنية والإنسانية.

ولتوفير هذا المستوى اللائق مطلوبان أساسيان لا بديل عنهما، أولهما وفرة في الدخل الوطني العام، والثاني عدالة في توزيع هذا الدخل. أما وفرة الدخل الوطني العام فتتوقف على قدرة المجتمع على استثمار موارده الطبيعية. فهذه الموارد وحدها لا تكفل الثروة. وإنما تتحقق الثروة، ويغزر الدخل الوطني، بنمو الموارد البشرية، أي بقدر ما يتوفر لأبناء المجتمع من أجساد صحيحة وعقول نيرة، وبخاصة بقدر ما يمتلكون من معرفة تقنية لاستغلال الطبيعة ومن قابلية للانتاج الفردي والتنظيم المشترك.

هذه المعرفة التقنية وهذه القابلية للانتاج والتنظيم أصبحتا اليوم المصدر الأول الذي تستمد منه الأمم قدرتها على رفع مستوى عيش أبنائها، وعلى البقاء في خضم التنافس العالمي، وعلى السير قدماً في سبل العزة والسيادة. فنحن نعيش الآن في عصر يسوده العلم، وكل يوم يقفز العلم قفزات جبارة، وتزداد التطبيقات العلمية دقة وإحكاماً والأساليب الصناعية تعقداً وتداخلاً، فتتسع الفوارق بين الشعوب الممتلكة لناصية العلم نظراً وتطبيقاً وسواها المتخلفة في هذا المضمار. أجل! اننا نسمع ونقرأ الكثير في هذه الآونة عن الشعوب المتخلفة. فما هو التخلف المقصود، التخلف البارز في هذا العصر؟ انه التخلف في مستوى العيش، الذي يقاس بضآلة الدخل القومي، والذي يعود آخر الأمر إلى قصور الشعوب المتصفة به علمياً وتقنياً وعجزها عن استغلال مواردها وتفجير ثرواتها لخير أبنائها ولخيرها بوجه عام.

على أن وفرة الدخل الوطني العام لا تكفي وحدها لكفالة مستوى العيش المرجو. ومن هنا كان المطلوب الثاني وهو عدالة توزيع هذا الدخل. فإذا انحصرت الثروة الوطنية في أيد قليلة، لم تستطع الأمة أن توفي حاجات الكثرة، وإن تحقق لها كرامتها، وان

تستعين بها على التقدم في ميادين الإنشاء والإنتاج والحضارة. ويؤدي هذا الحصر وسوء التوزيع إلى اتساع الشقة بين المنعّمين والمعدمين، وإلى خلخلة بناء المجتمع ــ هذه الخلخلة التي نرى مظاهرها ونسمع جلبتها في كثير من مجتمعات اليوم.

ولكي يتحقق حسن التوزيع، وتتحقق بالتالي كرامة العيش لجمهرة المجتمع، لا بد من أن تسود المجتمع فِكَر سليمة، ومبادىء صحيحة، وإيمان بكرامة الفرد وبالعدالة الاجتماعية. ولا بد أيضاً من معرفة تقنية في الميادين الإدارية والاقتصادية والاجتماعية. فلقد تعودنا أن نقصر إطلاق التقنية على الوسائل الصناعية والانتاجية في الحقول المادية، ولكن ثمة تقنية أخرى لعلها أهم من الأولى وأبعد أثراً، هي المعرفة الاختصاصية بشؤون المجتمع، وبوسائل إدارته وتنظيمه، وسبل إعداده، أفراداً وجماعات، للحياة المنتجة المتعاونة الخيرة. ومن هنا تبدو أهمية التقنية والاختصاص في شتى مظاهر الانتاج والتنظيم، البشرية والطبيعية، وبالتالي في مجمل حياتنا الحاضرة التي يلعب فيها العلم أعظم دور، ويتطور تطويراً يكاد يسابق الخيال.

كل هذا الذي ذكرنا من وفرة في الدخل العام، ومن عدالة في توزيعه، ومن مطالب تقتضيها هذه وتلك ــ كل هذا يتصل بمستوى العيش الذي يتمتع به أبناء الوطن. ولكن العيش شيء، والحياة بمعناها الأشمل والأعمق شيء آخر. فليس بالخبز وحده يحيا الإنسان، على أهمية الخبز وضرورته الأولى للحياة. وليس بالصحة الجسدية والكفاية المادية وحدهما تكمل الكرامة. وإنما تكمل ــ بل تتكون أولاً ــ باحترام الحرية وتقدير الشخصية الإنسانية وتوفير الوسائل لنمو هذه الشخصية وتفتّح قواها وتمكينها مما هي مؤهلة له من فعل وإبداع. وبهذا المعنى يتم الشرط الأول للحياة الوطنية الصحيحة، وهو قدرتها على أن تحقق للمواطنين كرامتهم في عيشهم المادي وفي مستواهم الإنساني، وذلك باحترام المبادىء والحفاظ على القيم التي تُستمد منها الكرامة الحقيقية الأصيلة.

أما الشرط **الثاني** للحياة الوطنية الصحيحة فهو قيامها على التعاطف والتساند والولاء المشترك. فلا يكون ثمة وطن إذا كان ولاء الفرد فيه متجهاً أولاً إلى أسرته أو عشيرته أو طائفته أو مهنته أو الجهة التي تكفل مصلحته الخاصة. عندها يتفتت الولاء، وتتضارب الاتجاهات وتتناقض المصالح، وينتفي معنى الوطن. واننا لنخطىء إذا اعتقدنا أن الوطن يقوم بالميزات الطبيعية التي تلتصق بأرضه وموقعه، أو بالخصائص الجنسية التي يتصف بها شعبه، وإنما يقوم بالروابط التي تربط أبناءه والصفات الاجتماعية والخلقية التي يتحلّون بها. وكل مجتمع يطمح إلى أن يكون وطناً يجب أن يسعى إلى تلك الروابط فيقويها وإلى هذه الصفات الخلقية والاجتماعية فينميها ويعززها. وبهذا تنمو المواطنية وتتعزز. فالمواطنية لا توجد بالطبع والسليقة، ولا تحدث قدراً أو اعتباطاً، ولا تمنح منحاً من مصدر خارجي، بل تكتسب اكتساباً ــ شأن قيم الحياة الأخرى ــ بمقدار ما يبذله

أبناء المجتمع من أجلها، وبمبلغ اقبالهم على التضحية بمصالحهم وبولاءاتهم الأخرى في سبيل ولائهم الوطني المشترك. وكلما كان هذا الإقبال أقوى وأفعل، كانت الحياة الوطنية أصح وأسلم، ومعنى الوطن والمواطنية أصفى وأتم وأكمل.

وشرط **ثالث** لهذه الحياة الوطنية الصحيحة، هو تفتحها للحضارة. إننا كثيراً ما نضيق معنى الحياة الوطنية فنقصره على وجهها السياسي فحسب، ويكاد فهمنا للحرية والاستقلال والوحدة وأمثالها من مطالب الحياة الوطنية ينحصر في مدلولاتها السياسية دون سواها. وقد اتسع إدراكنا لهذا المعنى بعض الاتساع في الآونة الأخيرة فغدونا ندخل فيه العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ونسعى إلى أن يحقق الوطن العدالة في هذه الميادين بالإضافة إلى سعيه الى تحقيق الحرية الخارجية والوحدة الداخلية في الميدان السياسي. ولكننا قلما ندرك أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي في الواقع مظاهر للحياة الوطنية. أما باطن هذه الحياة ولبّها فهو نوع الحضارة التي يحتويها الوطن. ذلك أن لكل وطن مضمونه الحضاري، وهو مضمون يتكون من تراثه الخاص، ومن حظه من التراث البشري العام، ومن تفتحه لمجاري التطور الحضاري وتأثره بها. والأوطان تختلف في ما بينها لا بمقدار مستوى عيشها، أو حريتها السياسية، أو العدالة الاجتماعية السائدة فيها ــ لا بهذه المقاييس فحسب ــ بل بنوع الحضارة التي تجسدها، وبدرجة وعيها للقيم الحضارية وتشوّقها لاكتسابها وحمايتها. ولعلنا لا نخطىء إذا قلنا إن هذا المستوى الحضاري هو الأصل الذي منه تنبعث الصفات الوطنية الأخرى، والميزة التي تقرر ــ آخر الآمر ــ قيمة الوطن وجدارة الحياة الوطنية.

على أن هذا المضمون الحضاري يقتضي لنضجه وتمامه ألا يقف عند حد التفتح والتأثر، بل أن يكون أيضاً فاعلاً مؤثراً. وهذا يقودنا إلى الشرط **الرابع** والأخير من شروط الحياة الوطنية الصحيحة، وهو أن تكون مسهمة في الحضارة. فالوطن ــ كالفرد ــ ينمو بالعطاء كما ينمو بالأخذ. وإذا كان الأخذ ضرورياً للتمكن من العطاء، فإن العطاء هو الفعل الذي تتبلور فيه الشخصية الفردية والوطنية، وتكتسب به ميزاتها الباقية وآثارها الخالدة. والأمم والأوطان كالأفراد على مراتب ودرجات، أدناها هي تلك التي تنكمش على ذاتها ولا تعتقد بضرورة الأخذ عن سواها وتكتفي بما نالته أو تكوّن لديها خلال الأجيال. وتلي هذه المرتبة مرتبة الأمم التي تعي حدودها وتدرك مكاسب الآخرين وتسعى إلى أن تفيد من هذه المكاسب، ولا تجد في هذه الإفادة أي عيب أو غضاضة، وبخاصة إذا كانت تحس أن أخذها هذا هو ضروري لتسنّمها المرتبة التالية. وهذه هي المرتبة العليا، وهي التي تحتلها الأمم والأوطان المسهمة حقاً في حقول الحضارة، القادرة على العطاء والراغبة فيه. وعندما يفعل الزمان فعله، ويسجل التاريخ أثره، لا يبقى سوى العطاء والإسهام، ولا يبقى من الأوطان والأمم سوى نصيبها الإيجابي في استكشاف الحقيقة

واقتناص صور الجمال وتحقيق مثل الخير، أو بكلمة جامعة، سوى فضلها في بناء الحضارة. وعلى هذا، فإن الحياة الوطنية لا تكتسب صحتها كاملة إلا إذا طمحت إلى الإبداع الحضاري، وكان لها في هذا الميدان حظها الموفور واسهامها البين.

ـ ٣ ـ

هي إذن الصورة العامة التي نرسمها للحياة الوطنية الصحيحة. انها حياة تتوفر فيها كرامة الفرد وكرامة الوطن، ويسودها ولاء مشترك يربط أفرادها وجماعاتها بروابط التساند والتآخي، حياة تتميز بمضمونها الحضاري، النامي بالأخذ والاكتساب، المبدع بالإسهام والعطاء.

ما شأن الجامعة في هذا كله؟ أي دور تقوم به في بناء هذه الحياة الكريمة، المتآلفة، المتفتحة، المبدعة؟ ان لها الشأن العظيم والدور المؤثر الفعال في كل جانب من جوانب هذه الحياة، وفي توفية كل شرط من شروطها. هذا ما سنتصدى لتبيانه في ما يلي من هذا الحديث.

ان الحياة الوطنية تحتاج في سبيل توفية هذه الشروط، والشرط الأول منها بوجه خاص، إلى اختصاصيين في مختلف المهن(٢) يمتلكون المعرفة التقنية الضرورية للإنشاء والانتاج والتنظيم التي يتطلبها استثمار موارد الطبيعة ورفع مستوى العيش وتنسيق العلاقات بين أبناء الوطن. تحتاج إلى مهندسين في شتى نواحي الاعمار: في استغلال ثروة الأرض الزراعية والمائية والمعدنية، وفي توفير القوى الكهربائية وسواها من الطاقات، وفي إنشاء المصانع والمعامل، وبناء المساكن والعمائر، وتنظيم القرى والمدن، وفي غير هذه من المهام الانشائية. تحتاج إلى أطباء واختصاصيين في الصحة العامة يكافحون الأمراض علاجاً ووقاية. تحتاج إلى اقتصاديين وماليين وصناعيين وتجار، إلى قانونيين وإداريين، إلى مدرسين ومرشدين اجتماعيين، إلى فنيين في كل وجه من وجوه العمل الخاص والعام.

ان الجامعة تخدم الحياة الوطنية بالقيام بنصيبها الوافر في إعداد هؤلاء الفنيين. وهو نصيب ما فتئت تقدمه منذ بدء ظهورها كمؤسسة للتعليم في القرون الوسطى. ففي الغرب اللاتيني كانت الجامعة في تلك القرون تمد المجتمع بالرجال المعدين «لخدمة الكنيسة والدولة»، وفي الشرق العربي كانت «المدارس» وسواها من المؤسسات التعليمية

---

(٢) نعني بالمهن هنا وفي ما يلي ما يقابل بالانكليزية والفرنسية (Professions) أي الأعمال المهنية التي يقتضي الاعداد لها تعليماً عالياً فوق الدراسة الثانوية، ندعوه في مجال هذا الحديث التعليم المهني العالي أو الفني الاختصاصي، تمييزاً له عن التعليم أو التدريب المهني (enseignement technique secondaire, vocational training) الذي يجري في المرحلة الثانوية.

تخرج القضاة والعلماء لكثير من وظائف الدين والدنيا حينذاك. ثم جاء العصر الحديث والتقدم الذي حدث في العلوم الاختبارية، وفي النواحي التطبيقية منها بوجه خاص، فازدادت حاجة الدول، وحاجة شعوبها، إلى الفنيين الاختصاصيين في شتى المجالات. وعمدت بعض الأمم إلى إنشاء معاهد ومدارس عليا لهذه الاختصاصات(٣)، واحتفظت جامعاتها باختصاصاتها الأصلية: اللاهوت، والآداب، والعلوم، والحقوق، والطب. وإذ سادت الروح العلمانية هذه الأمم، وأصبح تنظيم التعليم العالي عندها من شؤون الدولة، خرج اللاهوت ـ وكان قلب التعليم الجامعي في القرون الوسطى ـ إلى معاهده ومؤسساته الخاصة.

على اننا نشهد اليوم، في هذا العصر الصناعي الذي تغلب فيه التقنية، **ظاهرتين** بارزتين، **أولاهما** تقدم هذه الاختصاصات الفنية وتفرعها، والحاجة الملحة التي تحس بها المجتمعات على اختلافها إلى رجال ونساء مدربين عليها، مهيأين للقيام بالأعمال المتعددة التي يتطلبها استثمار الطبيعة وانتاج الثروة المادية، واعداد الثروة البشرية، وتنظيم شؤون المجتمع. أما الظاهرة **الثانية** فهي تسرب هذا التعليم الفني إلى داخل اسوار الجامعة، وإلقاء قسم متزايد منه على عاتقها، وشعور الجامعة ذاتها بمسؤوليتها المتضخمة في هذا الميدان. ومهما يكن من أمر، فسواء أكان هذا التعليم الفني الاختصاصي ضمن الجامعة ذاتها أم في معاهد مستقلة أو شبه مستقلة، فلقد أصبح قسماً مهماً من التعليم العالي، تزداد أهميته كلما توغل المجتمع في سبيل المعرفة التقنية، ولم يعد ممكناً لباحث أو مخطط مسؤول أن يفصل حاجاته ومشكلاته عن قضايا التعليم العالي بوجه عام.

وتبرز الظاهرتان اللتان المعنا إليهما في جامعات البلدان التي تتطور تطوراً سريعاً. فإن هذه البلدان تجد نفسها مدعوة إلى السعي الحثيث لتهيئة الفنيين باعداد متوافرة وباختصاصات متزايدة لينهضوا بالأعباء التي يتطلبها التطور السريع المنشود. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، تعتبر هذه البلدان جامعاتها أداة هامة، بل أهم أداة، لهذه التهيئة، فتتسع هذه الجامعات في عدد طلابها وأساتذتها وتفرع اختصاصاتها، وتغلب عليها صفة التعليم المهني العالي. على أنها تجد نفسها، مع ما يغدقه عليها المجتمع والدولة من عون مادي وسند معنوي، عاجزة عن القيام بتبعات هذا التعليم المتضخمة التي تقتضيها حاجات التطور الملحة المشتدة في الحاحها يوماً بعد يوم.

للجامعة إذن نصيبها في هذا الجانب من الحياة الوطنية. وهو نصيب، كما رأينا، متضخم متوافر بفعل غلبة التقنية على حياتنا المعاصر بوجه عام، وتطلع الشعوب المتخلفة إلى التطور المتسارع بوجه خاص. وللجامعة أيضاً نصيبها في الجانب الثاني الذي ذكرنا

---

(٣) Technische Hochschulen, Grandes Ecoles وأمثالها.

من جوانب الحياة الوطنية، وهو تدعيم المبادىء والقيم الأساسية التي يجب أن يستند إليها التطور وينبعث منها الولاء الوطني المشترك. إذ لا يكفي الوطن أن يكون مجهزاً بالفنيين الاختصاصيين، بل يحتاج، إذا أراد أن يكون وطناً متماسكاً نامياً، إلى مبادىء وعقائد صحيحة تحدو هؤلاء الفنيين وسواهم من المواطنين. ولهذا يجب على الجامعة أن تنمي في طلابها صفات المواطنية الصحيحة، لتتمثل هذه الصفات في حياتهم، وليصبحوا عندما يخرجون للعمل في المجتمع مصدر بث واشعاع للروح المؤلفة الباعثة التي إذا سرت في عروق الوطن كونت جوهره وضمنت وحدته.

يعتبر البعض ان تنمية المواطنية الصالحة ليس من شأن الجامعة، بل من شأن التعليم الثانوي الذي يسبقها، وان الشاب الذي يدخل باب الجامعة يجب أن يكون قد أعد هذا الإعداد التربوي والوطني، وعليه أن ينصرف كل الانصراف إلى تنمية عقله واكتساب اختصاصه. غير أن الأمر ليس من اليسر والبساطة بهذا المقدار. فتكوين الروح الوطنية عملية لا تقتصر على مرحلة من مراحل التربية، أو من مراحل الحياة كلها، بل تمتد من المهد إلى اللحد. ثم ان النشء قد يلقن في مرحلة التعليم الثانوي مبادىء الحياة الوطنية تلقيناً. أما في الجامعة فينفسح له المجال لأن يبحث هذه المبادىء ويكتشف الأسس التي تقوم عليها، ولأن يمارسها ممارسة فعلية في ما يبذل من نشاط جامعي وما ينظم من نواد وهيئات تهتم بشؤونه ومشكلاته. يضاف إلى هذا ان متخرجي الجامعات يحتلون في حياة الوطن مراكز مسؤولة، ويفرض فيهم أن يكونوا منها في مراتب القيادة، فمؤهلاتهم الوطنية انفذ فعلاً وأبعد أثراً من مؤهلات سواهم، ولذا وجب ان تحرص الجامعات، وان يحرص الوطن عامة، على أن تكون هذه المؤهلات صحيحة غنية ليكون أثرها القوي متجهاً إلى الخير والبناء لا إلى الهدم والفساد.

وتعظم خطورة هذه المهمة في الأوطان التي لا تزال في مرحلة التكون والنمو، أو التي تتمخض بشتى النزعات أو تثور حولها عواصف الاضطراب. فاستقرارها وتقدمها يتوقفان، إلى حد بعيد، على ما ينشأ فيها من قيادة صالحة، لا في مراتب الحكم العليا فحسب، بل في كل ناحية من نواحي الحياة الخاصة والعامة. ولا يصح للجامعة أن تتخلى عن مهمتها في تكوين هذه القيادة بأن تتوانى في تنمية المؤهلات الوطنية في طلابها أو بأن تعتبر أن إنشاء المواطن الصالح خارج عن نطاق عملها. انه، في رأينا، ليحتل مركزاً بارزاً في هذا النطاق.

وللجامعة دورها في توفية الشرط الثالث الذي أشرنا إليه من شروط الحياة الوطنية الصحيحة، وهو التفتح الحضاري. ففيها مجال لأن يطلع الطلاب إطلاعاً وافياً على تاريخ أمتهم ومقومات حضارتهم، وعلى تواريخ الأمم والحضارات المختلفة، وعلى سير هذه في نشوئها وازدهارها وانحطاطها وتفاعلها، وما كان لها من تأثيرات متبادلة، ومن

تراثات خاصة ومشتركة. وثمة دراسات أخرى في الجامعة لا تؤدي إلى غاية نفعية أو إلى الاعداد لمهنة أو عمل معين، بل ترمي إلى تنمية قوى الذهن، وتوسيع آفاق المعرفة، وتنشئة المواهب التي تميز الإنسان المثقف المتفتح. ومن وجوه عمل الجامعة محاضرات عامة تلقى خارج الدروس المقررة، ونشاطات فكرية وأدبية وفنية، ووسائل للمطالعة الواسعة، وسواها من الأسباب التي يجب أن تستغل لإنشاء شباب متميز بالوعي الحضاري العميق الواسع.

ان تنمية هذا الوعي الحضاري يشغل بال الجامعات في هذه الأيام، نظراً لطغيان الغايات والأساليب التقنية والروح النفعية على حياتنا المعاصرة. وتبرز هذه المشكلة على مسرح النقاش في داخل الجامعات وفي المداولات الجامعية المشتركة، وتتخذ مظهر التوفيق «بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية»، أو الملاءمة «بين التعليم الاختصاصي والثقافة الحرة» أو غير هذا وذاك من وجوه التوفيق والملاءمة التي تحاول الجامعات أن تتدبرها وتطبقها. وتختلف الجامعات في محاولات التدبير والتطبيق. فمنها فريق يعتبر أن الدراسات «الحرة» أو «الثقافية العامة» يجب أن تدخل في صلب البرامج المقررة حتى في الكليات المهنية أو الاختصاصية، ومنها فريق آخر يعتقد أن موضعها هو في الدراسة الثانوية، وان العمل الجامعي هو عمل تخصص فحسب، لا سيما في هذا العصر الذي تتقدم فيه المعرفة تقدماً سريعاً ويحتاج الطالب إلى كامل وقته وجماع جهده لاكتساب اختصاص معين في حقل من حقول البحث النظري أو التطبيق الفني. ويعتقد هذا الفريق انه، إذا كان للجامعة مهمة في هذا التثقيف الحضاري العام، فمجاله ليس في الدراسات المقررة، بل في النشاطات الجامعية التي تعرض فيها الطالب لمؤثرات هذا التثقيف ويفيد منها. ومهما يكن من أمر هذا الاختلاف في وجهات النظر، فلا مفر لنا من تقرير **حقيقتين** واضحتين، **الأولى** أن للجامعة نصيبها في هذا المضمار ـ مضمار بث الوعي الحضاري في طلابها وفي الوطن عامة ـ وان اختلفت وسائل هذا البث وأساليبه. أما الحقيقة **الثانية** فهي اهتمام الجامعات اليوم بهذه المشكلة، وإحساسها بخطورتها، وبالمسؤولية الجسيمة التي تتحملها الجامعة في مجابهتها إذا أرادت أن تقوم بدورها التام في خدمة الحياة الوطنية والتقدم الإنساني.

والحياة الوطنية الصحيحة تتميز أخيراً، حسبما ذكرنا، بالعطاء والاسهام في تقدم الحضارة. وهنا أيضاً نجد للجامعة نصيبها البارز ودورها الممتاز. فالجامعة هي مركز هام، إن لم نقل المركز الأهم، للبحث والاستنباط والاستكشاف التي بها تتقدم المعرفة البشرية. ليست الجامعة مؤسسة لنقل العلم فحسب، وإنما لها مهمة ثانية لا تنفصل عن الأولى، هي مهمة تجديد العلم ودفعه إلى الأمام بالبحث والاستكشاف، والجامعة التي تسهو عن هذه الحقيقة تقصّر في أداء وظيفتها وتقف دون تحقيق المعنى الشامل الذي ينطوي عليه اسمها. ويعظم قدر هذه الحقيقة، ويعلو شأن هذه المهمة الجامعية، في عصر كالذي

نعيشه تتفجر فيه المعرفة وتنطلق انطلاقاً يخترق كل يوم حداً، بل حدوداً، ويكشف آفاقاً لم نكن نحلم بها في الماضي القريب. وهذه المعرفة الجديدة، أو بالأحرى هذه القدرة على إنماء المعرفة وتطبيقها، هي اليوم، كما قلنا، سبيل القوة والعزة، ورمز من أبرز رموز التقدم والقيادة. ونحن إذا تدبرنا أصولها وجدنا قسماً كبيراً منها ينطلق من الجامعات أو من مؤسسات البحث المتصلة بها أو المتعاونة وإياها. فثمة إذن دور بارز تلعبه الجامعة في هذا الجانب الخطير، المتزايد الخطورة، من جوانب الحياة الوطنية.

— ٤ —

ها نحن، بعد محاولتنا رسم صورة خاطفة للحياة الوطنية الصحيحة وللصفات التي تميزها والشروط التي يجب أن توفيها، قد طفنا طوافاً سريعاً بجوانبها المختلفة، فوجدنا أن للجامعة مهمتها البينة ودورها البارز في هذه الجوانب جميعاً. ويقودنا هذا الطواف إلى تساؤل أساسي يضطرب في أذهان المعنيين بالشؤون الجامعية في هذه الآونة التي تخضع فيها الجامعات على اختلاف بلدانها وأوضاعها لشتى النزعات وتجابه العديد الضخم من التبعات. ما هي الجامعة؟ وما هي مهمتها الرئيسية التي تتميز بها؟

هل الجامعة هي مؤسسة للإعداد المهني ولتلقين المعرفة التقنية؟ هل غايتها الرئيسية هي أن تخرج مهندسين وأطباء وصيادلة ومدرسين وحقوقيين واقتصاديين وسواهم من المهيأين لمزاولة المهن الحرة، أو لشغل وظائف الدولة، أو للعمل في حقول الحياة العامة. ان هذا، كما رأينا، عمل من أعمال الجامعة، وخدمة أدتها الجامعة لمجتمعاتها على مدى التاريخ، وهو ينمو ويتزايد بفعل تطور المعرفة الاختصاصية والأساليب التقنية والتنظيم الاقتصادي والاجتماعي. ولكنه لا يستنفد غاية الجامعة، بل ليس هو عملها الأهم. فالجامعة ليست مجموعة من كليات مهنية ومعاهد تقنية فحسب، مهما تعددت هذه الكليات والمعاهد، واتسع نطاقها، وتوفرت فروعها واختصاصاتها. ذلك ان من أخص خصائص الجامعة أن تطلب المعرفة من أجل المعرفة ذاتها، لا من أجل أية غاية عملية أو نفع معين، مؤمنة بأن طلب المعرفة والتشوق إلى اكتسابها والدأب على انمائها هي أغراض خليقة بأن يقصدها الإنسان لنفسها، وإن الجامعة هي المؤسسة التي يجب أن تتجند لها أولاً. ولهذا احتضنت الجامعة منذ نشأتها كليات للآداب والعلوم والفلسفة وسواها من الموضوعات «النظرية» و«الإنسانية»، بل كانت هذه الكليات إلى وقت قريب، ولا تزال في بعض البلدان، قلب الجامعة ومحور نشاطها.

فهل تكون الجامعة إذن مؤسسة للتعليم «الحر» (الليبرالي)، والثقافة العامة؟ وهل تكون غايتها الأولى تدريب الشباب على طلب الحقيقة، واكتساب الصفات العقلية والخلقية التي يكونها هذا الطلب، واعدادهم ليغدوا مواطنين صالحين، وأشخاصاً فضلاء، واناساً متحضرين بكل ما لهذه الكلمات من معنى؟ إن لهذا العمل مكانه الأصيل في

التربية الجامعية وهو منها في الصميم. ولذا وجب أن يكون في قلب الجامعة كليات تسعى إلى هذه المعرفة الحرة سعياً مباشراً وتجعلها غرضها الأول. ولكن الإعداد المهني كان منذ البدء، كما قلنا، جزءاً من عمل الجامعة وهو يتضخم بفعل الحياة المعاصرة واشتداد تنظيمها وسريان التقنية فيها، فلا تستطيع الجامعة إذن أن تتخلى عن نصيبها منه. على ان هذا التعليم المهني والإعداد التقني الاختصاصي لا يكون جامعياً بالمعنى الصحيح، ولا يحق له أن يدخل اسوار الجامعة، إلا إذا كانت تسري فيه روح الثقافة الحرة التي وصفنا، فيسعى إلى تنمية مواهب الطالب وترويضها على محبة الحقيقة والجد في طلبها وطلب سواها من القيم الفكرية والأدبية والمزايا الحضارية. وبعبارة أخرى: لا يكون هذا التعليم جامعياً إذا نشد اعداد الطالب مهنياً وتقنياً فحسب، ولم يطمح، مع هذا الاعداد، إلى أن يجعل من الطالب مواطناً صالحاً وشخصاً فاضلاً وإنساناً متحضراً.

وأخيراً، أتكون غاية الجامعة الأولى البحث والاستكشاف والعمل لإنماء المعرفة الإنسانية؟ لقد رأينا ان الجامعة التي لا تقصد إلى هذا ولا توليه عنايتها وجهدها تقف دون تحقيق وظيفتها كاملة وتخلّ بواجب من أهم واجباتها. ولكن هذا الإنماء العلمي قد يجري في معاهد للبحث (research institutes). ونحن نرى هذه المعاهد تتكاثر وتتسع في هذه الأيام، مستقلة عن الجامعات كل الاستقلال، متصلة بها متعاونة وإياها، أو داخلة في نطاقها. ولكن معاهد البحث، مهما تعددت واتسعت وتفرعت اختصاصاتها، لا تكوّن جامعة: لأن البحث فيها غالب على التعليم، ولأنها، من جهة ثانية، تعنى بجوانب من الحقيقة الطبيعية أو الإنسانية وباختصاصات معينة من المعرفة، وهي توغل في تحري هذه الجوانب، ولكنها لا تنظر إليها في ترابطها، وفي تكوينها ككل. أما الجامعة فتتوخى النظر الكلي الجامع، وتتصدى للحقيقة وللمعرفة وللحياة الإنسانية في شمول كل منها ووحدتها وتفاعل قواها وترابط أجزائها.

— ٥ —

ما هي الجامعة إذن؟ ما هي هذه المؤسسة التي نحاول تعيين دورها في الحياة الوطنية؟ حددنا صفات هذه الحياة، ولا بد لنا لايفاء البحث حقَّه من تحديد «الجامعة» التي تلعب فيها هذا الدور. وكما طفنا في سابق حديثنا بجوانب الحياة الوطنية، طفنا الآن بجوانب العمل الجامعي فلم نرَ أياً منها محيطاً بمعنى الجامعة أو مؤدياً إياه تأدية كاملة. والواقع أن الجامعة هي كل ما ذكرنا وأكثر مما ذكرنا. انها مؤسسة تتولى التعليم المهني العالي، وتعنى بالتثقيف الواسع الحر لإنماء المواطنية الصالحة والوعي الحضاري، وتقوم بالبحث والاستكشاف لتوسيع نطاق المعرفة الإنسانية. ان عملها يشمل هذا كله وأكثر منه. نقول أكثر منه لأن المقومات التي تكوّن الجامعة والصفات التي تميزها هي آخر

الأمر مقومات وصفات غير محسوسة يصعب حصرها وضبطها وتفصيلها، ولا يعيها وعياً صحيحاً إلا من خبرها خبرة مباشرة ودفع الثمن الذي تتطلبه هذه الخبرة كداً وجداً وتحصيلاً وعصارة عقل ومحاسبة دقيقة مستمرة للنفس. هذه المقومات والصفات غير المحسوسة نجمعها بقولنا: «الروح الجامعية»، ونعتبر هذه «الروح» قوام الجامعة الأول، والسر الذي يجب أن تمتلكه لتستحق اسمها وتنهض بوظيفتها. فما هي إذن خصائص هذه الروح ومتطلباتها؟ لنحاول تحديدها مع علمنا بعجز الألفاظ في هذا المجال وقصورها عن أداء المعاني المنشودة.

أولى خصائص هذه الروح هي الايمان بالحقيقة، وبأنها أنفس قيمة في الوجود، وبأن خير الإنسان هو في السعي إليها والجد لاكتسابها. فليس في عرف الجامعة قيمة أخرى توازيها مرتبة وعزة: لا المال، ولا الجاه، ولا القوة والتسلط، بل بالعكس، ان هذه كلها وأمثالها خليقة بأن تضحى في سبيل الحقيقة. فهي جوهر الفضيلة، ومبعث الكرامة، ومصدر القوة والعزة والحرية الصحيحة.

وتتميز الروح الجامعية **ثانياً** بالإيمان بالعقل سبيلاً إلى استكشاف الحقيقة. فهي أعز من أن تدرك بالهوى والشهوة، أو بالعصبية والتقليد الأعمى. ان سبيلها هو الملاحظة والتدقيق والنقد الذاتي والاستنباط والاستدلال وغيرها من الأساليب التي رسمها العقل الإنساني في تفتحه ومجابهته لأسرار الوجود واختباره المتراكم. وضمان الحقيقة رهين بقدر ما يستضيء المرء بنور العقل ويخضع لاحكامه.

وتتكون الروح الجامعية **ثالثاً** بالإيمان بأن النظر العقلي الذي يقود إلى الحقيقة هو نتيجة جهد واكتساب، لا يأتي هبة ولا يلقّن تلقيناً، بل يحصّل تحصيلاً بالمرانة والترويض والسعي المبذول للتعلم والاستكشاف. ليست الدراسة الجامعية كتباً تحفظ، أو مناهج تطبق، أو امتحانات يستعد لها. وإنما هي تلاقي فريقين: معلم، ومتعلم. بل الصحيح أن نقول انهما فريق واحد متعلم، إذ كلاهما يسعيان إلى الحقيقة ويستزيدان من المعرفة. على أن «المعلم» منهما قد اجتاز في هذا السبيل شوطاً أبعد مما اجتازه الآخر، فهو له بمثابة المرشد والدليل، ولكنه لا يستطيع أن يجتاز به الشوط أو أن ينقله من مرحلة من مراحل المعرفة إلى أخرى. إن هذا الاجتياز والانتقال لا يكون في الجامعة إلا من عمل المتعلم ذاته، وبمبلغ الجهد الذي يبذله، وبحسن الارشاد الذي يتلقاه من معلمه.

ويحسن إرشاد المعلم بقدر ما يظل هو نفسه متعلماً محاسباً نفسه عاملاً على تنمية مواهبه واستكمال معرفته، وبقدر ما يجسّد في حياته الفضائل التي يتطلبها السعي العقلي الصادق المستمر.

وليصحّ هذا السعي وليثمر هذا التلاقي بين المعلم والمتعلم، لا بد من أن تسود الجو

الجامعي حرية التفكير والتعبير. فالروح الجامعية تقوم بهذه الحرية، وتزول بزوالها. ولكن هذه الحرية ليست مطلقة، فلا تتبع الهوى ولا تقود إلى الفوضى. انها حرية مضبوطة، بل لنقل منضبطة، لأن القيد الوحيد الذي تعترف به هو القيد الذي يضعه العقل. ولما كان من شأن العقل أن يضبط ذاته، فالحرية التي تخضع لحكمه تستمد انضباطها من انضباطه. هذا النوع من الحرية هو الذي يزهو به عمل الجامعة ويثمر، وهو الخير الذي تبثه في مجتمعها عندما تكون الروح الجامعية الخالصة حية فاعلة فيها.

ومن خصائص هذه الروح أيضاً انها تعتبر الحرية تبعة ومسؤولية، تبعة تجاه الحقيقة ومسؤولية نحو المجتمع. ان السؤال الذي يتبادر إلى ذهن الجامعي الأصيل في حياته الفكرية والعملية هو: ما هو واجبي وأين تقع تبعتي؟ لا ما هو حقي، وكيف احصل على امتيازي؟ وبهذا المعنى من معاني الاحساس بالتبعة، الذي تتحقق به الحرية الصحيحة، تسهم الجامعة في صنع المواطن الصالح والإنسان الخيّر، وفي تعزيز ملكات الولاء والعطاء والتضحية وسواها من الفضائل الإنسانية التي بها تكون الحياة الوطنية الصحيحة.

وجميع هذه القيم التي تمثلها الروح الجامعية: الإيمان بالحقيقة، والسعي العقلي، والحرية المنضبطة، وأولوية المسؤولية، مستمدة من الإيمان الأساسي بكرامة الشخصية الإنسانية، وبأن هذه الكرامة تحصل أتم حصول بتحقيق هذه القيم، وبأنها عنوان الرقي الفردي والوطني الإنساني.

إن تكوين الشخصية المتميزة بالكرامة، المجسّدة للقيم التي ذكرنا، هي إذن الغاية التي تنتهي عندها الغايات الجامعية الأخرى. ولذا تقوم الجامعة على التعليم أولاً وعلى الاتصال المباشر بين المعلم والمتعلم. ذلك أن هذا الاتصال بين شخصية فاعلة وأخرى قابلة هو السبيل الصحيح لتكوين الشخصية المنشودة. أما بالنسبة إلى موضوعنا بوجه خاص، فيمكننا القول إن خلاصة الدور الذي تقوم به الجامعة في الحياة الوطنية هو تهيئة هذه الشخصيات الكريمة لتغدو مصدر بعث وإنشاء لحياة وطنية كريمة.

— ٦ —

يستفاد مما ذكرنا أن الدور الأساسي الذي تؤديه الجامعة في خدمة الحياة الوطنية يقع في نطاق المبادىء والقيم. انه نطاق الجامعة الأول وحيزها المميز. وهذا النطاق ذاته هو لب كيان الحياة الوطنية ومصدر وجودها ومبعث وحدتها وقوتها ومقياس جدارتها. إذ ما هو الوطن، في نهاية الأمر، سوى مبادىء تحترم، وقيم تحقق، وفضائل تكتسب وتنمى؟ أي ضامن لسلامة الوطن سوى الحقيقة التي يقوم عليها، والتماسك الطوعي الذي يوحد أبناءه، والمناعة الخلقية التي تقف سداً حاجزاً دون فساده وإفساده؟ أيّ نعم حقيقية يجنيها المواطن، فتركز في ذهنه ونفسه معنى الوطن، سوى نعم الحرية والعدالة

والمساواة والكرامة الشخصية المستمدة كلها من حرمة المبادىء في النفوس وسطوتها على القلوب؟ وما الذي يسبغ على الوطن بهاءه ويجعل له مكانته في المجتمع البشري، ويبقي له ذكره في التاريخ سوى الجهد الذي يبذله، والكسب الذي يحصله، والنصيب الذي يقدمه في اكتشاف الحقيقة والدفاع عنها، وفي رعاية الفضائل الإنسانية وتعزيزها؟

في هذا الزمن الذي تطغى فيه المادة، وتنبعث الأهواء والشهوات، وتتضارب المصالح والنزعات، يجب علينا أن نؤكد هذه المعاني التي تكوّن الحياة الفاضلة الفردية والوطنية والإنسانية. يجب علينا أن ندعو بأقوالنا وأفكارنا وسلوكنا الخاص والعام إلى أن الوطن هو، أول كل شيء، عقل وخلق وضمير ـ عقل ينشىء وينظم، وخلق يبعث إلى الخير ويردع عن الشر، وضمير ما ينفك يحاسب ويناضل ويحيي.

هذا الواجب ملقى، في المقام الأول، على الجامعيين. ذلك أنه يُفرض في الجامعة أن تكون في المجتمع موئل العقل، ومنبت الخلق، ومبعث الضمير. ليست الجامعة، كما يخيل إلينا أحياناً، مصنعاً للشهادات، أو مركزاً للامتحانات، أو مؤسسة لتخريج الموظفين. ليست الجامعة أبنية تقام، أو نظماً تستصدر، أو مناهج تقرر. ليست الجامعة اعداداً متكاثرة من الأساتذة والطلاب أو أنواعاً مختلفة من المعاهد والكليات. أجل! ليست الجامعة هذا أو ذاك أو سواه مما هو أقرب إلى الشكل والمظهر منه إلى الباطن والجوهر.

جوهر الجامعة هو أن تكون، أو أن تسعى لأن تكون، داخل وطنها أو مجتمعها، صورة للمجتمع المثالي الفاضل. إذا كان جوهر الإنسان هو عقله وروحه، وإذا كان جوهر الوطن هو ما يتجسد فيه من فضائل عقلية وخلقية، وإذا كانت الجامعة هي المؤسسة التي ترعى العقل وتسعى إلى الفضيلة، فخليق بها إذن ان تغدو، ضمن المجتمع الذي تعمل فيه، المجتمع المثالي الفاضل الذي منه تنبعث قوى الخير وعوامل التقدم والرقي.

ولن تستطيع الجامعة أن تقوم بهذا الدور الخطير في حياة مجتمعها إلا إذا وعت جوهر كيانها وحقيقة وظيفتها، وكانت أمينة لمبادئها ولرسالتها خلال الأجيال. لا يمكنها أن تحقق سيادة العقل في وطنها، إذا لم تكفل سيادته في داخلها أولاً، ولا أن تبعث قوى الخير في مجتمعها إذا لم تكن قد حققت الخير والفضيلة في صميمها، ولا أن تسهم في بناء أمتها على المبادىء والقيم، إذا لم تُشد بنيانها ذاته على هذه الأسس والقواعد. على أنها إذا وفّت هذه الشروط الذاتية ـ وما أصعبها! ـ أصبحت صورة لما يجب أن يكون عليه الوطن، وقوة تنهض به لتحقيق هذا الواجب.

تلك هي مهمة الجامعة، وهذا هو مبلغ تبعتها. أعظم بهما مهمة وتبعة!

بقيت كلمة أخيرة لا بدّ منها. لقد عالج حديثنا دور الجامعة بوجه عام، ولم يتصدّ له في الحيز اللبناني بوجه مباشر. وليس مردّ ذلك إلى ابتعاد عن الواقع أو إلى تخلٍّ عن التبعة التي تلقيها هذه القضية على عاتق الجامعي في هذا البلد. وإنما مردّه بالعكس إلى صميم الواقع وجوهر التبعة. ذلك أن هذا النوع من المعالجة هو الذي يتفق وطبيعة الجامعة وأسلوب تفكيرها وعملها. فإن من أولى خصائص هذا التفكير توجيه النظر إلى الأصول والمبادىء والكليات، وإلى الحقائق التي تتعدى حدود المكان والزمان. وهذا ما حاولناه في هذه المعالجة. ان الجامعة قد تختلف بين عصر وعصر وبين بلد وبلد في بعض المظاهر والوجوه، ولكن جوهرها يظل ذاته لا يتغير، فإن تغير زالت صفتها الأساسية وانقلبت هذه المؤسسة شيئاً آخر. وكذلك الوطن والحياة الوطنية، ولكن حقيقتهما، كخلاصة قيم معينة، تبقى هي هي، فإذا انعدمت هذه القيم أو اندثرت، انتفى ــ كما قلنا في سابق حديثنا ــ معنى الوطن وضاعت معالمه.

إن حاجتنا الأولى في لبنان هي إلى العودة إلى الأصول والبحث عن جواهر الأمور. ونحن إذا عدنا، وجدنا هذه الأصول والجواهر في نطاق المبادىء وفي ميدان القيم. هذا بوجه عام، أما في ما يختص بموضوعنا هنا فإنّا نجد **حقيقتين** أساسيتين لا مفر منهما ولا خير في تجاهلهما.

الحقيقة الأولى التي لا نكلّ عن ترديدها وتأكيدها هي أن جوهر الوطن هو قيم خلقية وعقلية، وحيوية حضارية واسهام حضاري تولدهما هذه القيم. فلا الموقع الجغرافي، ولا الجمال الطبيعي، ولا التكوين البشري، ولا التاريخ الماضي، ولا الازدهار الاقتصادي ــ لا هذا أو ذاك أو ذلك أو كلها معاً ــ يؤلف وطناً أو يكفل بقاءه. وإنما الذي يفعل ذلك سطوة المبادىء على النفوس، وتحرّق القلوب إلى تحقيق القيم الرفيعة، وتوق العقول إلى الفعل الحضاري الذي فيه شرف الإنسان ومجد الوطن.

أما الحقيقة الثانية فهي ان هذه القيم لا تحصل لمجتمع من المجتمعات إلا إذا كانت فيه مراكز وخلايا تؤمن بها وتدافع عنها وتعمل على تنميتها وتبثها في الجسم الوطني. ولا جدال في أن الجامعة هي في مقدمة هذه المراكز. فلا وطن بلا جامعة أو جامعات حيّة ناشطة، واعية لمهمتها في هذا المضمار عاملة في تحقيقها. وان نظرة واحدة إلى البلاد المتقدمة في الميدانين الوطني والحضاري لكافية للدلالة على ما نقول. فهل ينفصل تاريخ تلك البلاد عن فعل جامعاتها؟ ترى أكان لفرنسا وانكلترا وايطاليا والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي أن تبلغ ما بلغت لولا السوربون واكسفورد وكمبردج وبولونيا وروما وهارفرد وكولومبيا وموسكو واخواتها من الجامعات؟ أَنَشأت تلك الأوطان وزهت حضاراتها لولا تلك المراكز التي ما فتئت منذ القرون الوسطى تنكب

على شؤون العقل وتجدّ في إنماء المعرفة وبثها وفي رعاية القيم الإنسانية وتعزيزها؟

على أن الجامعات لا تولد اعتباطاً، ولا يتيسر لها أن تؤدي مهمتها على الوجه الذي وصفنا إذا لم تهيأ لها أسبابها وإذا لم يظل المجتمع يمدها بالوسائل ويعينها على توفية حاجاتها. ويصدق هذا، بوجه خاص، في هذه الأيام التي اتسع فيها عمل الجامعة وتفرع، وتضخمت واجباتها وتبعاتها. ومن هنا يحق لنا أن نتساءل: إلى أي حدّ يشغل حال التعليم الجامعي في لبنان أذهان السلطات المسؤولة؟ وبصفة أخص: ما هو مقام الجامعة اللبنانية بين الاهتمامات التي تقلق بال الهيئات الرسمية والرأي العام الواعي؟ لو أننا عدنا إلى الأصول، وفقهنا الدور الذي تلعبه الجامعة، والجامعة الوطنية بوجه خاص، في حياة الوطن، لأحللنا هذه الجامعة المقام الأول في اهتماماتنا ولظللنا نقلق ونتحرق لنضمن لها وسائل النمو الدائم ولنمهد لها السبل لكي تصبح، كما يجب أن تكون، منبعاً يتدفق فكراً ومعرفة إنسانية، ومصدر القيم التي تصنع لبنان.

ولكن هذا القلق والتحرق والحرص ليست من واجب المسؤولين وحدهم، بل إن تبعتها تقع كذلك على الجامعيين أنفسهم. فمن المفروض أن يكون هؤلاء أوعى من سواهم لخطورة القضية الجامعية، وأشد تعاضداً وتماسكاً في تبيان أهمية التعليم الجامعي، وفي بث الرسالة الجامعية في كل سبيل من سبل القول والفكر والعمل. وأول هذه السبل ما أشرنا إليه سابقاً وهو أن تكون حياتهم تجسيداً لهذه الرسالة وعنواناً لسموها ورفعتها. فما لم يحققوا هذا الشرط الأساسي: ما لم يعتبروا عملهم رسالة لا مهنة، وما لم تكن أشخاصهم رموزاً حية ملهمة للقيم التي تمثلها الجامعة، فإن الجامعة ـ أية جامعة ينتمون إليها ـ تعجز عن أن تبلغ غايتها المرجوة أو أن ترتفع إلى مستوى الدعوة التي يحملون اسمها.

فأين هو هذا القلق على القيم؟ أين التوق الجاد المضني إلى الفعل الحضاري الأصيل؟ أين التحرق إلى الإبداع العلمي والفني والخلقي؟ من هنا ـ من هذا القلق والتوق والتحرق، ومن الحرص على وضع الأمور في مواضعها، وتنظيم القيم في مراتبها ـ من هنا، نقطة الانطلاق إلى حياة جامعية لبنانية أشد أصالة، وانفذ أثراً في حياة لبنان الوطنية.

المجتمع العربيّ بين الأمس واليوم

التيار القومي العربي

للمجتمع العربي أمسان، أمس قريب وأمس بعيد. أما البعيد فقد كان معقل مجدٍ وإبداع ومبعث نور وضياء. وأمّا القريب فقد عمّه الجهل واكتنفه الظلام. ولئن كنا نعود إلى الأول لنستمد منه الاعتزاز والافتخار والثقة بالنفس والقوة على مقارعة الأحداث، فإن الثاني هو أدنى إلينا وأبين في حياتنا الحاضرة أثراً. ولذا سنتجه إليه في نظرتنا هذه لنقارنه ونقابله بما نحن اليوم عليه.

ما هو الفارق الأساسي بين وضعنا في أمسنا القريب ووضعنا القائم الآن؟ ان أوّل ما يبدو للعيان هو الفارق بين ما كنا عليه من جمود وركود وما نضطرب به اليوم من تحفز وتحرك وتغير. بالأمس كان آباؤنا وأجدادنا راضين بقسطهم من العيش ونصيبهم من الحياة، على ضيقهما وضآلتهما. كانوا لا يطمحون إلى وجود أفضل، حظهم في ذلك حظ الشعوب الأخرى في أدوار تراخيها وانحطاطها. ولسنا نبغي في هذا المجال تحليل العوامل التي أدت إلى هذا الانحطاط. بل يكفينا أن نقول انه نتاج علل داخلية وتسلطات أجنبية، وان هذه العوامل قد تضافرت خلال قرون أربعة على إخماد حيوية هذا المجتمع، فإذا هو يستكين وينكمش، وإذا جذوة النشاط والفاعلية فيه تنطفىء أو تكاد.

أمّا اليوم فقد تبدل الوضع وانقلبت الحال. فنحن لا نرضى بما كنّا عليه من هوان: لا نرضى بأن يحكمنا الغير، وبأن تذهب مواردنا لقمة سائغة لسوانا، وبأن نشقى لتسعد شعوب وفئات أخرى. اننا نجاهد لنلقي عن كواهلنا الأعباء الثقيلة التي حمّلنا إياها الحكم الخارجي، ولنضمن استقلالنا وحريتنا حيث كنّا. ولقد قطعنا شوطاً مديداً في هذا المضمار. ويصاحب هذا الجهاد الخارجي جهاد داخلي لرفع مستوى العيش، ومكافحة الجهل، ومغالبة الأمراض والعلل، وضمان حرية الفرد وكرامته. وهذا الجهاد الداخلي لا يقلّ عن الأول صعوبة وخطراً، ويتطلب مثل ما يتطلب، بل فوق ما يتطلب، صدق عزيمة واستمرار بذل وجسامة تضحية.

وإذا أردنا أن نعيد هذا التحفز إلى أصوله وجدنا أنه مرتبط أشد ارتباط بيقظة العقل وتنبهه. ذلك أن العقل إذا خمد، خمدت معه جميع مظاهر الحياة الأخرى، وعجز الفرد والمجتمع عن أن يتطلعا إلى حال غير حالهما، بل عن أن يميّزا بين حال وحال. أمّا إذا نشط فإنه يغدو قادراً على التمييز والمفاضلة، وعلى أن يتبيّن ما للإنسان وللمواطن من حقوق وواجبات، وما يجب أن يتمتعا به من حرية وكرامة، فيكون هو مصدر الحفز، ومبعث الفعل، وأصل النشاط والإبداع.

فالفارق الأساسي إذن بين مجتمعنا بالأمس القريب ومجتمعنا الحاضر هو الفارق بين العقل الخامد، والعقل المتيقظ. وإذا أردنا أن نقدر نهضتنا قدراً صحيحاً، كان أفضل مقياس نتخذه هو مدى اسهامها في تحطيم القيود الخارجية والداخلية التي تغل عقل أبنائها، وفي إيقاظ قوى العقل وإنماء قابلياته. وليس هذا خير مقياس فحسب، بل إنه أثبت ضامن لأصالة هذه النهضة ولقدرتها على النمو والاثمار.

ويهمنا جداً ان نؤكد هذه الحقيقة، وان نوجه إليها الأنظار، مع علمنا بأن غيرنا قد لا يرفعها إلى هذا المقام، ولا يجدها حرية بمثل هذا الاعتبار. يهمنا أن نؤكدها لسببين، **أولهما** إيماننا بأن العقل هو ميزة الإنسان الأصيلة ونعمة الحياة الكبرى، واننا عندما نستعرض التاريخ البشري نجد أن ألمع صفحاته هي التي تميزت باشراق الفعل العقلي وأن أبهى حضاراته هي التي كانت أرعاها له وأوفرها نتاجاً في مضماره. بهذا الفعل يتجه الأفراد والشعوب إلى الطبيعة حولهم فيستكشفون أسرارها ويسبرون أغوارها ويضبطون قواها ويستثمرون مواردها، فلا يبقون عبيداً لها تفزعهم غضباتها وتفتك بهم عللها وتتحجب عنهم ثرواتها. به يميزون الصواب من الخطأ والحق من الباطل، وتتكون تلك الذخيرة من المعرفة الإيجابية التي هي سندهم الأقوى في ما ينصرفون إليه من إنشاء وإعمار، واسنى مظهر لتحضرهم ورقيهم. به يتبينون حقوقهم، وكنه إنسانيته، وجوهر كرامتهم، فيسعون إلى اكتسابها وإلى التدرج في مراقيها. وبفضله يستخرجون الأصول والمبادىء التي تنتظم بها أمورهم، وتصطلح أحوالهم، ويؤلفون مجتمعاً سليماً متضامناً قادراً على الصمود في وجه الأحداث المتقلبة والأخطار النازلة. ان الفعل العقلي هو مصدر هذه القدرات كلها، وهو، آخر الأمر، مبعث الحرية الحقيقية والكرامة الإنسانية الصحيحة. وإذا كنا نستبشر من نهضتنا الحاضرة خيراً فليس لأنها جاءت مجرّد حركة بعد ركود، وتحفز بعد جمود، بل لما ينطوي عليه هذا التحفز من بوادر التنبه العقلي، ولما أدى ويؤدي إليه من تحرر سياسي واقتصادي واجتماعي جدير بأن يعزز هذا التنبه وان يبلغ به إلى غايات أبعد ونتائج أوفر وأفضل.

أما السبب **الثاني** لحرصنا على توكيد هذه الحقيقة ـ أي أهمية المحتوى العقلي

لحياة المجتمع ـ فهو أننا نعيش في عصر لا مثيل له في تاريخ البشرية، عصر تتطور فيه الحياة بسرعة عجيبة، وتتحول فيه الأوضاع تحولاً أساسياً، ومردّ هذا كله إلى انطلاق موكب العلم الذي ينهب اليوم الأرض نهباً، ويمضي قدماً في افتتاح الآفاق وتقريب الأبعاد وإنشاء النظم وصنع الحياة. فلا ضمان اليوم لأمة من الأمم في البقاء والعزة، إلا بالقدرة الفاعلة، والقدرة الفاعلة لا تتكون من الأعداد البشرية ـ مهما كثرت ـ ولا من الموارد الطبيعية المطمورة ـ مهما زخرت ـ ولا من المتع والمستهلكات المستوردة ـ مهما غلت وزهت ـ بل من زخم الفعل العقلي الذي يستغل الامكانات ويحقق القابليات ويوفر الموارد المادية ويعزز المناعة الداخلية، ويمكّن الأمة من أن تكون فاعلة لا منفعلة، حرة لا مستعبدة، منشئة مبدعة لا مجرّد مادة لإنشاء غيرها وإبداعه.

لقد كان المجتمع العربي بالأمس مستعبداً ضعيفاً متفرقاً وهذه الصفات الثلاث: الخضوع للغير، والضعف، والتفرق، متلازمة متفاعلة. فلقد أُخضع وغلب على أمره لأنه كان ضعيفاً متفرقاً. وغلبة الغير عليه زادته بدورها ضعفاً وتفرقاً. وأول الدلائل على ضعفه انه قلّما كان يشعر بذلك الضعف وبما كان عليه من استكانة وتفرق. أمّا اليوم فهو يسعى جاهداً للتخلص من هذه النقائص، ولأن يستبدل بالاستكانة والخضوع للغير تحرراً وكرامة قومية، وبالضعف قوة، وبالتفرق ارتباطاً واتحاداً. وليس هذا السعي سهلاً، بل هو محفوف بالمزالق والمخاطر. فما هي الشروط التي تضمن نجاحه، وتكفل الانتقال من عالم الأمس إلى عالم اليوم ومن عالم اليوم إلى عالم الغد بأمن وسلام وصحة نتاج ووفرة ثمار؟

ان هذه الشروط متعددة وعلى درجات مختلفة من الخطورة والأهمية. منها ما هو مطلوب من القادة، ومنها ما هو مفروض على جمهرة الشعب. ولكن ثمة أصلاً مشتركاً تصدر منه جميعاً، وتعم به الجمهرة والقادة على السواء. انه الايمان الذي يحرّك النفس، ويحفز العقل، ويولد الاقتناع، ويؤدي إلى الفعل الصادق المنتج. وأهم عناصر هذا الايمان خمسة أجملها بما يلي:

أولاً: الاقتناع بأن عالم الأمس، الأمس القريب والأمس البعيد، لم يعد وافياً بأغراض هذا الزمان. فللماضي أغراضه وحدوده، ودولاب الحياة لا يعود القهقرى. ونحن لا ننكر ما كان لنا في الأمس البعيد من مجد، بل نعتز به ونفاخر، ونستمد منه القوة والثقة بالنفس، وننطلق منه لنبني حضارة تتفق وأغراض زمننا، كما كانت حضارة الآباء والجدود تتفق وأغراض زمنهم. نرود ونستطلع كما رادوا واستطلعوا، ونعمل للغد كما عملوا، ونعتبر بما كان في عملهم من نقص وضعف، لنلائم الزمن ونصمد في وجه أحداثه، وليأتي عملنا جديراً لا بماضينا وحاضرنا فحسب، بل بالمستقبل الأفضل الذي نطمح إليه.

ثانياً: الإيمان بأن بناء مجتمع اليوم يتوقف آخر الأمر علينا. فبقايا التحكم الأجنبي

ورواسبه، والقوى العدائية المجابهة لنا، ستقيم في وجهنا العثرات، وقد تعوق عملنا ولكنها لن تستطيع أن تبطله إذا صحت عزيمتنا وصدق بذلنا وقمنا بالتضحية الصابرة المستديمة. ان مستقبلنا هو في يدنا، ألنا كان في النهاية أم علينا.

ثالثاً: الإيمان بأن الواجب مقدم على الحق، والقيام بالمسؤولية أولى من التمتع بالفرص القائمة والامكانات المنفسحة. بل إن كل إمكان ـ سواء أكان ثروة مادية، أم قدرة عقلية، أم وجهاً من وجوه القيادة ـ هو مصدر تبعة ومسؤولية. وبقدر ما ينفذ هذا الإيمان عميقاً في النفس، وينبث في أفراد الشعب، يكون الرقي الفردي والفعل القومي والأثر الحضاري.

رابعاً: الإيمان بأن موارد طبيعتنا أمانة في عنقنا لجيلنا وللأجيال القادمة، وأن ادخارها واستثمارها لمصلحة هذه الأجيال هو من أول واجباتنا، وإن أي قعود عن الاستثمار، أو أي تبديد لمنتجاته، هو جرم في حق الوطن وأبنائه. يصدق هذا في النطاق الفردي وفي النطاق القومي على السواء.

خامساً وأخيراً: الإيمان بأن أقوى عدة لنا في بناء مجتمعنا العربي الحاضر والمقبل، في عصر تكاد الحياة كلها فيها أن تكون قائمة على العلم، إنما هو العلم ذاته ونعني بالعلم هنا العقلية العلمية، التي تبحث دوماً عن الحقيقة ولا ترضى عنها بديلاً، والتي تنفر، أشد ما تنفر، من الخطأ والضلال العقلية التي تجرّب وتختبر، وتستقرىء وتستنتج، وتقدم على كل مجهول ومستعصٍ، فتزيد الذخيرتين الإنسانيتين، ذخيرة المعرفة، وذخيرة القدرة، بل الذخيرة الواحدة ذاتها، ذخيرة المعرفة التي هي قدرة، والقدرة التي هي معرفة.

ان العلم هو اليوم، بل في كل آن، مصدر القوة إذا كنا نبغي القوة افراداً وأمة: القوة لحفظ كياننا من الأخطار، ولرفع مستوى عيشنا، ولتوفير الوسائل لما نطمح إليه من رفعة وجلال. والقوة، كما يتضح من كلامنا، ليست غاية في ذاتها. فثمة غايات أرفع منها وأبعد: كالحرية، والرقي الفردي، والإبداع الحضاري، وأمثالها. والعلم ـ بغايته وأسلوبه ونتاجه ـ شرط لا بُد منه لهذه كلها.

ان العلم ـ غاية وأسلوباً ونتاجاً ـ يقوم كلّه على ركن أساسي واحد: هو النفرة من الوهم والضلال، ومحبة الحقيقة والاخلاص لها والتروض على سلوك سبلها العسيرة. ولسنا نعني بالعلم ما يُتصور عادة عند ذكر هذا اللفظ ،أي العلوم الطبيعية، والوجوه التطبيقية منها بنوع خاص، وإنما نعني شيئاً أهم وأعمق: نعني العقلية العلمية أو الروح العلمية، وهي مجموعة صفات تكتسبها الشخصية الفردية بالتمرس على طلب الحقيقة، وبالسعي لاعتمادها في العمل الفردي والجماعي. فبقدر ما تتكون هذه الصفات في أفراد مجتمع من المجتمعات، وبقدر ما تشيع في نفوسهم، وتنبث منهم إلى سواهم، وتنمو

وتثمر بالاتصال والتفاعل ـ بهذا القدر يصبح المجتمع مجتمعاً علمياً، متصفاً بالمناعة والقوة والحيوية، ومؤهلاً للابداع ولتحقيق قيم الحياة الرفيعة.

بهذا الإيمان نحسن الانتقال من عالم الأمس إلى عالم اليوم فعالم الغد. به يغدو يومنا خيراً من أمسنا، وغدنا أعز من يومنا، ونكون في الأمم من المفلحين الفائزين.

مبادىء الإنعاش الاجتماعي

التيار القومي العربي

— ١ —

نتحدث اليوم كثيراً في لبنان عن «الانعاش الاجتماعي» و«التنمية الاجتماعية». ولقد عمدت الدولة، بتوجيه فخامة رئيس الجمهورية اللواء فؤاد شهاب، إلى ايلاء هذه الناحية من الحياة الوطنية اهتماماً وعناية متزايدين. فاستقدمت الخبراء ووضعت خطة للتنمية العامة تشمل الناحية الاجتماعية، ووسعت الادارات والمصالح القائمة، وأنشأت ادارات ومصالح ومجالس ومعاهد جديدة لتنفيذ هذه الخطة ولتوجيه العمل الاجتماعي في مجاريه المختلفة.

وانه ليحسن بنا، ونحن نسير في هذا العمل، ان نتدبر معانيه الأساسية. وخير سبيل لهذا التدبر هو أن نستخرج المبادىء التي يقوم عليها والغايات التي يرمي إليها. فمتى اتضحت المبادىء والأصول سهلت معالجة التفصيلات والفروع، ومتى بانت الغايات أمكن على ضوئها تحديد السبل والوسائل.

فما هي **المبادىء** التي تقوم عليها قضية الانعاش الاجتماعي؟ **أول** هذه المبادىء هو «المفهوم الشعبي» للمجتمع وللدولة. ولهذا المفهوم وجوه متعددة، يهمنا منها هنا اثنان: أولاً أن المجتمع هو الأساس والمحتوى، وما الدولة سوى مؤسسة من مؤسساته، وشكل من أشكال انتظامه. انها وسيلة لا غاية، أما الغاية فهي المجتمع ذاته. وثانياً ان هذا المجتمع لا يقتصر على فئة أو فئات من الشعب الذي يؤلفه، بل يتناول الشعب بمجموعه. وهذه حقيقة أخذت تبدو جلياً في هذه الأيام، وغدت تنبعث في شتى الدعوات الفكرية والحركات الثورية التي تهز كل قطر من أقطار المعمور. وكل مجتمع يريد لنفسه الحياة، في خضم عالمنا هذا، يجب أن يستوعب أفراده وفئاته جميعاً، مهما تباعدت منازلهم، واختلفت حظوظهم، وتعددت مراتبهم. وكل دولة تنشد الاستقرار وتدرك وظيفتها في

خدمة المجتمع تجد نفسها مدعوة إلى أن تبسط همها على المجتمع بكامله لا تستثني فئة أو طبقة، بل تبذل جهدها الأوفر للفئات المحرومة والطبقات المتخلفة، لأن المجتمع جسم واحد وكيان متكامل، وأية علة في ناحية من نواحيه تتسرب إلى الجسم بمجموعة وتضعف الكيان بتمامه.

أما المبدأ **الثاني** فهو «المفهوم الإنساني»، وهو ان الشعب الذي يتألف منه المجتمع ليس تعبيراً مجرداً أو فئات أو طبقات قائمة بذاتها، وإنما هو العنصر البشري الذي يحتويه الشعب بكامله وتضمه فئاته وطبقاته المختلفة. فكما أن المجتمع هو محتوى الدولة، كذلك ان للمجتمع ذاته محتواه: وهو الإنسان. وإلى هذا المحتوى الأصيل يجب دوماً أن تتجه الانظار وتنصب الجهود. وغاية هذا الاتجاه والانصباب إنما هي نمو الشخصية الإنسانية واكتمالها الدائم.

ومبدأ **ثالث**: هو أن هذا النمو والاكتمال إنما يحصلان بالتحرر المتسع المتعمق. نقول: المتسع لسببين، **أولهما** أن هذا المعنى لم يعد يقتصر، كما كان في الماضي، على التحرر والتسلط الأجنبي، بل أخذ يشمل كذلك التخلص من الاستئثار السياسي الداخلي، ومن التحكم والاستغلال الاقتصادي، ومن العلل والأدواء الاجتماعية والعقلية، كالفقر والمرض والجهل التي تثقل كاهل الأفراد والجماعات وتقيدهم وتحددهم أشد ما يكون التقييد والتحديد. أما السبب **الثاني** فهو ما ألمعنا إليه سابقاً من اتساع معنى الشعب ليضم كل فرد من أفراده وكل فئة من فئاته. فالتحرر المنشود هو أبداً في اتساع لا ليشمل كل وجه من وجوه الحياة ويتخلص من كل قيد من القيود التي ذكرناها ـ لا لهذا فحسب، بل ليسري في الشعب بمجموعه ويعم كل عضو من أعضائه. إن التحرر الصحيح لا يقف عند حدّ من حدود الحياة أو المجتمع، بل هو أبداً في امتداد واتساع في مختلف السبل والاتجاهات.

ونقول: المتعمق، لأن التحرر الصحيح يأبى الاكتفاء بالتخلص من القيود الخارجية، ويمضي قدماً شاقاً طريقه الصعبة إلى مكامن العقل وأغوار النفس ليبرئهما من شرور الوهم والضلال وينقيهما من أدناس الأَثَرة والطمع وشهوة التسلط والتحكم. وهذا التعمق الداخلي هو السند الواقي للاتساع الخارجي والضامن القوي لبقاء أي نوع من أنواع التحرر ولاستمراره.

من هذه المبادىء الأصلية الثلاثة: من مفهومنا الشعبي للمجتمع والدولة، ومفهومنا الإنساني للشعب، ومفهومنا التحرري للإنسان ينبثق المبدأ **الرابع**: وهو مفهومنا للانعاش الاجتماعي. يتلخص هذا المفهوم بأن الانعاش الاجتماعي هو وسيلة من وسائل اكتساب التحرر المنشود، وهو واجب لأنه يسهم في هذا التحرر ويؤدي إليه، وأهميته مستمدة من مقدار هذا الاسهام ونوعه. فالإنسان الذي يثقل كاهله البؤس والمرض

والجهل والهوى هو عبد للطبيعة ولأخيه الإنسان ولنفسه، مهما اكتسب من استقلال سياسي أو حرية خارجية، بل إن هذا الاستقلال وهذه الحرية يظلان ركيكين هزيلين ما داما لم يرتكزا على حريات اقتصادية واجتماعية وثقافية أعمق وأثبت. ولقد كان من أثر تقدم العلم أن سار الإنسان في طريق التحرر من بعض هذه العبوديات، فتسلط على موارد الطبيعة واستغل كنوزها، ووفر لنفسه إمكان التخلص من عبودية الفقر، وإن لم يتخلص منها فعلاً بعد. وبالعلم أيضاً يتغلب الإنسان تدريجاً على المرض ويحمي نفسه من آفات الطبيعة، وبه كذلك يتحرر من الأوهام ويسمو عن العادات والأفكار البدائية، ويكتسب ذلك التفكير المنظم الذي يكوّن ركناً أساسياً من أركان التقدم والتمدن.

على أن العلم وحده لا يكفي. فهو يهيىء الوسائل، لكنه لا يحدد الغاية. والوسائل قد تستخدم للخير أو للشر، تبعاً للغايات التي يعينها خلق الإنسان وروحيته. هذا ما نجده ممثلاً أجلى تمثيل في الحياة العصرية، بل هو السبب الأساسي للمصاعب والأزمات التي تعانيها البشرية. إذ إن تحديد الغايات عمل خلقي، والإنسان ما فتىء ضعيف الخلق بالنسبة إلى قدرته العلمية، وما زال، على رغم تقدمه في استثمار موارد الطبيعة، عبداً لأهوائه وشهواته وأطماعه. ولذا نجده يوجه قسطاً من نتاج علمه الزاخر إلى أهداف الهدم والتخريب، حتى أصبحت مدنيته، بل بقاؤه ذاته، في خطر الزوال والانقراض.

فالتحرر الذاتي يتوقف إذن على تقدم مزدوج متوازن لعقل الإنسان وخلقه. ولما كان الانعاش الاجتماعي، كما ذكرنا، وسيلة من وسائل اكتساب هذا التحرر، وجب، لكي يكون صحيحاً، ان ينبى على هذين الركنين الأساسيين: العلم المنظم، وعاطفة الخير المتدفقة المستمدة من متانة خلقية وسمو روحي. فلا العاطفة وحدها، كما سنرى، كافية لتأمين هذا الانعاش، ولا العلم قادر بنفسه على القيام بأعبائه قياماً تاماً. وهكذا يشارك الانعاش الاجتماعي في صفات التحرر الأساسية ويقتضي شروطه، ويستمد منه وجوبه وأهميته.

على أن الانعاش الاجتماعي لا يتخذ صورة واحدة أو شكلاً معيناً، فقد ظهر في الأعصر المتتابعة وعند الأمم المختلفة بمظاهر متعددة تتمايز خاصة من حيث القطاع أو القطاعات التي تتولاها أو تُعتبر مسؤولة عنها، ومقدار التنظيم الذي يشملها. وهذه الأشكال والمظاهر تتدرج بين طرفين متقابلين. ففي الطرف الأول يقوم بهذا الانعاش الأفراد والمؤسسات الاجتماعية الضيقة كالأسرة أو الطائفة أو الجمعية الخيرية، بدافع الرابط التي تربط أبناء المؤسسة أو عاطفة الخير والإحسان التي يتحسس بها أفراد المجتمع، ويكون الانعاش في هذه الحال متفرقاً غير منتظم، وتابعاً لأحوال هذه المؤسسات وظروفها. أما في الطرف الثاني المقابل، فيعتبر الانعاش من واجب الدولة، تقوم به كجزء

من وظيفتها ومسؤوليتها. وبين هذين الطرفين، كما ذكرنا، درجات تختلف في ما بينها بمقدار تنظيم الانعاش والقسط الذي تتحمله الدولة منه. على اننا نستطيع القول على العموم إن تطور التفكير والعمل في هذه القضية يسير في اتجاه توسع انتشار الوعي الاجتماعي، ودقة تنظيم وسائل الانعاش وازدياد نصيب الدولة منه.

وفي هذا الاتجاه حسنات، كما أنه ينطوي على سيئات. أما الحسنات فأهمها قيام الانعاش الاجتماعي على أساس من العلم والتنظيم. ذلك أننا لم نعد نستطيع في هذا العصر الحديث، لأسباب لا مجال لتعدادها هنا، أن نترك الأمور في هذه الناحية من الحياة الاجتماعية أو سواها، فوضى يقوم بها من يشاء كما يشاء. فالعلم المنظم الذي ساد به الإنسان الطبيعة بدأ ينفذ إلى العلاقات البشرية ويعمل في تنظيمها. وهو يتطلب، في الإنعاش الاجتماعي مثلاً، ان تدرس الأسباب المؤدية إلى الأمراض الاجتماعية دراسة منظمة شاملة، كي يأتي الدواء مطابقاً للداء، وأن توضع المشاريع الواسعة النطاق للمداواة، وأن توحد الجهود في هذا كله، كي لا يكون ثمة ضياع في الجهد أو الوقت أو المال. وهذا يشترط مؤهلات علمية ومادية لا تتوفر للفرد أو للمؤسسة الاجتماعية الضيقة. ولذا كان التطور الملحوظ في القاء هذا الواجب على عاتق الدولة لما تستطيع أن تجنده في هذا السبيل من قوى وموارد وإمكانات.

وفي هذا الاتجاه نحو الانعاش المؤمم حسنة أخرى، هي أنه يقوي المعنى الإيجابي لكيان الدولة، فلا تبقى وظيفتها مقصورة على حماية أبنائها من العدوان الخارجي أو اضطراب الأمن الداخلي، بل تتعدى ذلك إلى تأمين رفاهيتهم ورفع مستواهم المادي والأدبي. وفي هذا ما فيه من الخير في ترقية مفهومنا للدولة، واكسابه محتوى حقيقياً إيجابياً.

غير أن في هذا الاتجاه أيضاً مساوىء. فمع انه يقوي عنصر العلم والتنظيم، نجده، من ناحية ثانية، يضعف عنصر العاطفة الإنسانية الخالصة المندفعة إلى الخير والإحسان. وها نحن نشاهد في الدول التي سارت في هذا الاتجاه مدى بعيداً أن أهلها أخذوا ينظرون إلى الإنعاش الاجتماعي كمجرد وظيفة من وظائف الدولة، لا كضرورة مفروضة على كل فرد بصفته الإنسانية المطلقة، وبصفته الاجتماعية القومية. وبكلمة أخرى، لقد بدأ الانعاش الاجتماعي يتصف بتلك الآلية التي تميز الحياة الحديثة، والتي بدت أولاً في علاقات الإنسان بالطبيعة، ثم أخذت تنتشر منها إلى علاقاته الاجتماعية، فأحكمت ربطها، ولكنها أضعفت، من جهة أخرى، أسسها الخلقية والروحية.

وينتج من هذا أن الخير في قضية الانعاش الاجتماعي، كما هو في القضايا الأخرى، هو في سلوك السبيل الوسط الذي يجمع محاسن الأسلوبين دون نقائصهما، فيستفيد من وسائل العلم والتنظيم ويحافظ، بالوقت نفسه، على الدوافع الروحية

الإنسانية الأصيلة. ومن هنا يتبين لنا أيضاً المبدأ الذي قررناه في ما سبق، وهو ان الانعاش الاجتماعي، بصفته عاملاً من عوامل التحرر يتوقف، ككل جهد تحرري آخر، على تقدم مزدوج متوازن لعقل الإنسان وروحه.

ويحسن بنا، في لبنان وفي البلاد العربية الأخرى، أن نذكر أن لنا في هذا الميدان تقليداً طويلاً عميقاً تبدو ثماره الطيبة في تاريخنا البعيد والقريب. فالرابطة العائلية عندنا قوية، بحيث ان أبناء الأسرة الواحدة يشعرون بمسؤولية مشاركة بعضهم بعضاً أعباء الحياة، فيهبّون لمساعدة المحتاجين من بينهم والتخفيف عن كاهلهم. فكم من فتياننا مثلاً من دخل المدارس والجامعات بفضل بذل الموسرين من أقاربه. وكم من رجالنا من نهض بعد كبوة، ونجح بعد فشل، بمعونة بعض المتصلين به بنسب الشاعرين بالتبعة التي تفرضها عليهم هذه الصفة. وهكذا قل عن المؤسسات الاجتماعية الأخرى التي تجمع أبناءها صلة مشتركة، أو التي نشأت بدافع محبة الخير والتخفيف عن كاهل المحرومين. ويكفي هنا أن نورد شاهدين بليغين على ذلك. أولهما الأوقاف الواسعة الغزيرة التي وقفها أبناء طوائف مجتمعنا لمختلف وجوه الخير والإغاثة والترفيه الاجتماعي. إن هذه الأوقاف لتدل على ما امتاز به أسلافنا من عاطفة دينية، ومن شعور اجتماعي مستمد في أكثره منها. أما الشاهد الثاني فهو عدد الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية التي نشأت عندنا والتي لا يزال قسم كبير منها يقوم بمهمته النبيلة في إغاثة الفقير والعناية باليتيم ومعالجة المريض وتعليم المحتاج. وقد كان لهذه الجمعيات والمؤسسات أثرها المادي في مكافحة الأمراض الاجتماعية وتخفيف غائلتها، كما كان لها أثرها الروحي في تقوية الوعي الاجتماعي وتنمية الفضائل الأدبية بين أفراد الشعب.

هذان الشاهدان وسواهما يدلان، كما قلت، على تقليد جميل في تاريخنا يجب المحافظة عليه وتنميته، وذلك برعاية عاطفة الخير والمسؤولية الاجتماعية التي قام عليها، وحماية هذه العاطفة من النزعة الآلية المادية الطاغية على المجتمع الحاضر.

غير أن لهذا التقليد نقائصه، وهو أنه كان في أغلبه طائفياً جارياً في حدود الطوائف المختلفة، بدلاً من أن يوجَّه إلى الوطن أو المجتمع كوحدة. ثم انه لم يكن مبنياً على الدراسة والتنظيم اللذين يفرضهما العلم الحديث، بل كان يداوي العلل الاجتماعية حيثما تبدو دون أن يضع لها خطة بعيدة المدى أو يربط جهوده بعضها ببعض بنظام شامل. فالخير إذن هو أن نسعى، مع محافظتنا على هذا التقليد وعلى العاطفة الروحية التي ينبثق منها، إلى أن نوجهه توجيهاً وطنياً شاملاً، وأن نبث فيه روح العلم والتنظيم، فنشيد بذلك عملنا في الانعاش الاجتماعي على أسسه الصحيحة، ونكفل له الدوام والنمو والازدهار.

— ٢ —

هي ذي، إذن، المبادىء الأساسية التي تقوم عليها قضية الانعاش الاجتماعي في المجتمع أو الدولة: (١) المفهوم الشعبي للمجتمع والدولة، (٢) المفهوم الإنساني للشعب، (٣) المفهوم التحرري للإنسان، (٤) الانعاش الاجتماعي كوسيلة من وسائل هذا التحرر، (٥) قيام الانعاش الاجتماعي على الدوافع الأدبية الروحية من جهة وعلى الوسائل العلمية الدراسية والتنظيمية من جهة أخرى.

والآن يمكننا، في ضوء هذه المبادىء، أن نتبين أهمية الانعاش الاجتماعي، بل ضرورته، لأي مجتمع من المجتمعات.

وأول ما يتبين لنا من هذا القبيل أن الانعاش الاجتماعي ضروري لأنه يسهم في تحقيق معنى المجتمع ووظيفة الدولة. فالمجتمع لا يكتسب كياناً حقيقياً إلا إذا تألف من أفراد قد حازوا قسطاً من التحرر من الطبيعة ومن تحكم الآخرين ومن أوهام العقول وشهوات النفوس، وارتبطوا في ما بينهم بوعي اجتماعي نيّر شامل. أما المجتمعات التي تقوم على أساس التسلط والعدوان، أو على مجرد توازن القوى الداخلية أو الخارجية، فلا يكون لوجودها معنى إيجابي أو كيان حقيقي، لأن الحقيقة إيجابية في جوهرها واتجاهها وغايتها.

وكذلك شأن الدولة، فإذا كان مبرر وجودها في نظر أبنائها هو مجرد حماية أفرادها من الاعتداء الخارجي أو الاضطراب الداخلي، فمبدأها يبقى هزيلاً ضئيل المعنى والمحتوى. أما الدولة التي تستحق فعلاً هذا الاسم فهي التي تقوم على مبدأ إيجابي يتضمن رفاهية الشعب ورقيه وتحرره. ولذا نجد أن الاتجاه التقدمي في الدول الحديثة هو نحو شعور الدولة بوظيفتها هذه، وسعيها المتزايد إلى القيام بها وتحقيق متطلباتها.

والانعاش الاجتماعي ضروري من وجهة ثانية لتأمين استمرار المجتمع أو الدولة. فإن سلامة الدولة واستقرارها لا يقومان، آخر الأمر، على قوة مفروضة، أو على أنظمة وقوانين داخلية، أو على اتفاقات ومعاهدات دولية، وإنما على قوة الروابط التي تضم أبناء المجتمع وتحد أفكارهم وعواطفهم. ولا تتكون هذه الروابط إذا كان بين هؤلاء فروق اقتصادية واجتماعية جسيمة، أو كان قسم كبير منهم محروماً من موارد المجتمع أو متحملاً ظلماً مرهقاً. فالمواطن الذي لا يستمد من الدولة قيماً حقيقية لا يشعر تجاهها شعوراً ثابتاً قوياً، ولا يرتبط ببقية المواطنين بروابط حيوية. ومهما كانت العاطفة الوطنية عنده قوية، ومهما كانت الوسائل التي تستخدم لتنمية هذه العاطفة فعالة، فإذا لم يجد في الرابطة الاجتماعية أو القومية ما يخفف عن كاهله أو يرفع من شأنه، ضعُف حتماً ولاؤه وغدا عنصر توتر وقلقلة. ويظل المجتمع ميداناً للاضطراب الداخلي إلى أن يصبح

جسمه متزنا سليماً، ويقوم العدل الاجتماعي فيه مقام الظلم، وتخف الفروق بين أفراده وطبقاته، فيتيسر بذلك نمو الوعي المشترك واشتداد الترابط والتماسك بين أبنائه. فالانعاش الاجتماعي المؤدي إلى هذه الغايات هو إذن عامل من عوامل الاستقرار في المجتمع، بل شرط أساسي من شروطه.

ولا حاجة لنؤكد بعد هذا أن الانعاش الاجتماعي ضروري لا لاستقرار المجتمع فحسب، بل لازدهاره ورقيه أيضاً. فالرقي إنما يقاس بمدى تحرر المجتمع، هذا التحرر الذي وجدنا أن الانعاش الاجتماعي سبيل من سبله الفعالة.

والانعاش الاجتماعي هام، بل ضروري، من وجهة ثالثة لتحقيق التفاهم بين شعوب العالم ودوله. فكما أن الروابط بين أبناء المجتمع الواحد لا تكون متينة إذا ظلت أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية متباعدة متباينة، كذلك تضطرب الروابط الدولية إذا كانت الفروق بين المجتمعات جسيمة من هذه النواحي. وكما أن العواطف الوطنية والقوانين الداخلية لا تفي وحدها بتأمين استقرار العلاقات القومية وازدهارها، كذلك لا يكفي أن نبشر بالتفاهم الدولي أو نعقد الاتفاقات ونشيد المنظمات لتحقيقه، إذا لم ندعمه بالسعي إلى تحقيق المساواة أو التقارب الاقتصادي والاجتماعي بين شعوب العالم، وذلك ببذل الجهد لتحقيق العدل الاجتماعي في داخل كل شعب من الشعوب، وبين شعوب العالم أجمع.

والانعاش الاجتماعي هام، بل ضروري، أخيراً من وجهة إنسانية مطلقة. والواقع أن هذا هو أهم الأسباب، لأن القيم هي الأصل ويجب أن تكون الغاية لكل جهد فردي أو عام، ولأن الشخصية الإنسانية أثمن شيء من هذا الوجود. فإذا قبلنا هذا المبدأ تحتم علينا، كأفراد وجماعات ودول، أن نوجه جهودنا لضمانة حقوق هذه الشخصية وحمايتها من العلل الاقتصادية والاجتماعية المهدمة، ولكفالة تحررها ونموها. هذا الواجب مفروض علينا لا بصفتنا أبناء مجتمع أو دولة معينة، بل بصفتنا الإنسانية المطلقة. في هذه التربة الإنسانية تنبت جذور الانعاش الاجتماعي الأولى والأخيرة، ومنها يستمد مبرره الأصيل. ولعمري ان شر أخطار الحياة الحاضرة أنها تشغلنا بالمفاهيم المادية الآلية والتقسيمات الاجتماعية والقومية عن القيم الشخصية الإنسانية التي يجب أن تظل دوماً نصب أعيننا ومناط آمالنا ومساعينا. فإذا فُهم الانعاش الاجتماعي بهذا المعنى أصبح من العوامل المصححة الموازنة للنزعة الطاغية على الحياة الحديثة، المتجهة إلى الشك بقيمة الشخصية الإنسانية والثورة عليها وتفكيك وحدتها، تلك النزعة التي سببت ما سببت من اضطراب بالغ وفوضى منتشرة في عالمنا الحاضر.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن القيم الإنسانية التي يبعثها الانعاش الاجتماعي لا يكسبها من يصيبهم هذا الانعاش فحسب، بل ينالها من يقومون به أيضاً إذا ظل، كما

يجب أن يكون، مستمداً من مصادره الأدبية والروحية ومن نزعة الإنسان إلى العدل والخير وتطلعه إلى عالم أفضل. فهو سبيل إلى تحرر الذين يقومون به، لأنه يخرجهم من دوائر حياتهم الضيقة، ويرفعهم فوق أهوائهم وأطماعهم، ويوجّههم إلى تحقيق القيم الوطنية والإنسانية في حياة الغير، فيساعدهم بذلك على تحقيقها في حياتهم. هذا، من جهة، ومن جهة ثانية انه ينمي فيهم إدراك المسؤولية ويدفعهم إلى القيام بها، والحرية إنما ترتفع إلى أعلى مراتبها عندما تغدو إحساساً بالتبعة وقياماً بالمسؤولية. وبذا تغزر ثمار الانعاش الاجتماعي ويتضاعف خيرها في المجتمع.

ـ ٣ ـ

والآن، بعد أن عرضنا المبادىء التي يقوم عليها الانعاش الاجتماعي وبيّنا ضرورته وأهميته، بقي علينا أن نعين مداه وحدوده. ذلك ان معرفة الشيء تتطلب، مع إدراك مقوماته وفاعليته، اعتبار نطاق هذه المقوّمات وحدود فاعليتها. وأهم حدود **الانعاش الاجتماعي** في نظرنا **ثلاثة:**

أولها أن هذا الجهد الاجتماعي لا يؤتي ثماره وفيرة جزيلة إلا إذا صاحبته جهود اجتماعية وقومية أخرى. وفي مقدمة هذه الجهود المحافظة على الموارد الطبيعية القومية والإقبال الحثيث على استغلالها بأدق وسائل الانتاج وأنفذها لتنمية الثروة القومية وتوفير الوسائل الضرورية للقيام بأعباء الانعاش. فالانعاش الاجتماعي، في ما يتعلق بالفقر مثلاً، يداوي العلة بعد حدوثها. أما الانتاج فإنه يحول، إلى حد ما، دونها، بما يوجد من أعمال ومشروعات اقتصادية وبما ييسر من إمكانات لرفع مستوى العيش. ومن ناحية ثانية ان الانتاج، والثروة التي يوفرها، ضروريان لتحمل الأعباء المالية التي يتطلبها النهوض الاجتماعي، وهي أعباء جسيمة تنوء بها الأمم المتقدمة اقتصادياً، فكيف إذن بالتي لا تزال في بدء تطورها؟ إن هذه الأمم النامية تجد أمامها ثلاث ضرورات ماسة لكل منها تكاليفها الباهظة، وهي: (١) تنظيم المشاريع الانتاجية لاستغلال الموارد الطبيعية، وكثير من هذه المشاريع طويل الأمد يقتضي الانفاق العاجل في سبيل نفع آجل، و(٢) إقامة أجهزة الدفاع، وكلنا يعلم مبلغ تكاليفها وعظم نفقاتها وتزايد هذه التكاليف تزايداً يكاد لا يقف عند حدّ أو ينحصر في نطاق، و(٣) توفير العدالة الاجتماعية وانعاش المجتمع بمكافحة العلل والأدواء السارية فيه، ولهذا أيضاً أعباؤه الثقيلة ونفقاته الجسيمة. ولما كانت الموارد محدودة، وجب أن يكون الجهد لسد هذه الحاجات ــ وكلها خطير وملح ــ جهداً متزناً، وتابعاً لتخطيط شامل، يقارن بينها ويقابل، ويوجه الموارد الحاصلة أفضل توجيه إلى تلبية كل ضرورة من هذه الضرورات، وإلى تلبيتها معاً. ومن هنا كان مدى

الانعاش الاجتماعي وفاعليته محدودين بتطور الانتاج من جهة وبضرورات الدفاع من جهة أخرى.

أمّا الحد **الثاني** للانعاش الاجتماعي كما رسمناه في هذا الفصل، فهو أنه عمل تطوري، وهو سبيل المجتمعات التي اختارت التطور خطة لها ومسلكاً، واتبعت الأساليب الديمقراطية التقليدية في الحكم والادارة. والعمل التطوري هو بطبيعته بطيء إذا قورن بالأعمال والخطط الثورية التي ترمي إلى إحداث تبديل جذري سريع في الأوضاع الاجتماعية. ولكن الاختبار يدل على هذا التبديل الجذري السريع لا يحدث إلا إذا سيطرت الدولة على شتى مرافق الانتاج والتوزيع، واتخذت لنفسها وظيفة تأمين العدالة الاجتماعية. وفي هذا ما فيه من تقييد لفاعلية القطاع الخاص ولحرية الأفراد والجماعات. ولما كنا نعيش في عصر متفجر، تثور فيه الحاجات والمطالب، ويلح الأفراد والجماعات في نيل حقوقهم ورفع مستوى عيشهم بأسرع وقت وأقصر سبيل، فإنه ليصعب على الأساليب التطورية أن تجاري الدعوات الاشتراكية والأساليب الثورية، إلا إذا تكاتف ذوو الأمر وأفراد الشعب على الجهد الجاد المسرع، فلم يتركوا للعمل التطوري أن يسلك مجراه الطبيعي بل دفعوا به إلى الأمام بكل ما أوتوا من إيمان وعزم. وهذا يتطلب، في ما يتصل بالانعاش الاجتماعي، الإيمان به إيماناً فعلياً يتعدى الألفاظ ولا يقصد إلى مجرد التهدئة والارضاء، إيماناً عميقاً يقلبه إلى ما يشبه الثورة في سرعة تنفيذها وحدّة فعلها، مع المحافظة على مبادرة القطاعات الخاصة واستقلالها والتعاون المتبادل في ما بينها، وبينها وبين القطاع العام.

ومن هنا يبدو لنا الحدّ **الثالث** للانعاش الاجتماعي، وهو انه، ككل جهد اجتماعي، محدود بالصفات التي يتحلى بها القائمون به وبالصفات السائدة في المجتمع بوجه عام. انه حصيلة فضائل فردية وقومية، ولا يتحقق إلا بقدر ما تنشأ هذه الفضائل وتنتشر في المجتمع. انه ينبثق من تقدير واعٍ لحق كل فرد من أفراد المجتمع كمواطن وكإنسان، وتفتح عقلي وخلقي يدفع بالفرد إلى تحمل تبعته والقيام بمسؤوليته، وتروّض نفسي لإيثار العطاء على الأخذ وتقديم المصلحة العامة على المنفعة الخاصة، وتجاوب بين فئات المجتمع، وعزم على التعاون والمشاركة في إطار مواطنية صالحة ووعي اجتماعي حيّ. وليس اكتساب هذه الصفات الفردية والقومية بالأمر الهين أو بالمطلب اليسير. ومع أن الانعاش الاجتماعي يغدو بدوره عاملاً من عوامل تنميتها، فإنه لا يصح ولا ينمو هو ذاته إلا بقدر ما تحصل وتفعل.

ومن هنا كان مصير الانعاش الاجتماعي مرتبطاً بمصير المجتمع أو الوطن بكامله. وحيويته وفاعليته وصفاته هي محك لصفات الوطن، وحكم له أوعليه. وليست العبرة، آخر الأمر، باختياره أو باختيار الأسلوب الثوري منهاجاً للاصلاح الاجتماعي. وإنما العبرة

هي في العوامل الإنسانية الفاعلة في هذا أو ذاك. ففي هذه العوامل تتجسد المبادىء وتتحقق الفاعلية وترتسم الحدود.

وهذا كله يردنا إلى الحقيقة الأساسية التي تبرز لنا أنّى نظرنا في شؤون المجتمعات والأوطان والحضارات، وهي أن كلاً من هذه هي حصيلة قيم عقلية وأدبية، فردية واجتماعية، وإن غناء كل جهد فيها ـ كالاصلاح الاجتماعي انعاشاً أو ثورة ـ إنما هو في مقدار ما يمثله من هذه القيم وفي مبلغ حرصه عليها وأثره في تنميتها.

ولعل الشعوب أحوج إلى وعي هذه الحقيقة، في مثل هذا العصر المتفجر، منهم في أي وقت آخر.

تفرّغ الباحثين والمفكرين

ــ ١ ــ

لقد أصبح من النافل أن نقول ان التقدم في كل زمان ومكان ــ وفي هذا الزمان بوجه خاص ــ يقوم على السعي إلى اكتشاف الحقيقة وبناء الحياة على أساسها، وان السبيل إلى هذا الاكتشاف والبناء هو البحث المنتظم المستديم الذي يتصدى إليه العقل المدرب والفكر المستنير. فالحضارة الإنسانية، بمختلف مظاهرها، وليدة هذا العقل الباحث المكتشف البنّاء. فما أحرزت كسباً إلا بفضله وأثره، وما أصيبت بانتكاس إلا لاهمالها أو مخالفتها إياه. ومن هنا كان اهتمام الأمم الحية الناشطة بالبحث المنتظم، وإفساحها له المجال واسعاً، لينفذ إلى مرافق الحياة بكاملها، ويعمل فيها توليداً وضبطاً وبعثاً مستمراً متجدداً. وليغني تراث المعرفة ويزيد الإدراك البشري سعة وعمقاً.

إن هذا البحث المنتظم ينقسم **نوعين** يتميز أحدهما عن الآخر، ولكنهما يظلان متصلين متفاعلين: **أولهما** البحث الحر الذي يحفز إليه حب الاستطلاع المجرد، ولا يقصد إلى أكثر من اكتشاف الحقيقة من أجل الحقيقة ذاتها. **أما الثاني فهو** البحث التطبيقي الذي يرمي إلى اكتشاف حقيقة أو حقائق معينة، من أجل ضبط ناحية من نواحي الطبيعة أو من حياة الإنسان، توصُّلاً إلى استثمار خيرها أو إلى معالجة أدوائها ونقائصها.

هذا من حيث الاتجاه. أما من حيث النطاق، فقد ينصرف البحث إلى الكون والطبيعة، فيؤلف علوم الفلك وطبقات الأرض وعلوم الطبيعة والحياة وما يتصل بها، أو إلى الإنسان فرداً ومجموعاً فيكوّن علوم الأجناس والاقتصاد والسياسة والاجتماع والتربية وأمثالها، أو إلى الإبداع العقلي أو الأدبي فينطلق علوماً أدبية ودينية وفلسفية وما إليها.

وبودنا في هذا الفصل أن نؤكد **ثلاث حقائق** أساسية تتعلق بقضية البحث

العلمي، والعمل الفكري بوجه عام، توصلاً إلى حقيقة رابعة ندير حولها قولنا ونحاول توجيه الأنظار إليها بشكل خاص.

أولى هذه الحقائق هي أن البحث العلمي هو أهم الأسس التي تقوم عليها الحياة الحديثة. عليه تسعى أمم اليوم أن تشيد بناءها وبقوته تطمع في ضمانة بقائها ومنافسة سواها، إذ هو الذي يمكنها من توطيد سلطتها على الطبيعة ومن استثمار خيراتها، وييسر لها معالجة قضاياها الاجتماعية والقومية معالجة سليمة، ويميزها عن الأمم الأخرى بما يؤهلها له من تفتيح آفاق وتفتيق أسرار وإسداء معرفة وبثّ نور وبهاء. ومثله الجهد الفكري الذي يأتي نتيجة للتأمل والاختبار الذاتي، فهو السبيل الأمين لسبر أغوار النفس الإنسانية، والمظهر الجليل الناطق بإبداع الأمة ورقيها وتفوقها.

أما الحقيقة **الثانية** فهي إننا لا نزال في البلاد العربية بعيدين بعداً هائلاً عن بلوغ حاجتنا من هذا الجهد البحثي والفكري. ولا ضرورة لتبيان ضخامة الحاجة والتبسط فيها، بل يكفينا لإدراكها أن نذكر طبيعة الحياة الحديثة، والأخطار المحيقة بنا ــ وأخصها خطر إسرائيل التي تبني كيانها على أدق أساليب العلم والتنظيم ــ وأن نعي تخلّفنا في هذا الميدان، وهو في الواقع مصدر تخلفنا في مختلف الميادين الأخرى. ويبدو تخلفنا العلمي وقصورنا عن بلوغ الحاجة المطلوبة في قلة مؤسسات البحث في مجتمعنا، وضيق مواردها، وفي ضآلة عدد الباحثين والمفكرين من أبنائنا، وفي ضحالة نتاجهم وتفرّقه، وفي ضعف العنصر العلمي في إنشائنا الاجتماعي والقومي وفي عقليتنا وتصرفنا بوجه عام.

والحقيقة **الثالثة** هي أن أهم مقتضيات البحث والفكر وأعظم مقوماتهما ليست في الأبنية والأجهزة أو الموارد المالية أو الوسائل التنظيمية ــ على ما لهذه كلها من خطورة ــ وإنما هي في العنصر الإنساني الذي يسري فيها جميعاً، أي في الباحثين والمفكرين: في عددهم ونوعهم ودرجة استعدادهم ومبلغ أثرهم في المجتمع. فهم الذين يحولون القابليات المادية إلى فعل، بل هم الذين يوجدونها حقاً: هم العامل الصانع، والبرهان الساطع على مقدار الذخيرة العلمية والفكرية، ومدى حيويتها، ومقدار فعلها.

أن توفير هؤلاء الباحثين والمفكرين ــ وبالتالي تنمية ذخيرة الأمة وقدرتها الحقيقيتين وإعلاء مرتبتها الحضارية ــ يقوم على دعامتين رئيسيتين، هما: إعداد الباحثين، ثم تيسير سبل العلم لهم ليقوموا بمهمتهم. ولسنا نود هنا ان نتناول الدعامة الأولى، فنبين ما تتطلبه من إنشاء المؤسسات ودعم الجامعات وإيفاد البعثات وتدريب الموهوبين. فلهذا كله أهميته وخطره، بل هو الشرط الأول لبلوغ الغاية المرجوة. وإنما مرادنا أن نبين ــ وهنا الحقيقة الرابعة التي نقصدها ــ ان هذا العمل الضخم غير كاف وحده، بل قد يكون فيه ضياع للجهد وتبذير للوقت والمال، إذا لم يصاحبه سعي آخر: هو ضمانة الإفادة من الباحثين والمفكرين بعد اعدادهم، ودوام الانتفاع بمواهبهم وفاعلياتهم لخدمة المجتمع

وتغذية الحضارة. إذ ما الفائدة من تنشئة هذه الفئة من أبناء الأمة وتدريبها، ما الفائدة مما بذلته أمتها في سبيل تهيئتها، إذا وجدت نفسها بعد ذلك محرومة من وسائل العمل مشلولة عن الانتفاع أو النفع بعلمها واختبارها؟

ان من أشد ما يحز في النفس ويثير القلق مشاهدة هذا الفريق الموهوب المدرب من أبناء الأمة يتلهب حماسة لخدمة مجتمعه، ولكنه لا يجد مجالاً لكفاياته، فينقلب راجعاً إلى البلاد التي تلقى فيها علمه واختصاصه، وهي ليست بحاجة إليه كحاجة وطنه، ولكنها توفر له من وسائل العمل ومن مقومات البحث وأجواء التفكير ما يجذبه إليها ويذيبه آخر الأمر فيها. إن هذه الهجرة التي قلما نلحظها هي أخطر هجرة نعانيها، لأنها تمتص خير دمائنا وتسلبنا أعظم ذخيرة لنا: ذخيرة العقول المدربة وامكانات الإنماء الحقيقية. وإذا تغلبت هذه الفئة على الاغراءات التي تجذبها من خارج، وبقيت في وطنها، فإلى أي حدّ يفيد الوطن حقاً منها، وإلى أي حدّ تبقى هي حقاً فيه؟ إنها إذا لم تهجر بجسمها وممتلكاتها، فكثيراً ما تهجر بعقلها ونفسها، فتعيش في الوطن وكأنها ليست منه، بل قد يتسرب اليأس إلى نفسها، فتنقلب عنصر تثبيط واضرار، بدلاً من أن تكون مصدر نفع وتقوية واغناء.

ولذا كان على السلطات والهيئات، في الوقت الذي تعمل فيه لإعداد الباحثين والمفكرين ــ أي لتكوين خميرة التحضر والتقدم ــ أن تعمل أيضاً لتمكين هؤلاء من أداء وظيفتهم ولتيسر للخميرة أن تتوالد وأن تولّد. وفي سبيل هذا الأداء والتوليد شروط ومطالب عدة، من أهمها، بل أهمها، في نظرنا إمكان «التفرغ»: أي أن يتيسر للباحث والمفكر أن ينصب بكل قواه وبكامل وقته على الموضوع الذي يعالجه دون أن تشغله عنه شواغل أخرى أو تقتسمه واجبات ومطالب مختلفة أو متنازعة. ذلك أن البحث المتقصي والفكر المولّد يتطلب الجد والمتابعة وقد يستغرق سنوات من العمل المتوفر المتصل، فلا يصح أن يتخذ ذيلاً أو هامشاً لعمل أساسي آخر. لا يستطيع القائم به أن يكون موظفاً أو معلماً أو محامياً أو صحفياً أو ممتهناً أية مهنة أخرى تتطلب القسم الأوفر من جهده ووقته، ثم ينتظر منه، بالنزر اليسير الباقي، أن يأتي بالبحث المنتج العميق. ذلك أن هذا البحث يستدعي انصرافاً كلياً أو شبه كلي، ويحتاج لا إلى سعة في الوقت وخلو من الهم فحسب، بل إلى عادات فكرية وعملية معينة تضعفها أو تعطلها أعمال أخرى تختلف بشروطها وأساليبها عن إعمال النظر والبحث والتنقيب. وبعبارة أخرى ان هذه الأعمال تكاد أن تكوّن مهنة أو مهمة خاصة قائمة بنفسها. ولا توفي غرضها المطلوب إذا طغت عليها مهنة أخرى وحشرتها في زوايا الكيان ولم تفسح لها مجالاً كافياً للنمو الحر وللفعل المستمر.

فإذا جئنا الآن ننظر في حالة رجال العلم والفكر والأدب والفن عندنا ــ ونعني

طبعاً المؤهلين منهم لمراتب الانتاج والإبداع الحقيقيين ـ فكم نجد بينهم من المتفرغين لعملهم، المتوفرين على المعاناة الفكرية المتصلة والبحث المتماسك المتتابع؟ ألسنا نراهم منصرفين بأوفر قواهم إلى أعمال أخرى قريبة من مسلكهم أو بعيدة عنه، لضمانة عيشهم وسدّ حاجاتهم الأولية، فلا يتسنى لهم إعمال النظر إلا ببقايا جهدهم وحواشي وقتهم؟ أمن العجب بعد هذا أن يكون انتاجنا الفكري ضئيلاً واسهامنا في فعل العقل طفيفاً هزيلاً؟

ـ ٢ ـ

كيف نؤمّن إذاً هذا التفرغ المطلوب؟ أول شرط لذلك هو أن نحس، حكوماتٍ وهيئات وأفراداً، بضرورته والحاجة إليه. فإذا حصل هذا الإحساس والاقتناع أوجدنا له السبل وحققنا الوسائل. عندها تنشىء حكوماتنا في مختلف دوائرها أقساماً للبحث يعمل فيها اختصاصيون معفَوْن من واجبات الإدارة العادية و«الروتين» القتال، منصرفون بكامل نشاطهم إلى دراسة الأوضاع وإعداد المشاريع وتهيئة الدروس، حتى إذا عالجنا قضية من القضايا، سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية، وجدنا بين أيدينا ما نستند إليه في فهمها فهماً صحيحاً وحلها حلا ناجحاً. وليس هذا على الحكومات بكثير، إذا أدركت المعنى الحقيقي للحكم، وبخاصة في هذا اليوم الفاصل من أيام الأمم: هذا اليوم الذي غدت فيه مصائرها رهن قوّتها، أي رهن ما يسري في جسمها من علم، وما تمتلكه من قدرة على التخطيط والتنظيم، ومن استعداد لاحترام الحقيقة واعتمادها في ما تجابه من مشكلات وما تحاول من إنشاء اجتماعي وبناء قومي.

وليست مصالح الحكومة الميدان الوحيد لأعمال البحث هذه. ففي البلاد الناشطة تجد هذه الأعمال مجالاً رحباً في المؤسسات الشعبية كالشركات التجارية والصناعية والمنظمات الاجتماعية والثقافية، فإن كثيراً منها ينشىء دوائر أو لجاناً خاصة للدراسة والبحث، ويعتبرها جزءاً أساسياً من كيانه، أو يتعاون مع سواه في مؤسسات مشتركة تمدهم جميعاً بما يحتاجون إليه. وكم من الاختراعات ـ بل من الاكتشافات النظرية والأبحاث المجردة ـ ظهرت في السنوات الأخيرة من أقسام البحث والدراسة في شركات صناعية قدّرت أهمية هذا العمل وخصصت له أناساً ينصرفون إليه انصرافاً تاماً لا من أجل تحسين مصنوعاتها فحسب، بل تقديراً كذلك للبحث المجرد وتشجيعاً له.

أما المؤسسات الثقافية فلا حاجة لتبيان أهميتها في هذا المضمار. ونخص بالذكر منها الجامعات. فهي المراكز التقليدية للبحوث التي تزيد في تراث الثقافة الإنسانية وتفتح آفاقاً جديدة في ميادين العلم. والجامعة التي تقصر مهمتها على التعليم فحسب، لا تحقق معنى وجودها الكامل. وإنما عليها أن تضيف إلى الارث الذي تلقته وأن تنمّيه، ولذا

وجب أن تفسح لاساتذتها المجال، وأن توفر لهم الوقت، للقيام بهذه المهمة. بل يجب أن تنشأ في الجامعات كراسٍ تُخصَّص للبحث فحسب، فيتفرغ أصحابها للدراسة والتأليف في موضوعاتهم لا يصرفهم عنها واجب آخر.

وهناك، عدا الجامعات، مؤسسات خاصة غايتها البحث الحر، في موضوع من مواضيع العلم أو الثقافة، ومهمة أعضائها متابعة البحث في هذا الموضوع لاكتشاف حقائق جديدة فيه والسير به قدماً في طريق الاستطلاع والمعرفة. وتكون هذه المؤسسات مجهزة بالمختبرات والمكتبات الوافية، وبالوسائل الأخرى التي يحتاج إليها الباحثون. ومنها يصدر باستمرار فيض من الكتب والمقالات يحمل نتائج البحث والتحقيق، ويشق طرقاً جديدة لموكب العلم.

جميع هذه الخلايا والمراكز التي ذكرناها في الحكومات أو المنظمات الاقتصادية، في الجامعات أو مؤسسات البحث الحر أو سواها، تدل على معنى واحد هو التقدير الواعي لقيمة الفكر المنطلق والبحث المتصل، ولشرط التفرغ والتجرد لتحقيقه. ولا جدال في أن عدد هذه المراكز ونوعها في أمة من الأمم دليل صادق على حيوية هذه الأمة ومناعتها، وعلى مقامها في سلم الحضارة والرقي. ولا يعتقدنّ أحد أن إنشاء هذه المراكز وتعهدها منوط بالحكومات وحدها، فلقد اعتدنا في هذه البلاد أن نطلب كل إنشاء أو إصلاح من الحكومات، في حين ان على الشعب واجبه ونصيبه، كما هي الحالة في الغرب حيث يقدم الأفراد والجماعات على تأسيس الكراسي في الجامعات أو إنشاء مؤسسات البحث أو سوى ذلك من سبل تنشيط العلم والثقافة. ومن الواضح أن المسؤولية الكبرى هنا هي على الموسرين الذين تمكنهم مواردهم من هذا البذل والتنشيط. تُرى أيشعرون بهذه المسؤولية، ويقومون بها من تلقاء أنفسهم، أم نقول مع القائلين انه لا بد من أن تفرض عليهم فرضاً وتقتطع منهم اقتطاعاً؟ نعود فنؤكد أن لا أمل لنا بالبقاء إلا في مجتمع يضبطه ويحييه العقل: فكراً وعلماً وأدباً وفناً، وان لا قدرة للعقل على الضبط والاحياء إلا بالتفرغ والتوفر. فلقد آن لنا أن نعلم وان نقتنع اقتناعاً عميقاً صادقاً بأنه لا يجوز أن نبقي أساس كياننا وعصب حياتنا متروكاً جله للصدف والأهواء، فلا نبذل له ما يستحق من عناية واهتمام.

اننا لا ننكر أن ثمة نهضة علمية عمادها البحث بدأت تذر قرنها في البلاد العربية. فثمة مجالس وطنية (أو قومية) للبحوث العلمية تنشأ هنا وهناك، وثمة أجهزة بدأت تشاد، وموارد تخصص للبحث العلمي. ولا ننكر، بوجه خاص، أن الجمهورية العربية المتحدة قد سارت في هذا المضمار في السنوات الأخيرة سيراً حثيثاً، ونشطت في ما أقامت من مؤسسات، وفي ما خصصت للبحوث من أموال ورجال، وفي ما أوفدت من بعوث واستقدمت من خبراء، وفي ما وضعت من جوائز علمية تقديرية وتشجيعية ـ

نشطت إلى تكوين هذه اللبنة الأساسية في صرح المجتمع العربي المقبل. ولكننا إذا نظرنا إلى هذا المجتمع بكامله، ولاحظنا ما ينفق على البحث العلمي، هالتنا ضآلة المبذول بالنسبة لضخامة المطلوب، وصدمتنا حقيقة أليمة، بل فاجعة، هي ندرة المتفرغين من أفرادنا لشؤون هذا البحث، المنصرفين إلى القيام بفروضه وإلى سدّ حاجتنا منه وافتقارنا إليه.

ثم إن البحث العلمي لا يقتصر على المجالات الطبيعية والاقتصادية قصد تحسين استثمار الطبيعة واستغلال مواردها، بل يتعداها إلى القضايا الإنسانية: إلى قضايا الحكم والإدارة، والتنظيم الاجتماعي، وشؤون التربية، والحياة القومية والإنسانية بوجه عام. وهناك أيضاً مجالات أخرى للفعل العقلي والجهد الإبداعي: مجالات الفكر الفلسفي، والأدب، والفن، وما إليها. وكل من هذه تحتاج إلى وسائل مادية، وإلى موارد وامكانات، كي يتيسر للمهيأين لها القادرين عليها أن ينصرفوا إلى تعهد أنفسهم وتعهدها لإغناء مجتمعهم وإغناء الإنسانية بحصيلتهم منها.

ليس التفرغ الذي ندعو إليه هو الحلّ الأوحد ـ أو الحلّ الأوفى ـ لمشكلاتنا العقلية أو لتخلفنا الحضاري. ولكنه شرط هام من شروط نهضتنا، ودليل من أبين الأدلة على وعينا لمتطلبات هذه النهضة، وعلى جدنا في النظر إليها وفي توفيتها. ونحن في يوم يتطلب أنفذ وعي وأصدق جدّ، إذ هو، من بين أيامنا وأيام الإنسانية، اليوم الذي تبرز فيه الحاجة إلى العقل: ضابطا، منضبطاً، حيّا، محيياً. والعقل هو مبعث الجدّ، وعنوان الوعي. فما اتعس أمة هزئت به وأهملته: لقد حق عليها ـ لا عليه ـ الهزء والإهمال والخسران.

أدَاءُ الثمن

لكل شيء ثمنه. هي ذي قاعدة أولية اعتاد البشر أن يطبقوها في حياتهم المادية وفي علاقاتهم اليومية منذ أن أخذوا يكونون مجتمعات مستقرة ويسلكون سبل الحضارة. فبعد أن كان السطو والسلب سنّة المجتمعات البدائية، أخذ الناس يشعرون بأن استمرارهم على وجه البسيطة وصلاح أمورهم ورقيهم تتطلب منهم التعامل والتبادل وإعطاء كل ذي حق حقه. وجاءت الأعراف والقوانين والنظم تحدد قواعد هذا التعامل، وأقبل الأفراد والجماعات على الأخذ بها والاعتماد عليها. وكلما ساروا في سبل المدنية ازدادت هذه القواعد دقة ورسوخاً وازداد انصياع الناس لها وتنظيم حياتهم على أساسها.

من هذه القواعد القاعدة التي ذكرنا، وهي أن للأشياء ثمنها الذي يجب أن يؤدى إذا أردنا الحصول عليها والتمتع بها. فإذا دخل أحدنا متجراً لاقتناء سلعة من السلع، أو أراد استخدام وسيلة من وسائل النقل التي يمتلكها غيره، أو أكل في مطعم أو حل في نزل، أو لبى أية من الحاجات المادية المماثلة، فهو يدرك أن عليه اداء ثمنها، وانه إن تخلف عن ذلك أو تمنع دانته القوانين والأعراف ووخزه ما يملك من خلق وضمير. ومع أن الأفراد يختلفون في مقدار تقيدهم بهذه القاعدة وفي الدوافع التي تحدوهم لهذا التقيد، ومع أن هذه القاعدة لا تحترم بعدُ الاحترام المنشود في العلاقات بين الأمم، فإنها تكاد تكون مقبولة قبولاً عاماً في السلوك الفردي ومسلماً بها مبدئياً على الأقل في التعامل بين الجماعات والشعوب.

على أن الأمر يختلف إذا انتقلنا من الحاجات المادية إلى القيم المعنوية. فهنا لا نرى مثل هذا التقدير الذي نجده هناك، ولا نشعر شعوراً كافياً بأن بناء هذه القيم يعتمد، أو يجب أن يعتمد، مثل القواعد التي يستند إليها البناء المادي. والسبب في ذلك هو أن هذه القيم أمور غير محسوسة يصعب تقديرها، ولا يأتي هذا التقدير إلا بطيئاً متدرجاً بفعل

التمرس بشؤون الحياة والتقدم في مجالات الحضارة. ولذا كان تقدير القيم المعنوية من أهم المقاييس الحضارية، إن لم نقل أهمها واضبطها.

لنستعرض بعض هذه القيم، ولنحاول أن نتبين إلى أي حد تطبق في ميدانها هذه القاعدة الأساسية التي نتكلم عنها، وهي ان لكل شيء ثمنه الذي يجب أن يؤدى. لنبدأ بأولى خلايا المجتمع وأقربها إلى صميمه، ونعني بها خلية البيت. فهنا نرى أن الأبوة أو الأمومة قيمة من أهم القيم الإنسانية وأشدها أصالة وأعمقها جذوراً. وهي، عندما تكون صحيحة خيرة، من أعز نعم الوجود ومن أقوى عوامل البناء والإبداع. ولكن لهذه النعمة ثمنها، ثمناً يقدّم جهداً وعطاء وسهراً وعناية وبذل نفس دائم. والأب والأم اللذان يتجاهلان هذه الحقيقة ويخلان بهذه القاعدة، فلا يؤديان الثمن المطلوب، يتخليان عن وظيفتهما ويتنازلان عن مرتبتها الرفيعة ويخسران النعمة التي تنطوي عليها. ولكم نجد من الآباء والأمهات من يعتبرون أن واجبهم نحو أولادهم يقف عند حدّ تأمين وسائل العيش أو سبل الرفاه لهم أو استخدام من يعنى بشؤونهم، بينما هم ينصرفون إلى شواغلهم ولهوهم وعبثهم خارج بيوتهم فيحرم الأولاد مما يحق لهم من عناية ورعاية. والواقع أن للأبوة والأمومة ثمنهما الذي يجب أن يؤدى بذلاً نفسياً وتضحية شخصية، والذي بدونه تغدوان شكلاً ظاهراً ونعمة فارغة، بل تنقلبان سوءاً ومضرة على الفرد والأسرة والمجتمع.

وفي حياتنا الخاصة والعامة نرى ظاهرة أخرى تنطوي على الحقيقة ذاتها. نرى استعجالاً للحصول على المغانم، وتسابقاً لبلوغ المراتب الرفيعة: في المهنة التي يمتهنها الفرد أو في الوظيفة التي يزاولها أو في المقام الاجتماعي الذي يصبو إليه. وليس في هذا ما يضير عندما يكون الدافع إليه طموحاً حقيقياً، وعندما يكون صاحبه مستعداً للقيام بفروضه وأداء متطلباته. ولكنه في كثير من الأحيان، بل في أكثرها، استعجال للوصول عن أقصر الطرق وأيسرها وأقلها بذلاً، وذلك باستخدام واسطة، أو اعتماد نفوذ، أو استغلال شهوة أو عصبية، مع ما يجر إليه هذا كله من تنازل عن المبادىء وتضحية بالعقائد واستهانة بالكرامة الشخصية. ان شبابنا في حاجة إلى أن ينبّه ويرشد إلى أنه ليس للنجاح الصحيح الباقي طريق مختصرة، وإن التميز الحقيقي لا يأتي هيناً، ولا يدرك بالمداورة والمخادعة، بل له ثمنه الذي يقتضيه: جهداً وكداً وعرق جبين وعصارة عقل ومحاسبة صارمة للنفس. ولكم من فتى ناشىء عُقدت على مواهبه الآمال، وكان في شبابه في الطليعة، ثم ما عتم أن تخلف وخبا نوره لأنه اختار الطريق الهينة واستعجل الوصول ولم يقدر الثمن المطلوب حق قدره أو لم يجد في نفسه الصبر والجلد والقوة لادائه.

ومثل النجاح والتميز السعادة في الحياة. والسعادة غاية يبتغيها الإنسان في كل

صقع وزمان. ولكن، ترى، أتأتي هذه النعمة عفواً، أو توهب وهباً، أو يجلبها الحظ قدراً ومصادفة؟ انها ليست بهذا القدر من الهَوْن والسهولة، بل هي وليدة قرارات واختيارات يتخذها المرء في الحياة، وتنطوي في الأغلب على محاولات عقلية شاقة، وعلى صراعات نفسية لا يعرف شدتها وألمها إلا من خبرها وعاناها. وما أقل من يتمتعون بصفاء نفسي خالص، ومن ينعمون بسعادة حقيقية تتألق من صميم شخصيتهم. وكثيراً ما يخدعنا مظهر هؤلاء الخارجي وهدوؤهم الماثل في تفكيرهم وتصرفهم، فيخيل إلينا أن صفاءهم شيء موروث أو أنه حصل لهم بغير عناء أو بقليل من عناء. ولكن الواقع، عند من يدرك سره، هو أن ما يناله الإنسان من هذه النعمة مرهون بقدر ما يبذل في سبيلها، وان لها ثمنها الرفيع الذي لا تتنازل عنه، بل تصر على أن يؤدى على أتمه. والقاعدة هنا، شأنها في ميادين القيم جميعاً، تثبت أن الطريق الآمنة إنما هي طريق الاكتساب والاستحقاق، وأن كل طريق أخرى زائفة ضالة مضللة.

هذه القاعدة ذاتها تنطبق على قيمة أخرى، يسعى إليها الأفراد والشعوب في هذه الأيام بشدة والحاح متزايدين ـ نعني بها الحرية: حرية القول والفكر والاجتماع في داخل الوطن، وحرية الوطن ذاته من تحكم الغير واستغلاله. فالحرية، كما قيل حقاً، تؤخذ ولا تعطى. ذلك أن المتحكم قلما يتنازل عن سلطته ومصالحه طواعية، ويمنح الحرية منحاً، وهو إن فعل فلا يبعد أن يأتي غيره فيغتصبها مجدداً. إن رسوخ هذه الحرية واتساعها، بل بقاءها الحقيقي، رهين بالثمن الذي يدفع في سبيلها. فلا يفيد شعباً أن يتغنى بها أو أن يفاخر سواه بما يملكه منها، إلا إذا كان مستعداً لأن يبذل في سبيل نيلها والاحتفاظ بها ما تتطلب من محاسبة للنفس وإحساس بالواجب وتضحية لا تقف عند حدّ. وإذا كان هذا الثمن المطلوب لنيل الحرية عالياً مرهقاً، فأعلى منه وأشد ارهاقاً ما يطلب لحمايتها والحفاظ عليها. وعلى كل مواطن، وعلى المواطنين جماعة ووحدة، أن يسائلوا أنفسهم ويمتحنوها، ليتحققوا دوماً ما إذا كانوا يثابرون فعلاً على دفع ثمنها. ذلك أن هذا الثمن لا يؤدى دفعة واحدة بحيث يستطيع الأفراد أو تستطيع الأمة أن تخلد للراحة وتكف عن الجهد، بل هو عطاء مستمر، وها نحن أولاء نجده في هذا العصر المضطرب الذي تصطرع فيه الأهواء العاصفة والقوى الجبارة يزداد يوماً عن يوم ثقل تكليف وشدة تطلب. فالعيون يجب أن تظل ساهرة، والأذهان واعية، والعقول والنفوس منصبة دوماً على البذل والأداء.

والوطن ذاته مجموعة قيم، والمواطنية الصحيحة نعمة من النعم الجليلة التي يحوزها الفرد ويشرف بها المجتمع. ليس الوطن رقعة من أرض أو اعداداً من بشر. وإنما هو، أول الأمر وآخره، روابط وميزات يكتسبها أبناؤه اكتساباً، وتتمثل في الغايات التي ينشدونها وفي القيم التي يحققونها. وبدون هذه القيم يصبح الوطن كياناً فارغاً، وتغدو

المواطنية رابطة واهية لا تقوى على مجابهة الأحداث، بل تبقى عرضة للتفكك والانهيار.

ويخطىء الشعب الذي يعتقد أن علاقة الفرد بالوطن هي أولاً علاقة أخذ وتمتع ونيل حقوق. بهذا الاعتقاد الفاسد يبطل معنى الوطن. ان العلاقة الأولى التي بها يقوم الوطن ويحقق الفرد مواطنيته الصحيحة هي علاقة عطاء وخدمة وأداء واجب. وبقدر هذا الأداء يتكون الوطن. وعندها ــ وعندها فقط ــ تكون ثمة حقوق يتمتع بها المواطنون. ومن الأدلة البارزة على انعكاس قيمنا في هذه الأيام، ووضعنا العربة قدام الحصان ــ كما يقول المثل الأجنبي ــ هو إلحاحنا على الحق قبل الواجب، وعلى القبض قبل الدفع، وعلى التمتع قبل الاستحقاق.

وقيمة أخيرة نذكرها ونشير إلى انطباق قاعدتنا عليها: هي المدنية أو الحضارة. ان الباحثين قد صاغوا نظريات عديدة متضاربة في نشوء الحضارات ونموها وزوالها. فمنهم من عزا هذه التبدلات إلى عوامل جغرافية، ومنهم من وجد سرها في ميزات الشعوب الجنسية، ومنهم من أعادها إلى قوى ودوافع اقتصادية، إلى غير هذا وذاك وذلك من المذاهب. على أننا إذا استقصينا الأمر، وجدنا أن أياً من هذه العوامل وسواها ــ أو كلها مجتمعة ــ ليست كافية وحدها لتفسير التطورات الحضارية. ذلك أن الحضارة هي نتيجة اكتساب ومرانة، وان نشؤها ونموها منوطان بمقدار الجهود التي يبذلها شعبها أو شعوبها في سبيل هذا الاكتساب، وان استمرار هذه الجهود هو الضامن الأقوى لبقاء الحضارة، فإذا خفّت أو انقطعت سارت هذه في طريق الانحلال والزوال. فالحضارة إذن، ككل قيمة أخرى من قيم الحياة، لها ثمنها الذي تقتضيه. وكلما سمت غايتها وبعدت مطامحها، غلا الثمن المقتضى وارتفعت التكاليف.

ان شر خطأ يرتكبه الأفراد والشعوب هو خداع النفس والاعتقاد بأنهم يستطيعون أن يخالفوا سنن الحياة بدون أن ينالهم عقاب. ان الحياة تحكم بعدل وانصاف، فلا تصانع ولا تراوغ، ولا تطيق المصانعة والمراوغة. فحري بالأفراد والشعوب الذين يطمحون إلى حياة آمنة كريمة أن يلتزموا سننها ويتبعوا قواعدها، وأن يدركوا، في ما يدركون من معانيها، أن شيئاً لا يأتي من لا شيء، وأن العطاء مقدّم على الأخذ، والواجب سابق للحق، وان لكل قيمة من قيم الحياة ثمنها ولكل نعمة من نعمها ضريبتها. وأعظم القيم والنعم ــ كالحرية والسعادة والحضارة ــ تبدو أول الأمر سهلة رخيصة، ولكنها في الواقع تقتضي أرفع الأثمان وأبهظ التكاليف. فلنروض نفوسنا على هذه الحقيقة، ولنعوّدها حسن تقدير الثمن وصدق الأداء.